

جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم علوم الإعلام والاتصال

الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر
من خلال الصحافة المكتوبة
"دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"
1 جانفي 2007 - 31 ديسمبر 2007

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال

إشرافه الدكتور:
الطاهر بن خرفة الله

إعداد الطالب:
رابح طيبي

السنة الجامعية

2008-2009

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا،
إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما
أف ولا تنهرهما، وقل لهما قولا كريما﴾

صدق الله العظيم

إلى اللذين ربياني صغيرا...
وأسبغا عليا بركتهما كبيرا
أمي وأبي حفظهما الله
إلى روح ابن أختي نبيل رحمه الله
وإلى كل أفراد العائلة

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد
في دفع هذا البحث بكلمة طيبة أو فكرة
نيرة.

بتواضع أهدي هذا العمل

طبيبي رابع

شكر وتقدير

قال الله تعالى: « وإذا تآذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد»

صدق الله العظيم. سورة إبراهيم الآية 07

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أولا وقبل كل شيء اشكر الله عز وجل الذي وفقني وقدرني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجو أن يكون عملا نافعا لي ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.

كما أتقدم بالشكر و العرفان الجزيل إلى الأستاذ الدكتور القدير "بن خرف الله الطاهر" الذي أشرف على هذا العمل منذ البداية، ولم يبخل علي بمعلوماته القيمة ونصائحه الوجيهة، وتوجيهاته السريرة وحسن متابعته لي، الذي مهد لي الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع، حيث تعلمت منه معنى المثابرة و البحث، وأتمنى السير على دربه .

وأشكر كل الأساتذة الذين سهروا على تكويننا وتوجيهنا و خاصة أساتذة القسم وأشكر كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل .

طيبى رابح

خطة الدراسة

القسم المنهجي

- مقدمة
- الإشكالية
- التساؤلات
- أسباب اختيار الموضوع وأهدافه
- منهج وأدوات البحث
- تحديد المفاهيم
- الدراسات السابقة
- صعوبات البحث

القسم النظري

- I- واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر
 - I.1- ظهور الهجرة غير الشرعية...نبذة تاريخية
 - I.2- دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية
 - I.3- واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر
- II- آثار الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها
 - II.1- آثار الهجرة غير الشرعية
 - II.2- وضعية المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا
 - II.3- سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية

القسم التطبيقي

III- تناول الإعلامى لظاهرة غير الشرعية بجريدة الشروق اليومى

III. 1- الإطار التاريخى والقانونى لجريدة الشروق اليومى

III. 2- التحليل الكمي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية

III. 3- التحليل الكيفى لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية

• الاستنتاجات

• خاتمة

• المراجع

• الملاحق

الفهرس

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
القسم المنهجي.....	01
I- الفصل الأول: واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....	31
1.I- ظهور الهجرة غير الشرعية...نبذة تاريخية.....	33
1.1- أشكال الهجرة غير الشرعية.....	35
2.1- التمييز بين الهجرة غير الشرعية والجوء.....	36
2.I- دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية.....	43
1.2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية.....	44
1.1.2- البطالة.....	45
2.1.2- الفقر.....	46
2.2- الأسباب النفسية.....	48
3.2- العوامل المحفزة.....	49
1.3.2- القرب الجغرافي.....	50
2.3.2- عوامل النداء.....	50
3.I- واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....	51
II- الفصل الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها.....	56
1.Π- آثار الهجرة غير الشرعية.....	57
1.1- الآثار الاجتماعية.....	57
2.1- الآثار الاقتصادية.....	59
3.1- الآثار السياسية.....	62
4.1- الآثار الأمنية.....	64
5.1- الآثار الصحية.....	70
2.Π- وضعية المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا.....	72
1.2- حرق جثث الحراقة في بعض الدول الأوروبية.....	77

- 79..... 3.Π - سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية
80..... 1.3 - الإستراتيجية الأمنية
83..... 2.3 - النشاط الدبلوماسي والاتفاقيات الثنائية
85..... 3.3 - سن القوانين

القسم التطبيقي

- 91..... III - تناول الإعلامي لظاهرة غير شرعية بجريدة الشروق اليومي
92..... 1.III - الإطار التاريخي والقانوني لجريدة الشروق اليومي
101..... 2.III - التحليل الكمي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية
123..... 3.III - التحليل الكيفي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية
140..... • الاستنتاجات
143..... • الخاتمة
145..... • الاقتراحات
148..... • المراجع
158..... • الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	- يوضح عينة الدراسة .	25
02	- يوضح الناتج الوطني الخام والناتج الوطني الخام للفرد في بعض الدول الأورو متوسطية.	44
03	- يوضح عدد الأشخاص الموقوفين في عرض البحر.	51
04	- يوضح عدد عمليات الإنزال في الموانئ للمهاجرين غير الشرعيين.	52
05	- يوضح عدد القضايا (الهجرة غير الشرعية) حسب الولايات.	52
06	- يوضح إحصائيات الهجرة غير الشرعية (الحراقة) للسنوات 2006-2007.	68
07	- يوضح إحصائيات المهاجرين غير الشرعيين حسب الجنس من 1996 إلى 2007.	69
08	- يبين نسبة المساحة المطبوعة من مجموع المساحة الإجمالية للصحيفة.	103
09	- يوضح نسبة المساحة المخصصة للموضوع من المساحة المطبوعة.	105
10	- يوضح نسبة مساحة النصوص من مجموع المساحة المخصصة للموضوع .	107
11	- يوضح نسبة مساحة العناوين من مجموع المساحة المخصصة للموضوع .	109
12	- يوضح نسبة مساحة الصور من مجموع المساحة المخصصة للموضوع .	111
13	- يوضح فئة موقع المادة الصحفية.	112
14	- يوضح نسبة أيام التغطية.	114
15	- يوضح فئة الأنواع الصحفية.	116
16	- يوضح طبيعة المصادر المعتمدة في الموضوع.	119
17	- يوضح فئة الموضوعات.	121
18	- يوضح نسبة الإتجاه في مادة التحليل.	122

القسم المنهجي

القسم المنهجي:

- مقدمة
- الإشكالية
- التساؤلات
- أسباب اختيار الموضوع وأهدافه
- منهج وأدوات البحث
- تحديد المفاهيم
- الدراسات السابقة
- صعوبات البحث

على امتداد التاريخ البشري، كانت الهجرة ولا تزال تساهم في إعمار الأرض، وتلعب دورا هاما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة، وهي تشكل تعبيرا عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة والهروب من الفقر وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم. واليوم أدى التطور غير المسبوق لوسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية، إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى توفر الشغل كانعكاس أول للعولمة الليبرالية في بلدان العالم الثالث.

في هذا الإطار تفاقمت مشكلة الهجرة، خاصة من الشمال الإفريقي بوابة الجنوب الفقير إلى أوربا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، بعد أن كانت في حاجة ماسة إلى اليد العاملة المهاجرة لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية.

ونظرا لتعدد وامتداد ظاهرة الهجرة وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي. ومن أهمها قضية الهجرة غير الشرعية التي تعتبر من أعقد القضايا نظرا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها، وعلى هذا الأساس إتخذت هذه الظاهرة بعدا جديدا في العلاقات الدولية. إذ أصبحت من أكثر الأسئلة في المشهد الأورو-متوسطي، كما أنها تعد المحور الأكثر إرباكا للحسابات السياسية في ضفتي المتوسط، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتلقي الهجرة غير الشرعية بظلالها عليه، وفي ذلك مؤشر مباشر على حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية وبناء العلاقات الثنائية، حيث أضحت اليوم في منظور الدول الغربية تهديدا لمصالحها وخطرا كامنا على استقرارها السياسي والاجتماعي وعاملا مزعزا لنسق العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار تبرز دراسة الهجرة غير الشرعية كنموذج جيد لفهم التحولات التي تعرفها الظاهرة، ومدى تأثيرها على العلاقات السياسية والأمنية بين الدول فأوربا تربطها بدول المغرب العربي علاقات تتسم بخصوصيات جغرافية وتاريخية، تمثل فيها الهجرة مكانة متميزة، إذ أنها حركة مستمرة بدون انقطاع منذ قرن ونصف بين ضفتي المتوسط، وقد خلقت شبكة من العلاقات والمصالح، ذات أبعاد نفسية وإقتصادية وثقافية، لكن رغم ذلك فإنها تتعرض الآن لامتحان عسير نتيجة لموقف الدول

الأوربية، الذي يهدف إلى وقف تدفقات الهجرة المغاربية إلى أراضيها خاصة غير الشرعية منها فضلا عما يعانيه المهاجرون هناك من سوء المعاملة، وتمييز في تطبيق القوانين إتجاههم.

و الجزائر ليست بمعزل عن هذه الظاهرة ونظرا لانعدام ونقص الدراسات الإعلامية التي تهتم بظاهرة الهجرة غير الشرعية، فقد تم اختيارنا لموضوع الدراسة المتمحور حول المعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة - دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي. ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى وصف المضمون الذي نشرته الصحيفة ثم تحليله وفق خطة محكمة متكونة من فصلين نظريين وفصل تطبيقي. تناولنا في الفصل الأول واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر وقسمناه إلى ثلاثة مباحث هي: ظهور الهجرة غير الشرعية - نبذة تاريخية ثم قدمنا دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية، وفي الأخير استعرضنا واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

وفي الفصل الثاني تناولنا آثار الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها، وهو يتضمن ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تعرضنا إلى آثار الهجرة غير الشرعية، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى وضعية المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا، وخصصنا المبحث الثالث لسبل مكافحة الهجرة غير الشرعية .

أما الفصل الثالث فكان بمثابة الجانب التطبيقي للدراسة وقسمناه لثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول عرفنا بالجريدة محل الدراسة، حيث تعرضنا للإطار التاريخي والقانوني لجريدة الشروق اليومي، وفي المبحث الثاني قمنا بالتحليل الكمي للجريدة، أما المبحث الثالث فخصصناه للتحليل الكيفي للجريدة ثم أوردنا الاستنتاجات لنبين مدى أهمية الصحافة المكتوبة من خلال اهتمامها بالقضايا المصيرية والجادة التي تشغل بال الرأي العام.

الإشكالية :

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم المتقدم، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا الراهنة التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان الأصلية للمهاجرين والدول المستقبلة لهم .

وقد احتلت هجرة الشباب الجزائري عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعية مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة، خصوصا بعد أن باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة للمهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا غير أن هذا الاهتمام الكبير من لدن حكومات دول الاتحاد الأوروبي وكذا الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير

الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية إذ تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، ولذا ركزت معظم المشاريع المشتركة بين الحكومات الأوروبية وحكومات دول شمال إفريقيا على منع هؤلاء الشباب من التسلل بالقوة سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز أو دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين إلى حكومات بلدانهم، أو عن طريق الدعم المادي واللوجستيكي لحكومات شمال إفريقيا لتشييد الحراسة على الحدود وتعقب المهاجرين .

وبالنسبة للجزائر فإن آخر الإحصائيات تشير إلى تزايد الهجرة عن طريق المسالك البحرية بطريقة غير قانونية حيث عرفت خلال السنة الجارية تزايدا مخيفا، فقد خلاص التقرير إلى أن الظاهرة توسعت لتشمل الجامعيين والموظفين وحتى النساء والقصر، فحسب الإحصائيات التي قدمتها قيادة القوات البحرية الجزائرية فإنه بلغ عدد الأشخاص الذين تم إحباط محاولاتهم للهجرة غير الشرعية عبر البحر

خلال سنة 2007، 1568 شخصا مقابل 1016 سنة 2006 و335 سنة 2005⁽¹⁾.

ولعل استحضر مشاهد زوارق الموت وما تخلفه من ضحايا بقدر ما يثير قلق الدول المستقبلية لتيارات الهجرة في الضفة الشمالية - ليس من باب الرأفة و إنما سعيا لاجتناب التدفقات البشرية المتنامية- فإنه يكشف بعمق عن الأوضاع التي يعيشها الشباب الجزائري، والتي تدفع به إلى مواجهة خطر الموت من أجل الانتقال إلى الضفة الأخرى، بالرغم من مآسيها ومشاكلها وبالرغم من العنصرية التي قد يتعرضون لها.

ولذلك يبدي العديد من المنتبعين لملف الهجرة غير الشرعية في الجزائر تخوفا كبيرا من تغلغل فكرة الهجرة وسط شرائح واسعة من شباب الجزائر، ولعل هذا ما أدى بوسائل الإعلام إلى الاهتمام البالغ بالموضوع خاصة الصحافة المكتوبة، فالمبرر لوجود الصحافة هو خدمة الجمهور أي وضع الفرد في مكانه المناسب لمعرفة ما يجري حوله من أحداث متعلقة بقضايا مجتمعه وما ينتابه من مشكلات، ولما كانت صحيفة الشروق اليومية إحدى أهم الصحف الجزائرية - منذ صدورها- في التأثير و تشكيل وإنارة الرأي العام في الجزائر فقد ارتأينا معرفة الاهتمام الإعلامي الذي أولته هذه الصحيفة للموضوع. ومن هذا المنطلق جاءت إشكاليتنا على النحو التالي:

كيف عالجت جريدة الشروق اليومية موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات نطرحها كما يلي:

- ماهي المساحة التي خصصتها الصحيفة لموضوع الهجرة غير الشرعية ؟

- ماهي القيمة التي أولتها جريدة (الشروق اليومية) للموضوع من حيث :

الموضوع، النصوص، العناوين و الصور؟

- ماهي الأنواع الصحفية التي اعتمدها الصحيفة في التعرض لموضوعات الهجرة غير الشرعية ؟

(1) ب . بوعلام : الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية ، مجلة الجيش ، العدد 534، جانفي 2008، ص 28.

- ماهي المصادر التي استقت منها الصحيفة مادتها في معالجة الموضوع ؟
- ماهو اتجاه المادة الإعلامية الذي ظهرت به الجريدة للتعبير عن موقفها من هجرة الشباب الجزائري نحو الضفة الشمالية بطريقة غير شرعية ؟

أسباب اختيار الموضوع وأهدافه:

لقد دفعني لاختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب موضوعية وذاتية.

فالأسباب الموضوعية تتمثل في:

- الضجة الإعلامية التي أثارها موضوع الهجرة غير الشرعية (الحرافة) سواء على المستوى الوطني أو الدولي، والذي لا يزال محل جدل في الأوساط الإعلامية والقانونية والإجتماعية والسياسية، باعتباره من الأحداث الجادة التي كونت اهتماما وتأثيرا لدى الرأي العام.

- نقص البحوث والدراسات الإعلامية التي تناولت- بالرصد والتحليل- دور وسائل الإعلام، والصحافة المكتوبة خاصة في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرافة) في الجزائر.

أما الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار جريدة (الشروق اليومي) فإنها راجعة أساسا لكونها من بين أكثر الصحف مقروئية على المستوى الوطني، إضافة إلى قوة سحبها. ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى اهتمام جريدة (الشروق اليومي) بظاهرة الهجرة غير الشرعية، من حيث المساحة المخصصة للحدث والقوالب الصحفية المستخدمة.

- محاولة معرفة نوعية المواضيع التي إهتمت بها الصحيفة لمعالجة الظاهرة.

- تحديد أولوية المصادر التي اعتمدها الصحيفة في معالجتها للظاهرة.

- معرفة موقف الصحيفة ما إذا كانت مؤيدة، معارضة أو محايدة.

- تحديد أهم الأسباب والعوامل التي تقف وراء مجازفة الشباب الجزائري وركوبه نحو الضفة الأخرى.

- تسمح هذه الدراسة بتحليل المضمون حول حدث وطني ودولي هام جاء في وقت تشهد فيه الجزائر تحولات كبرى في علاقاتها الإقليمية والدولية، إذ قامت الجزائر بالتوقيع على ست اتفاقيات مع بلدان أوروبية منذ 1994 تخص ترحيل الرعايا الجزائريين الموجودين في وضع غير قانوني.

منهج البحث وأدواته:

يعد المنهج بمثابة الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، لذلك يتوجب على كل باحث أن يختار المنهج أو الأسلوب الصحيح لتحديد مشكلته التي هو بصدد دراستها، وكلها تمكن الباحث من التحكم في دراسته، وتختلف مناهج البحث بحسب أهداف البحوث والدراسات والإشكاليات العلمية التي تطرحها.

وتتدرج دراستنا ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي يعرفها هويتني " بأنها التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة، أو موقف، أو مجموعة من الناس، أو مجموعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع"⁽¹⁾. وفي هذا البحث تم الاعتماد على عدة مناهج فرضتها طبيعة الدراسة، ففي الجانب النظري تم استخدام المنهج التحليلي والتاريخي، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام منهج المسح بأداة تحليل المضمون بالأسلوب الكمي والكيفي. وذلك لمعالجة مادة عينة البحث قصد جمع المعلومات والبيانات وتقويمها وتصنيفها.

والمنهج التحليلي هو " عملية تفتيت عقلي أو فعلي للأجزاء وهو منهج يستخدم التصورات المجردة، ويقوم التحليل على تقسيم الموضوع الجاري دراسته إلى أجزائه المكونة له، والظاهرة المعقدة إلى عناصر أبسط وهو ما يسمح للباحث من فصل الجوهر عن غير الجوهر، ومن تحويل المركب إلى بسيط "⁽²⁾.

أما المنهج التاريخي فهو " سرد الأحداث وتطورها في فترة ممتدة عبر الزمن، بمعنى أنه يتناول الأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي، بالعرض والتحليل وهذا يتم في إطار محاولة فهم مشكلة راهنة حتى يمكن حلها الحل المناسب"⁽³⁾.

وقد وظف الباحث المنهج التاريخي بهدف التعرف عن نشأة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتتبع حركة نموها، وتطورها قصد فهم الآليات المتحكمة في هذا التطور من خلال التعرف على الأسباب والعوامل الفاعلة التي أوجدتها، وبالتالي يمكن أن نصل إلى الفهم العام للظاهرة.

(1) محمد منير حجاب: أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، دار الفجر، ط 3، القاهرة، (دون تاريخ)، ص 86.

(2) أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، ط 5، وكالة المطبوعات، 1961، ص 116.

(3) صلاح مصطفى الفوال: منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتاب، القاهرة، 1982، ص 59.

أما المنهج المسحي " فهو من أنسب المناهج العلمية للدراسات الوصفية التحليلية بصفة عامة، ذلك أنه يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن، بعد جمع البيانات اللازمة، والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها" (1).

ولقد تم استخدام المنهج المسحي في القسم التطبيقي، وهذا في جمع البيانات الميدانية الخاصة بمجتمع البحث، أين تم مسح محتوى المادة الإعلامية أثناء مدة الدراسة من 01 جانفي 2007 إلى غاية 31 ديسمبر 2007.

وضمن منهج المسح استعملنا المسح الوصفي التحليلي: ذلك أن الدراسات الوصفية لا تتوقف عند مجرد البيانات والحقائق بل تتجه إلى " تصنيف هذه الحقائق، وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستغلال دلالاتها وتحديدتها بالصورة التي عليها كميًا وكيفيًا، بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تقييمها" (2).

وبما أن دراستنا وصفية تحليلية ومنهجنا مسحي فقد اعتمدنا أدوات خاصة تستعمل في هذا النوع من الدراسات، وقد استخدمنا أداة تحليل المضمون لتحديد الكيفية التي تمت بها معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال جريدة (الشروق اليومي)، ويعد برنارد برلسون من الباحثين الأوائل الذين اقتربوا من الجوانب المنهجية لتحليل المضمون في بداية النصف الثاني من القرن العشرين حيث يعرفه " بأنه أسلوب البحث الذي يهدف إلى الوصف الكمي الموضوعي، والمنهجي للمحتوى الظاهر للاتصال" (3). أما عواطف عبد الرحمان فتعرفه بأنه " أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية لمضمون وسيلة إتصال، وهو أداة الملاحظة ووصف مادة الإتصال، وأداة لإختيار فروض معينة عن مادة الإتصال وأداة التنبؤ... " (4).

أما روجي موكشيلي "**Roger Mucchielli**" فيرى "أن يتم تحليل مضمون وثيقة أو عملية اتصالية عن طريق مناهج مضمونة بالبحث عن المعلومات الموجودة في هذا

(1) محمد عبد الحميد: دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتاب، ط 1 القاهرة، 1993، ص122.

(2) محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 100.

(3) محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 17.

(4) عواطف عبد الرحمان، نادبة سالم، ليلي عبد المجيد: تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص19.

المحتوى من أجل استخراج المعنى أو المعاني المعروفة فيه بصياغة وتصنيف كل ما يضمنه محتوى الوثيقة أو العملية الاتصالية، وكل وثيقة سواء أكانت منطوقة، مكتوبة أم مسموعة تحتوي كميًا على معلومات حول شخصية المرسل والجماعة التي ينتمي إليها " (1).

ويهدف تحليل المحتوى إلى وصف المضمون الظاهر للرسالة وصفا موضوعيا، ومنتظما، وكميا.

وإلى جانب أداة تحليل المضمون استعنا بأداة أخرى مهمة في دراستنا والمتمثلة في أداة المقابلة، حيث أمام الغياب الكلي للمراجع الخاصة بالجانب النظري للدراسة، فيما يتعلق بنشأة وتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر، لجأنا إلى المقابلة كأداة أساسية في جمع المعلومات والبيانات المختلفة، حيث قمنا بإجراء مقابلات مع أساتذة ومختصين في علم الاجتماع وعلم النفس والقانون، وصحفيين ومراسلي جريدة الشروق اليومي، وكان ذلك بتصميم استمارات مقابلة متكونة من مجموعة من الأسئلة خاصة بكل طرف، وكانت معظم الأسئلة مفتوحة لإتاحة أكبر قدر من الحرية للبحوث لتوفير أقصى حد ممكن من الثراء في المعلومات والبيانات، وتمت هذه المقابلات بشكل مباشر، ويعرف هذا النوع من المقابلات الفردية، والتي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات والبيانات غير الموثقة في أغلب الأحيان في إطار إنجازهِ للبحث (2).

أما فاروق يوسف أحمد فيرى أنه: " اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه " (3).

وحسب الباحث طلعت إبراهيم لطفي فإن المقابلة هي تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستتير معلومات أو آراء شخص آخر أو أشخاص آخرين، والحصول على بعض البيانات الموضوعية (4).

(1)Mucchielli Roger: l'analyse de contenu des document et des communications, application pratique, Paris, 1988, P 17.

(2) أحمد مرسلني: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 213.

(3) فاروق يوسف أحمد: مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1990، ص 30.

(4) طلعت إبراهيم لطفي: أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 85.

وبذلك فإن المقابلة هي سلوك لفظي وعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي أما **فئات التحليل** التي اعتمدها في دراستنا فهي: التقسيمات أو التصنيفات التي يعتمدها الباحث في توزيع وحدات التحليل المتوصل إليها في المادة المدروسة، وهذا بناء على ما تتحد فيه من صفات أو تختلف فيه من خصائص (1).

وتعد الفئات أركاناً تؤدي إلى تصنيف المحتوى كماً وتستخدم في تحليل المضمون كي تصف بأكبر قدر من الموضوعية مضمون الصحف والمجلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والفئات هي الأماكن التي يصنف فيها الباحث الوحدات المختلفة للمضمون، يقوم أو يسقط حسب فئاته بمعنى تصنيف المضمون في فئات مناسبة يعد من الشروط الأساسية لنجاح بحوث تحليل المضمون (2).

وهي تهدف إلى تقسيم المحتوى إلى منظومة من الأفكار التي لها علاقة مباشرة باشكالية وأهداف الدراسة، وعلى هذا فإنه لا توجد فئات نمطية صالحة لكل أنواع البحوث، بل يتوقف اختيارها على إشكالية البحث وأهدافه (3). وتنقسم هذه الفئات إلى نوعين أساسيين:

1. فئات الشكل

وهي الفئة التي تجيب على السؤال كيف قيل؟ ويتمثل في شكل المادة الإعلامية التي اهتمت بمعالجة موضوع الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر في جريدة الشروق اليومي، وتحتوي فئة الشكل على عدة فئات فرعية منها:

أ- **فئة العناصر التبوغرافية**: ويقصد بها الكيفية التي يتم بها إخراج المادة الإعلامية وتتمثل فيما يلي:

ب- **فئة النص**: وهي النصوص التي وظفت ضمن صحيفة الدراسة والتي تمثلت في مختلف الأنواع الصحفية بغرض معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

(1) أحمد بن مرسل: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 265.

(2) عواطف عبد الرحمان وآخرون: تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، العربي للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1983، ص 237.

(3) يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم للدراسات النشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007،

- **فئة العناوين:** ونقصد بها المساحة التي خصصتها جريدة (الشروق اليومي) من خلال العناوين لمعالجة موضوع الهجرة غير الشرعية (الحراقة)، وتعتبر العناوين بمثابة النوافذ التي نطل منها على الصحف (1). وتباينت أنواعها بين العنوان الاستفهامي، العنوان التفسيري، والعنوان الاقتباسي، والعناوين الرئيسية والفرعية.

- **فئة الصور:** الصورة عبارة عن شكل من أشكال التعبير عن جزء من الواقع بطريقة الرسومات أو الصور الفوتوغرافية، وفي دراستنا تمثلت في الصور التي نشرت على صفحات الجريدة والتي جاءت مصاحبة لموضوع الهجرة غير الشرعية (الحراقة). لما لها من أهمية من حيث معايشة الحدث.

ب- **فئة الأنواع الصحفية:** هذه الفئة تعنى بفنون الكتابة الصحفية وهي تسعى إلى تقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع كتابية (2)، وتهتم بنوع القالب الصحفي الذي تناول مضمون المادة الإعلامية المنشورة في الجريدة وتمثلت في عدة أشكال:

- الخبر الصحفي.

- التقرير الصحفي.

- المقال الصحفي.

- التعليق الصحفي.

- الريبورتاج.

- التحقيق.

- الحديث الصحفي.

ج- **فئة موقع المادة الصحفية:** ونقصد بها الصفحة التي تم فيها عرض المواضيع الخاصة بالهجرة غير الشرعية (الحراقة) سواء أكان هذا الموقع في:

- الصفحة الأولى.

- الصفحات الداخلية.

- الصفحة الأخيرة.

(1) أديب خضور: الخبر الصحفي، مطابع البعث، سوريا، دون تاريخ، ص 76.

(2) يوسف تمار: مرجع سبق ذكره، ص 30.

د- فئة أيام التغطية: ويقصد بها الفترة التي ركزت فيها الصحيفة للحديث عن الموضوع.

2- فئة المحتوى: (ماذا قيل)؟: تعتبر هذه الفئة أكثر فئات تحليل المحتوى انتشاراً، وتجيب على سؤال أساسي على ما تدور مادة الاتصال؟⁽¹⁾ وتفيد هذه الفئات في الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى، ذلك أن الوسيلة الإعلامية تعطي اهتماماً للموضوعات التي تتفق مع سياستها التحريرية، فيما ينشر منها يعتبر أهم مما لا ينشر، وما ينشر بتوسع يعتبر أهم أيضاً مما ينشر في مجالات محدودة أو أوقات متفرقة، ويقل تكرار النشر فيها عن غيرها مما يحتمل الاهتمام لدى الوسيلة الإعلامية⁽²⁾.

فئة المصدر:

كثيراً ما تعتمد المضامين الصحفية وحتى بعض أنواع المضامين الأخرى على عدة مصادر تجمع من خلالها المادة التي تشكل في نهاية المطاف المضمون المقدم. وعليه ففئة المصدر أو المصادر تبحث عن مختلف المنابع التي تغذي المضمون محل التحليل⁽³⁾. وتضم فئة المصدر عدة فئات فرعية وهي كالآتي:

- توقيع الصحفي: يقصد به تلك الموضوعات التي اهتمت بالهجرة غير الشرعية والتي حملت توقيع صحفي الجريدة.
- توقيع المراسل الصحفي: وهو الصحفي الذي يعكف على متابعة الأحداث خارج المدينة التي تصدر فيها الجريدة⁽⁴⁾.
- وكالات الأنباء: ويقصد بها وكالة الأنباء الجزائرية.
- توقيع الشخصيات: وهي المقالات التي حملت توقيع شخصيات ومحللين سياسيين واقتصاديين.
- بدون توقيع: وهي مجموعة الأخبار الخاصة بالحدث، والتي لا تحمل مصدراً يشير إليها، أي أنها مجهولة المصدر.

⁽¹⁾ عواطف عدلي وزكي أحمد: الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 211.

⁽²⁾ محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 14.

⁽³⁾ يوسف تمار: مرجع سبق ذكره، ص: 43.

⁽⁴⁾ أكرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية، دار الشروق، ط2، جدة، 1988، ص 71.

3- فئة الاتجاه : وهي الفئة التي توضح التأييد أو الرفض أو الحياد في المضمون موضع التحليل بالنسبة للمواقع والقضايا أو الموضوعات المتضمنة فيه (1).

وترى الدكتورة عواطف عبد الرحمان أنه من الفئات الهامة المنتشرة في تحليل المضمون في اتجاه المحتوى، هل هو مؤيد، معارض أم محايد؟ ولأنه من المتعذر معرفة اتجاه كاتب النص، فلا بد للباحث أن يحدد اتجاه المضمون.

وهناك عدة تصنيفات للاتجاهات يتم إختيارها حسب طبيعة الموضوع وحسب الكيفية المراد توظيفها من قبل الباحث للوصول إلى الهدف المنشود، وعليه فقد وقع اختيارنا على التصنيف التالي:

الاتجاه المؤيد المعتمد في دراستنا، المتمثل في المواضيع التي توحى بتأييد أو تبرير هجرة الشباب الجزائري إلى أوروبا بطريقة غير شرعية، وذلك بانتقاد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد.

أما الاتجاه المعارض فيتمثل في المواضيع التي تحمل انتقادا واضحا لظاهرة هجرة الشباب الجزائري إلى الضفة الأخرى. بينما يتمثل الاتجاه المحايد في تلك المواضيع التي تتحدث عن الهجرة غير الشرعية (الحراثة)، و لا تحمل هذه المواضيع موقفا مؤيدا أو معارضا، بل تكتفي بذكر ما حدث.

أسلوب القياس ووحدات التحليل

1. أسلوب القياس:

- المساحة: تلجأ بعض الدراسات إلى تقدير المساحة التي يشغلها موضوع التحليل كأن يحسب عدد الأعمدة أو الصفحات أو الأسطر التي يشغلها الموضوع. وتلجأ دراسات أخرى حساب الزمن الذي تستغرقه كلمة أحد المسؤولين أو البرنامج الذي يقدمه أحد المذيعين (2).

(1) سمير محمد حسن: بحوث الإعلام الأسس ومبادئ، عالم الفكر، القاهرة، 1976، ص266.

(2) رشيد طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه، أسسه، استخداماته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987،

ووحدة المساحة الخاصة بموضوع دراستنا في جريدة (الشروق اليومي) هي السننيمتر المربع (سم²)، وذلك بالنسبة لقياس المساحة الكلية للعينة (63 عددا). المساحة المخصصة للظاهرة حسب العناصر الطبوغرافية والنوع الصحفي للمادة الإعلامية.

2. **وحدات التحليل:** وهي الوحدات المستخدمة التي يظهر من خلالها تكرار المادة المدروسة، وقد استخدمنا وحدة الموضوع كوحدة للتحليل. والموضوع هو الوحيد الذي قد يكون فئة ووحدة في نفس الوقت، إذ يمكن استعماله كوحدة عن طريق حساب المواضيع التي قد يحملها المحتوى، كما يمكن استعماله كوحدة تحليل، لحساب المواضيع المتضمنة في المضمون محل التحليل⁽¹⁾. ومنه فقد تم الاعتماد على وحدة الموضوع كوحدة للقياس والتكرار كوحدة للعد، وانطلاقا من الفئات والوحدات التي قدمناها، سنقوم بإجراء عمليتي التحليل الكمي والكيفي لمحتوى المادة الإعلامية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرقاة) من خلال جريدة (الشروق اليومي).

وللتحقق من مدى استقلالية المعلومات والنتائج المتوصل إليها، لا بد من القيام بإجراء أخير، وهو صدق وثبات التحليل، تعد هذه المرحلة آخر مراحل تحليل المضمون، ويعتبرها جل الباحثين أنها من بين شروط هذه الأداة، وهي تستعمل للتأكد من وجود اتفاق شامل في النتائج.

صدق التحليل:

يقصد بالصدق صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه، أو بمعنى آخر صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة⁽²⁾.

ولتحقيق هذه الغاية قمنا بدراسة وتحليل عينة تمثيلية من المجتمع المبحوث، حيث قمنا بتصميم إستمارة مرفوقة بدليلها وذلك بعد الاطلاع على موضوعات هذه العينة، وتم تقديم العينة والإستمارة مع دليلها لأستاذين مختصين^(*)، وذلك لمعرفة مدى توفيقنا في تصميم الإستمارة.

(1) د. يوسف تمار: مرجع سبق ذكره، ص 52.

(2) محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص 223.

(*) الأستاذين هما: الأستاذ المشرف - الدكتور الطاهر بن خرف الله: أستاذ محاضر بقسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

- الدكتور بن روان بلقا سم: أستاذ محاضر بقسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

وبعد ذلك قمنا بإجراء بعض التعديلات على إستمارة تحليل المضمون حسب ما قدمه لنا الأساتذة من ملاحظات، وذلك بإضافة بعض العبارات وحذف بعضها، وشملت إستمارة تحليل المضمون (***) الفئات التالية:

- فئة العناصر التوبوغرافية.
- فئة الموقع الصحفي.
- فئة الأنواع الصحفية.
- فئة مصدر المادة الإعلامية.
- فئة الموضوعات.
- فئة الاتجاهات.

ثبات التحليل: هو الحصول على نسبة اتفاق عالية في النتائج لعدد من الباحثين اللذين يستخدمون نفس الأسس والأساليب في تحليل نفس المادة الإعلامية⁽¹⁾. أي قياس مدى استقلالية المعلومات المتوصل إليها في التحليل.

وقصد تحقيق هذه الخطوة العلمية قمنا بالاستعانة بأساتذة والذين قاموا بعملية الترميز، وذلك حتى يتم التأكد من توافقها حول نتائج تحليل المضمون، على اعتبار أن نسبة الاتفاق إذا كانت ضعيفة أو قليلة فإنه يجب إعادة النظر في فئات ووحدات التحليل المستخدم في الدراسة حتى تصبح أكثر عملية في التطبيق، وإذا حدث العكس وكانت نسبة التوافق كبيرة فهذا يعني أن الثبات قد تحقق، ويعتبر قياس الثبات ضرورة لتجسيد مطلب الصدق، ولتحقيقه تم الاعتماد على إستمارة تحليل المضمون وبدليل التعريفات الإجرائية لإعطاء الشروحات اللازمة للمرمزين^(*) وبعد عملية الترميز قمنا بحساب مستوى الثبات في كافة المرمزين، وذلك باللجوء إلى معادلة هولستي⁽²⁾ ليتم حساب معامل الثبات بين المرمزين الثالث.

(**) الملحق رقم (01): المتضمن إستمارة تحليل المضمون + الدليل .

(1) أحمد بن مرسلني: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 113.

(2) الأساتذة المرمزين هم: - الدكتور يوسف تمار، أستاذ محاضر بقسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

- الأساتذة: قادم جميلة، أستاذة مساعدة ب(**) الملحق رقم (01): المتضمن إستمارة تحليل

المضمون + الدليل .

(2) الأساتذة المرمزين هم: - الدكتور يوسف تمار، أستاذ محاضر بقسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

- الأساتذة: قادم جميلة، أستاذة مساعدة قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

- الأساتذة معيزي أمال: أستاذة مساعدة بقسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

(2) رشدي طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1987، ص 193.

معامل الثبات: ن (متوسط الاتفاق بين المحكمين)

+1 (ن-1) متوسط الاتفاق بين المحكمين

أولاً: استخراج متوسط الاتفاق بين المحللين (كل زوجين على حدة) على النحو التالي:

- بين أ و ب: تم الاتفاق بينهما على 30 عنصر من أصل 36 و بعد عملية القسمة أي $0.83 = 36/30$

- بين أ و ج: تم الاتفاق بينهما على 29 عنصر من أصل 36 عنصر و بعد عملية القسمة أي $0.80 = 36/29$

- بين ب و ج: تم الاتفاق بينهما على 28 عنصر من أصل 36 و بعد عملية القسمة أي $0.77 = 36/28$

بعد ذلك تجمع كل النتائج و تقسم على 03 (عدد الأزواج لاستخراج متوسط الاتفاق متوسط الاتفاق = $0.77 + 0.80 + 0.83 = 2.4$

$$0.8 = 3/2.4$$

بعد ذلك يبقى تطبيق المعادلة على النحو التالي:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{(0.8)^3}{(0.8)(1-3)+1} = \frac{2.4}{1.6+1} = \frac{2.4}{2.6} = 0.92 \%$$

و من هنا فإن الاتفاق بين المرمرين هو 92 %، وهذا دليل على أن معامل الثبات قد تحقق وهي نسبة عالية من حيث درجة الثبات والتي يحصرها " هولستي " بين (0.75 %) و (0.95 %) ، وهذا مايسمح لنا بمتابعة العمل.

إضافة إلى ذلك تعني النسبة المتوصل إليها أن ما تم اختياره من طرف الباحث فيما يخص الفئات و فروعها، صالح لمثل هذا النوع من المحتويات، ومن الإشكالية المطروحة. في حين يرى البعض، " صلاحية معامل الثبات إذا ما انحصرت نسبته ما بين (0.65 %) و (0.95%)، " ⁽¹⁾. وما دون ذلك ينبغي على الباحث إعادة النظر في كل فئاته وعناصرها و كذا الأدوات المستعملة في بحثه هذا، ثم يعيد الكرة مرة أخرى و بنفس الطريقة.

⁽¹⁾ يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص73.

تحديد المفاهيم:

الجريدة (الصحيفة): هي إحدى المنشورات الدورية التي تصدر يوميا، لتغطية مختلف الوقائع والأحداث (1).

وهي أيضا مجموعة من الصفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة وتتضمن أخبار السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وما يتصل بها (2).

الصحافة المكتوبة: تعرفها الموسوعة السياسية بأنها: مجمل المنشورات المطبوعة التي تظهر بشكل دوري، يومي، أسبوعي، أو نصف شهري، وتكون إما صحافة رأي أو صحافة متخصصة أو تكون كل ذلك معا، مع التشديد على غاية أساسية من هذه الغايات (3).

أما أديب خضور فيرى أن الصحافة المكتوبة هي ذلك الإعلام المكتوب من المجالات والنشريات التي تقدم إعلاما جماهيريا من أجل توجيه الجمهور وإرشاده بصدد الظواهر والتطورات والقوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية والتأثير في قناعات ووجهات نظر وآراء وتطلعات هذه الجماهير (4).

ومن خلال هذه التعريفات فإن الصحافة المكتوبة هي النشرات والمطبوعات التي يتكرر صدورها بصفة منتظمة من أجل إخبار الرأي العام بمختلف المواضيع التي تتمحور حول انشغالاته الاجتماعية منها والسياسية والثقافية.

الصحافة العمومية: يتحدد مفهوم الصحافة العمومية بملكية القطاع العام للوسيلة الإعلامية سواء أكانت صحيفة أم تلفازا أم إذاعة، وبمفهوم آخر يتحدد مفهوم وسائل الإعلام العام، بالصحف والإذاعة والتلفزيون المملوكة للدولة (5).

(1) محمود إبراهيم : المبرق، قاموس موسوعي للإعلام و الإتصال ،منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ،الجزائر ،2004،ص 392.

(2) جمال العيفة : الصحيفة (المجلة)، كمؤسسة إعلام واتصال ، الوسيط في الدراسات الجامعية، إعداد نخبة من الأساتذة تحت إشراف الدكتور بن خرف الله الطاهر، دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزء 14،2007، ص 64.

(3) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، الجزء الثالث، 1983، ص 215

(4) أديب خضور: أدبيات الصحافة، مطبعة مداوي، دمشق، 1986، ص 14.

(5) كريم شلبي: معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1989، ص 480.

وبالمقابل نجد أحد المهتمين بمجال الصحافة المكتوبة يحدد الصحف الحكومية أو التابعة للقطاع العام على أنها بعض اليوميات أو الدوريات التي تملكها الدولة وتصدر باللغتين العربية والفرنسية (1).

وانطلاقاً من هذين التعريفين تتحدد الصحف العمومية بطابع ملكية الدولة لها. **الصحافة الخاصة:** اختلفت التعريفات والتسميات حول الصحافة المكتوبة التي أنشأها الأفراد، فهناك من يعرفها على أنها صحافة خاصة وهناك من يعرفها صحافة مستقلة. ففرانسيس بال (Francise Balle) يعرفها بأنها نوع من الصحف التي تملك خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض في المضمون والنمط والاتجاه السياسي وتسودها الملكية الشخصية، سواء كانت هذه الملكية في يد شخص واحد أو جماعة ما حسب قانون كل بلد (2).

ونجد الدكتور براهيم براهيم في كتابه (الحق في الإعلام) يطلق عليها " الصحافة التي يقال عنها المستقلة " في حين في كتابه "النظام الصحافة، وحقوق الإنسان في الجزائر" الصحافة المستقلة ووضع المستقلة بين قوسين. أما الدكتور فضيل دليو في كتابه "مدخل إلى الاتصال الجماهيري" يؤكد على أنها صحافة خاصة.

وجيهان أحمد رشتي تعرفها على أنها " صحف تهدف إلى البحث عن الحقيقة " بترك الآراء تتنافس في سوق الأفكار الحرة، تتيح نفس الفرص لمختلف الآراء مهما تعددت، وليس من المنطقي أن تكون الصحف المستقلة تحدث أي شكل من أشكال إشراف الحكومة أو هيئة أو وصاية أخرى (3).

أما الفرق بين الصحافة المستقلة والصحافة الخاصة، هذه الأخيرة أشارت إليها قوانين الإعلام للدلالة على ملكية الصحيفة ونوعها فهناك الملكية الخاصة للجرائد وهناك الملكية العامة لها. والصحيفة الخاصة هي شركة تنجز من طرف فرد أو مجموعة أفراد خاضعين للقانون وذلك من خلال الخضوع للشروط المنظمة لمهنة الصحافة في قانون الإعلام 1990.

(1) زهير احداون: الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 159.

(2) Balle francise : miracle et réalité de la liberté de la presse, encyclopédie universelle, volume 18, Paris, 1990, P 205.

(3) جيهان أحمد رشتي: نظم الاتصال-الإعلام في الدول النامية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، ص 89.

فهي خاصة بالمفهوم المادي والتجاري، أي أن ملكيتها ونشاطها من إصدارات ونشر وتوزيع، صادر عن شخص أو مجموعة من الأشخاص، وتعود أرباح هذا النشاط لنفس الشخص المالك وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ: براهيم براهيم أن بعض الصحف التي ظهرت على الساحة الإعلامية هي نتاج لمبادرات الصحفيين كما هو الحال لجريدة **El-watan – Le soir d’Algérie**: حيث يمتلكون حصصا متساوية من أسهم الصحيفة، وهو ما ينطبق أيضا على جريدتي **الخبر** و **Le matin** والفرق الوحيد أن هناك من الصحفيين من يملك أسهم أكثر من غيره، أما جريدة **Liberté** فصحفيوها لا يملكون إلا حصصا ضئيلة من أسهمها وأكبر حصة فهي تابعة لأشخاص غير معروفين لدى القراء⁽¹⁾، لهذا يمكن الحديث عن وجهين للاستقلالية.

– الأول مادي بحيث تكون ملكية الصحافة خاصة.

– الثاني معنوي وهذا يعكس أساس عدم تبعية الصحيفة للحكومة من خلال خطها الافتتاحي.

وبذلك فيمكن الأخذ بالمفهوم المادي (الصحافة الخاصة) لأنه أقرب إلى تحديد ماهية هذا النوع من الصحافة المكتوبة، في حين أن مصطلح (مستقلة) مصطلح إعلامي يعبر عن تفتح الصحافة على كافة الآراء والإتجاهات والمذاهب السياسية والفكرية والإجتماعية وإتباعها لأساليب عمل وتفكير في صناعة الخبر بشكل مستقل عن أية جهة أو هيئة كانت.

(1) Brahim Brahimi : le droit à l’information, à l’épreuve du partie unique de l’état d’urgence, édition SAFC- liberté 2002, P 175.

الهجرة:

الهجرة ظاهرة إنسانية اجتماعية عرفت البشرية منذ أقدم العصور، وهي غريزة في الإنسان تمسك بها من أجل البقاء، وفرضتها ظروف مختلفة إما اقتصادية بسبب عدم التوزيع العادل للثروات في العالم أو بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي نتيجة الاضطرابات الداخلية مما دفعهم إلى الهجرة بحثاً عن الحرية والحياة الآمنة المستقرة. ولقد تعددت وتباينت تعاريف الهجرة وذلك تبعاً لزاويا ورؤى مختلفة في الميادين المعرفية المتعددة.

لغة: تعني كلمة هاجر، المهاجرة من البلد وعنه، أي خرج منه إلى بلد آخر (1).

وتحتل الهجرة في الشريعة الإسلامية مكانة هامة وذلك لارتباطها بظروف نشر الدين الإسلامي، وهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة مع أصحابه نتيجة اضطهاد الكفار، من أجل نشر تعاليم الدين الإسلامي. ويقول الله تعالى « إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً » (2).

أما علماء النفس فيعرفون الهجرة على أنها: « غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين، مثلها مثل غريزة التملك وغريزة المقاتلة » (3).

أما في معجم العلوم الاجتماعية فالهجرة ترتبط بالأشخاص والتجمعات السكانية، ومعناها انتقال الأفراد من مكان ومن بلد لآخر. (4).

ويعرفها الأستاذ إيفرت لي (Everte. Lee) أنها التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون أن نقيدها بمسافة معينة وإذا كانت حرة أو اجبارية، داخلية أو خارجية (5).

(1) المنجد في اللغة والأعلام: منشورات دار المشرق، بيروت، ط42، 2007، ص 855.

(2) القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 96.

(3) انشراح الشال: المغترب ووسائل الاتصال، دار الفكر العربي، 1987، ص 16.

(4) زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1977، ص 127.

(5) بوفير ليون وآخرون: الهجرة الدولية، ماضيها حاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهاونة، عمان، 1982، ص 31.

هذا التعريف يتميز بالعموم حيث أنه لا يفرق بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية، ثم إننا لانفهم إذا كانت الهجرة تنحصر في عملية الانتقال والحركة من مجال جغرافي إلى آخر أو أنها تعني الإقامة لمدة معينة فوق إقليم غير إقليم دولة الأصل، كما أننا لانفهم إن كان يشترط في الإقامة أن تكون دائمة أو مؤقتة، وهي كلها أمور بحاجة إلى توضيح.

ونجد تعريف الأستاذ ج. بويل (j. Boyle) للهجرة على أساس التمييز بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية ويعرفها بأنها: عبور حدود مجموعة سياسية أو إدارية لمدة معينة وبالتالي فإن الهجرة الداخلية، من الريف إلى المدينة، وهي التنقل من مقاطعة إدارية إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، أما الهجرة الدولية فتستدعي تجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى (1).

كما يمكن تعريف الهجرة من الناحية الزمانية على أساس أنها مؤقتة أو دائمة، وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغيير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعودون إليه مرة أخرى (2).

أما الهجرة المؤقتة فهي التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاتاً مؤقتاً، ومن أمثلتها هجرة العمالة إلى البلاد التي يتوافر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة. ويطلق على هذا النوع بالمهاجرين العائدين (3)، وهذا ما يؤكد الأستاذ عبد المالك صياد حيث يرى أن المهاجر هو قوة عمل مؤقتة، وينظر إليه كذلك مهما طالت مدة إقامته، وحتى بعد استقرار الهجرة وظهور المهاجرين من الجيل الثاني والثالث الحاصلين على جنسية دولة الإقامة واكتسابهم لثقافتها، لغتها وعاداتها، يحتفظ المهاجر بالصفة المؤقتة، فدولة الإقامة تنتظر للمهاجر على أنه الغائب الذي سوف يعود، ودولة الإقامة تنتظر إليه كقوة عمل مستأجرة لمدة محددة ولا تمنح له الحقوق الكاملة (4).

(1) S. Castels : Les migration internationales au début du 21 siècle : Tendances et problème mondiaux, revue internationale des sciences sociales, N 165 septembre, 2000, p 313.

(2) علي عبد الرزاق حلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 261.

(3) نفس المرجع: ص 262.

(4) A .Sayad: L'Immigration ou les paradoxes de l'altérité, Bruxelles, de boeck wesmael, 1991,p-p51 .52.

وهناك تعاريف تتطلق في تعريفها للهجرة من معيار الدوافع أو الأسباب، فنجد مثلاً الأستاذة ن. بارجي (N Berger) تأخذ بالتعريف الذي يركز على الدافع الاقتصادي وتعرفها على أنها: « العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل»⁽¹⁾.

الأستاذ عبد المالك صياد يذهب إلى أبعد من ذلك ويرى أن ظهور الهجرة كظاهرة حديثة في المجتمعات الصناعية مرتبط بالعمل الذي يعد السبب الرئيسي لأي هجرة، وسوق العمل هو الذي يحدد مركز ووضع المهاجر الذي لا يتعدى أن يكون " قوة عمل مستأجرة " ⁽²⁾.

ولكن لا يمكن تعميم فكرة الربط بين الهجرة والعمل لأنه إذغ كان يصدق على بعض واقع الهجرة إلى بعض الدول، فإنه لا ينطبق على كل الهجرات التي حدثت أو تحدث في الوقت الراهن هي هجرة يد عاملة، هناك هجرات من نوع آخر كما هو الحال مثلاً بانسبة للهجرة السكانية والهجرة السياسية (اللجوء) .

وبذلك فيمكن القول بأن الهجرة هي ظاهرة متعددة الجوانب والدوافع الاقتصادية، السياسية ، الاجتماعية، عرفت العديد من التطورات خاصة خلال سنوات التسعينات من هذا القرن تحت تأثير العولمة بمختلف أنواعها: العولمة الاقتصادية، عولمة الاتصالات والمواصلات، فضلاً عن الاختلالات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، دون أن ننسى الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية، كل هذه العوامل ساعدت على مضاعفة حركات الهجرة وتغيير أشكالها ونماذجها، من هجرة الأفراد إلى هجرة عائلية إلى هجرة الكفاءات إلى هجرة العبور إلى اللجوء السياسي إلى الهجرة غير الشرعية.

⁽¹⁾ N Berger : LA Politique Européenne d'Asile et d'Immigration, enjeux et perspective, Bruxelles, Bruylant, 2000, p 15.

⁽²⁾ A.Sayad: op cit, p 61.

الهجرة غير الشرعية:

ويطلق عليها عدة تسميات، الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، وتعني دخول المهاجر إلى البلد بدون تأشيرات أو رخص مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل⁽¹⁾.

أما الباحث علي الحوات فيعرفها بأنها انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة، أو الإقامة الدائمة⁽²⁾.

في حين عرفها المشرع الجزائري على أنها مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود⁽³⁾. وبذلك يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رحلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر نحو بلد ما بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون، أي من غير المنافذ المعدة للدخول والخروج وبدون إذن من الجهات المختصة.

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2008، ص17.

(2) علي الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية، ط1، طرابلس، 2007، ص56.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 15، ليوم 08 مارس 2009.

الحراقة:

لسنوات لم يكن مصطلح الحراقة بالمألوف بالنسبة للجزائريين، لكنه الآن أصبح مصطلحا دارجا ومتداولاً في الشارع وحتى في وسائل الإعلام (المكتوبة). و الحراقة (بتشديد الراء ونطق القاف جيما مصرية) هي كلمة باللهجة الجزائرية تعني الهجرة السرية، وفي اللهجة المغربية تعرف بالحريك، وسبب تسميتهم بالحراقة يعود إلى أن الحراق يحرق أوراق هويته التي تربطه ببلده الأصلي بل يحرق ماضيه كله رغبة منه في واقع جديد .

ففي كتاب سلامنية داود " HARRAGA S CES ETERNELS INCOMPRIS " فيعرف "الحرق" على أنها: كلمة مشتقة من فعل "حرق"، وتعني "الحرق" و"المحاريق"، وهذا يعنى: العبور بصفة غير شرعية لحاجز، طابور من الأشخاص أمام دكان ، إدارة، مصلحة الجمارك، قنصلية... إلخ، من أجل الوصول إلى الجهة الأخرى من الحاجز أو الحد، مثلها مثل عبور البحر المتوسط، وهذا حتى يجدوا أنفسهم في الطرف الآخر من الحدود ، كمهاجرين غير شرعيين في انتظار تسوية وضعيتهم حتى يتسنى لهم أن يعيشوا بسلام وحتى يكونوا مثل باقي المهاجرين الشرعيين (1).

في حين يرى الأستاذ ناصر جابي أنها لغة شباب متداولة في الشارع الجزائري يفرضونها بمرور الوقت على وسائل الإعلام والخطاب الرسمي (2).

(1) Slemania Ben Daoud: Harraga "S" CES eternels Incompris !, edition elmaarifa, alger, mars 2008, p87.

(2) مقابلة مع الأستاذ ناصر جابي: أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، يوم 10 جوان 2008 على الساعة 11.00 بقسم علم الاجتماع بالجزائر.

مجتمع البحث:

هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها. ويكون المجتمع المبحوث في تحليل المحتوى، هو جميع الأعداد التي صدرت في الصحيفة، أو مجموعة الصحف التي يتم اختيارها خلال فترة الدراسة (1).

ويقول عمار بوحوش: " يعد المجتمع الكلي في بحوث التحليل، مجموع المصادر التي نشر فيها المحتوى المراد دراسته من خلال الإطار الزمني للبحث (2). وهو في مجال بحثنا (جريدة الشروق اليومي) خلال الفترة التي تناولها البحث أي (ابتداء من 01 جانفي 2007 إلى غاية 31 ديسمبر 2007).

أما العينة فننطلق في تحديدها من التعريف القائل هي " عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا ". ويتوقف تحديد حجم العينة على نسبة التقارب الموجود بين العينة والمجتمع الأصلي. وتوخيا للدقة والوضوح، حددت الدراسة في إطار زمني معين ابتداء من أول جانفي إلى آخر ديسمبر 2007، لما شهدته هذه الفترة من تنام رهيب لظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر نحو الضفة الأخرى، (حيث عرفت سنة 2007 بسنة الموت). وحرصا منا على متابعة الرؤية الإعلامية لظاهرة (الحراقة) في الجزائر في أحدث فتراتنا.

إن صعوبة دراسة المجتمع الأصلي تكمن في العدد الكثير للوحدات المكونة له أو للإمكانيات المادية والبشرية التي تتطلبها مثل تلك الدراسات، لذلك فعملية التعيين مهمة لدراسة المجتمع بكل تفاعلاته ومكوناته ونظرا إلى أنه من غير الممكن تحليل كل الأعداد، وجب علينا إخضاع تلك الأعداد إلى مناهج خاصة بالتعيين أي سحب عينة تمثل المجتمع الكلي تمثيلا كافيا ومناسبا لطبيعة الدراسة المتمثلة في تحليل المضمون، وانطلاقا من ذلك وقع اختيارنا على 63 عددا من أصل 111 عددا من "جريدة الشروق اليومي". للفترة الممتدة من 01 جانفي 2007 إلى 31 ديسمبر 2007. ومن ثم فأنسب عينة لدراستنا هي العينة القصدية، والتي يعرفها الدكتور يوسف تمار قائلا: هي الميول المقصود ينتهجه الباحث في اختيار العينة ووحداتها، وهو يلجأ إلى ذلك عندما يكون أمام

(1) عاطف عدلي وزكي أحمد: الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة،

1993، ص 211.

(2) عمار بوحوش و محمد محمود ذنبيات : مناهج البحث العلمي أسس وأساليب ، مكتبة المنار، الأردن، 1989، ص46.

مجتمع بحث غير واضح المعالم حيث يصعب تحديده وتحديد خصائصه و عليه فليس هناك أي معيار أو طريقة يمكن أن يتبعها الباحث في اختيار هذا النوع من العينات، فله أن يختار أفراد عينته كما يشاء وبالعدد الذي يراه مناسباً لتحليل إشكالية بحثه (1).

أما سمير محمد حسين فيعرفها على أنها " طريقة الإختيار العمدي أو التحكمي، أي الإختيار المقصود من جانب الباحث لعدد من وحدات المعاينة، يرى الباحث أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً، وذلك في حالة الإقتصار على العينة العمدية أو التحكمية فقط (2).

وبعد اختيارنا للأعداد التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية (الحرافة) في الجزائر خلال سنة 2007، قمنا بإخضاعها للتحليل الكمي والكيفي، والجدول الآتي يمثل عينة الدراسة:

(1) يوسف تمار: مرجع سبق ذكره. ص 14.

(2) سمير محمد حسن: بحوث الإعلام-الأسس والمبادئ، القاهرة، عالم الكتب، 1976، ص 293.

جدول رقم (01): يوضح عينة الدراسة

رقم العدد	تاريخ الصدور
1880	02 جانفي 2007
1882	04 جانفي 2007
1883	06 جانفي 2007
1888	11 جانفي 2007
1890	14 جانفي 2007
1891	15 جانفي 2007
1893	17 جانفي 2007
1898	23 جانفي 2007
1915	12 فيفري 2007
1919	17 فيفري 2007
1920	18 فيفري 2007
1922	20 فيفري 2007
1935	07 مارس 2007
1937	10 مارس 2007
1938	11 مارس 2007
1963	09 افريل 2007
1972	19 افريل 2007
1975	23 افريل 2007
1981	30 افريل 2007
1984	05 ماي 2007
1992	14 ماي 2007
2003	27 ماي 2007
2004	28 ماي 2007
2016	11 جوان 2007
2018	13 جوان 2007
2024	20 جوان 2007
2035	03 جويلية 2007
2036	04 جويلية 2007
2041	10 جويلية 2007
2043	12 جويلية 2007
2045	15 جويلية 2007
2048	18 جويلية 2007

22 جويلية 2007	2051
25 جويلية 2007	2054
28 جويلية 2007	2056
31 جويلية 2007	2059
05 أوت 2007	2063
12 أوت 2007	2069
16 أوت 2007	2073
18 أوت 2007	2074
20 أوت 2007	2076
22 أوت 2007	2078
02 سبتمبر 2007	2087
11 سبتمبر 2007	2095
13 سبتمبر 2007	2097
18 سبتمبر 2007	2101
20 سبتمبر 2007	2103
26 سبتمبر 2007	2108
02 أكتوبر 2007	2113
04 أكتوبر 2007	2115
18 أكتوبر 2007	2125
24 أكتوبر 2007	2130
25 أكتوبر 2007	2131
07 نوفمبر 2007	2142
10 نوفمبر 2007	2144
15 نوفمبر 2007	2149
18 نوفمبر 2007	2151
25 نوفمبر 2007	2157
10 ديسمبر 2007	2170
15 ديسمبر 2007	2174
17 ديسمبر 2007	2176
23 ديسمبر 2007	2179
30 ديسمبر 2007	2185
63 عدد	المجموع

الدراسات السابقة:

رغم أن المكتبة الجامعية الجزائرية تتوفر على عدة دراسات خاصة بتحليل مضمون الصحف الجزائرية منها والأجنبية تجاه العديد من القضايا ذات اهتمام الرأي العام، إلا أنها تفتقر لأي دراسة أكاديمية تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية (الحراثة) في الجزائر و قد يرجع الأمر إلى أنية وحداثة الموضوع، لكن هناك بعض الدراسات المشابهة نذكر منها :

- دراسة الدكتور عمار بوحوش (1974) - دراسة تحليلية على عينة قوامها 118 عمل مهاجر بفرنسا.
- وعالج الباحث في هذه الدراسة وضعية العمال الجزائريين المغتربين في فرنسا وذلك بالتعرض إلى طبيعة المشاكل التي تجابه العمال وظروف معيشتهم، وقدم الباحث عرض مفصل في علاقة المهاجرين بوطنهم وظروف إقامتهم بفرنسا. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:
- أن الطبقة الجزائرية العاملة بفرنسا تقوم بأعمال مفيدة لفرنسا بالدرجة الأولى ومفيدة أيضا لعائلات العمال المقيمة سواء بالجزائر أو فرنسا، وكذلك تقوم بأعمال مفيدة للجزائر.
- أن المهاجرين يساهمون في تحقيق الضغط السكاني بالجزائر إذ أن معدل الأسرة المتزوجين لا يتجاوز 2 أو 3 أطفال في حين أن معدل الأسرة بالجزائر يتراوح بين 6 أو 8 أطفال.
- أن الشعب الفرنسي يحتقر العمال بصفة عامة بينما نجد السلطات الفرنسية الرسمية لا تظهر أي احتقار ولكن المسؤولين الفرنسيين يتجاهلون قضايا العمال ولا يباليون بمصيرهم وحالتهم الصحية والسكنية.⁽¹⁾
- أن الجزائريين يتعرضون لمضايقات من المعمرين الفرنسيين السابقين بالجزائر وذلك انتقاما من الشعب الجزائري الذي وضع حدا لمغامراتهم ونهبهم لخيرات الجزائر .

(1) عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1979،

- أن 55% من المجيبين قد التحقوا بفرنسا قبل حصول الجزائر على استقلالها في عام 1962، وأن هناك العديد من العمال الذين تحتم عليهم البقاء في فرنسا لأن هذه الأخيرة قد استعانت بهم في الشدائد وخاصة في الوقت الذي كانت فيه فرنسا في حاجة إلى مساعدتهم في إعادة أبنائها إلى الجزائر قبل بلوغهم سن التقاعد والحصول على رواتب الشيخوخة التي يستحقونها.

وتعتبر هذه الدراسة القيمة ذات أهمية بالغة لا من توجيه العناية ألى قضايا الطبقة الشغيلة فحسب ولكن أيضا لأنها تسد الفراغ الموجود في ميدان الهجرة وعن العمال العرب بصفة عامة ، وحسبما نعرف فإن هذا أول كتاب باللغة العربية عن العمال الجزائريين بأوروبا في تلك الفترة (1974)، كما أن هذا البحث يختلف في جوهره عن الدراسات الأخرى باللغات الأجنبية حيث أن المضمون مكرس لتعرف على قضايا العمال وليس لانتقاد سياسة الخصوم أو الأحزاب الأخرى المناهضة لبعضها البعض.

- دراسة مشتركة للأستاذ الدكتور فضيل دليو، الأستاذ الدكتور علي غربي، الأستاذ الدكتور الهاشمي مقراني بعنوان الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية (2003) على عينة من الصحافة الإسبانية، وفق تحليل مقارن لمضمون عينة من الصحافة الإسبانية المكتوبة طوال أربع سنوات من (01-01-1996 إلى 31-12-1999).

وقد تمحورت إشكالية البحث انطلاقا من البعد الإعلامي أصبح حاضرا أكثر فأكثر، حيث أصبحت الأحداث المرتبطة بالمهاجرين مادة معتبرة في افتتاحيات ومقالات الصحف وتعاليقها : في فرنسا منذ أكثر من نصف قرن وفي إسبانيا مؤخرا. فجاءت هذه الدراسة لتحديد الأسس والهيكل التي تقوم عليها المعالجة الصحفية في أوروبا لظاهرة الهجرة الوافدة من افريقيا والعالم العربي عامة والمغرب العربي خاصة (1).

(1) فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني: الهجرة والعنصرية في الدول الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الخروب، قسنطينة، 2003، ص8.

- وانطلقت هذه الدراسة من الفرضيات التالية :
- إن وصول حكومة يمينية إلى السلطة يجعلنا نفترض بأن سنوات مابعد 1996 ستكون متميزة بزيادة عددية تدريجية للمعلومات المتعلقة بالهجرة والعنصرية المنشورة في الصحافة الإسبانية.
 - الإستعمال المنتظم للمفردات "التجريبية" والتعابير العنصرية بالإضافة إلى "التجريم الجماعي للهجرة المغاربية".
 - إن مساحة التحاليل الصحفية المتعلقة بالهجرة والعنصرية هي أقل لدى الصحافة الموصوفة بـ "المحافظة".
 - تسييس متزايد لعالجة الصحفية لظاهرة الهجرة والعنصرية في إسبانيا.
- وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها :
- أن الهجرة سواء منها الشرعية أو غير الشرعية، هي في تطور ملحوظ وفي تزايد مستمر بما يترتب عليها من مزايا أو عيوب، وهذا ما يؤكد التزايد العددي المستمر للأخبار المتعلقة بها في "الدول المستقبلية".
 - رغم التطور الإيجابي الذي لوحظ في السنوات الأخيرة في الالمادة الإعلامية المتعلقة بالهجرة، فإن هذه الأخيرة لازالت لحد الآن تتضمن بعض الجمل والتعبيرات والكلمات التي تصدم الإنسان وتشوه الحقيقة بحملها لشحن سلبية⁽¹⁾.
 - أهم البؤر الإعلامية هي على التوالي :
 - العاصمة مدريد، جنوب اسبانيا : أندلوسيا، وسبتة ومليلية وموريسيا وجزر الكناري كمعبر أساسي للهجرة المغاربية والقادمة من جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى كتالونيا بعاصمتها الصناعية (برشلونة) المستقطبة لليد العاملة.
 - إن الشعور بالعداوة تجاه الآخر مستمرة ومتفاقمة، حيث يسود شعور العمال الأصليين بعداوة كبيرة تجاه العمال المهاجرين، وذلك لاعتقاد الأوائل بأن الأخيرين يزايدون عليهم بخصوص قبولهم العمل دون أية شروط .

(1) فضيل دليو، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص135.

صعوبات البحث:

يواجه الباحث الذي يتناول موضوعا جديدا جملة من الصعوبات الناجمة أساسا عن حداثة الموضوع، تتحدد في نقص الدراسات والبحوث وندرة المراجع حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحراقة)، ولا يمكنني القول حقيقة إن بحثي هذا قد حقق المراد واستزاد، ولكنني حاولت قدر المستطاع أن أطرق باب الإجتهد من خلال استنثرتي للتساؤلات، وأن آخذ بالأسباب أملا في إثراء معلوماتي، وإثراء المكتبة الجامعية الجزائرية بهذا النوع من الدراسات، والباحث يقر سلفا بأن بحثه لا يخلو من النقائص.

القسم النظري

I- واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر

1.I- ظهور الهجرة غير الشرعية...نبذة تاريخية

2.I- دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية

3.I- واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

I - واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر

يسعى هذا الفصل إلى تحديد البدايات الأولى للهجرة غير الشرعية (الحرقاة) في الجزائر وأهم أشكالها، ثم نتعرض إلى أهم العوامل والأسباب التي دفعت بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية، وفي الأخير نتطرق إلى واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

1.I- نبذة تاريخية عن الهجرة غير الشرعية:

إن الهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد، بل ظهرت في البداية في جنوب شرق آسيا من الفيتنام، و اللاوس ثم هجرة الأفارقة (1). أما أوربا فقد عرفت هذه الظاهرة في الفترة من الثلاثينات إلى الستينات من القرن الماضي، ولكن نظرا لحاجة أوربا للأيدي العاملة فلم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها (2).

أما في الجزائر فلا يمكننا أن نذكر تاريخا محددًا لبداية هذه الظاهرة نظرا لطبيعة هذه الظاهرة، التي تتسم بأنها سرية وغير قانونية، ورغم أن الجزائر عرفت الهجرة الجماعية عبر قوارب الموت بداية من التسعينات وتفاقت بداية من 2005م، إلا أن هناك واقعة تؤكد أن الجزائر عرفت إحدى أشكال الهجرة غير الشرعية (الحرقاة) والمنتشرة اليوم في الموانئ، حيث مارسها فقراء الجزائر منذ عشرات السنين عندما أثقل كاهلهم وممشاهم البؤس والفقر وتحديدا في سنة 1926م، حين ركب أربعون شخصا في باخرة سيدي فرج إلى ميناء مرسيليا وتم إدخالهم داخل مخازن الفحم في السفينة حتى لا يشعر بهم أحد من طاقم السفينة الفرنسية (3).

ولكن الرحلة طالت في بحر كان هائجا وأدى احتراق الفحم إلى وفاة بعضهم ونجاة 16 شخصا منهم، وبعد اكتشاف أمرهم عند بلوغ ميناء مرسيليا، تمت محاكمتهم ومعاقبتهم بعقوبة ثقيلة من طرف الحكومة الفرنسية والتي كانت وفق قانون خاص، وهذا ما خلق جدالا واسعا في الأوساط الفرنسية فمنهم من طالب بمعاقبتهم وآخرون رفضوا بحجة أن الجزائريين جزء من فرنسا (4).

(1) نفس المقابلة مع الأستاذ ناصر جابي.

(2) www.dirasat.com/4/2007/pages/doc/84/doc.

(3) عيسى بن ناصر: مقتل 40 حرقا في أول هجرة غير شرعية بالجزائر، الشروق اليومي، العدد 1254، ليوم 2007/12/21، ص 18.

(4) المحامية فاطمة الزهراء بن براهيم: الحرقاة بين الإدانة والبراءة، ملتقى بكلية الحقوق بين عكنون، الجزائر، ليوم 2008/04/22 على الساعة 11.

نشر تفاصيل هذه المأساة في أسبوعية (الشهاب) * وكتب عن هذه الحادثة الشاعر محمد العيد حم علي قصيدة مطولة أسماها في ذمة التاريخ بكى فيها ضحايا الحرقاة بحرقاة ومن أبياتها:

وقالوا إن في باريس عيشا يروق غضاضة ويلذ طيبا
جسوم في سفينة مجدلات تعاني تحته الغاز الرهيبا (1)

ومع ذلك تواصلت الهجرة غير الشرعية بمختلف أشكالها وتعريض الذات للخطر لتعود الآن بأشكال جديدة لم يعرفها المجتمع الجزائري من قبل عن طريق شبان يركبون البحر بزوارق خشبية، يبحرون من السواحل الشرقية والغربية بحثا عن الضفة الأخرى، فإذا كان حرقاة 1926م قد أكلتهم الغازات والفحم المحترق، فإن حرقاة 2007م قد أكلتهم الحيتان، وهي سيناريوهات متكررة تشابهت فيها النهايات بالموت أو الفقد.

لكن ما يمكن الإشارة إليه أن الجزائر اليوم عرفت هذا الشكل الجديد والغريب من الهجرة غير الشرعية، أو ما يعرف بقوارب الموت، حيث بدأت هذه الظاهرة بالمغرب نظرا للقرب الجغرافي من إسبانيا، ثم انتقلت إلى الجزائر بعد تشديد الخناق على مضيق جبل طارق، وأحداث سبتة ومليلية، لتمتد إلى السواحل الغربية الجزائرية (بني صاف، عين تيموشنت، وهران) بحيث أصبحت تمثل دراما إنسانية بمعنى الكلمة، ثم انتقلت إلى الشواطئ الشرقية (عنابة، القالة، سكيكدة).

فهي إن جاز التعبير هجرة غالبا ليس للحياة ولكنها إما إلى الاعتقال أو الحجز أو السجن أو عالم الموت والمقبرة، والقبر هو مياه البحر المتوسط (2).

* الشهاب أسبوعية كانت تصدر بقسنطينة أصدرها الشيخ عبد الحميد بن باديس في سنة 1925، ثم تحولت إلى مجلة شهرية بعد الأزمة المالية التي كادت تقضي عليها، وكانت شعارها «الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء» وتعد الشهاب من أهم المراجع التي تؤرخ للنهضة الفكرية في الجزائر ما بين الحربين العالميتين وبقيت تصدر بانتظام إلى غاية شهر أوت 1939 أين صدر أمر الوالي العام بتوقيفها. أنظر محمد صالح ناصر: الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1945، ط2، 2006، ص63.

(1) عيسى بن ناصر: مرجع سبق ذكره، ص18. أنظر عبد الله حمادي: محمد الهادي الزاهري السنوسي- شعراء الجزائر في

العصر الحاضر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ط2، قسنطينة، 2007.

(2) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص63.

1.1- أشكال الهجرة غير الشرعية:

لقد تعددت أشكال ومميزات الهجرة غير الشرعية في الجزائر ولعل أهمها:
-الركوب خلسة أو بصفة سرية في السفن الراسية بالميناء، وذلك بالاختباء داخل الحاويات والمحركات كما وجدت طريقة أخرى تسمى ب: " البحري"، هذه الطريقة تقوم بالتواطؤ بين أحد العاملين بالباخرة والمهاجر غير الشرعي ، بعدما يقدم له مبلغا ماليا قصد إخفائه، ويضمن له الوصول إلى الضفة الأخرى، ويقوم المهاجرين غيرا لشرعيين عبر السفن بتأمين كل ما يلزم رحلتهم، يأخذون المؤونة والطعام واللباس فرحلة الإبحار كثيرا ما تطول.

ومن الأشكال الأخرى نجد الحرققة بالتسلل عبر المطارات ، حيث تكمن الفكرة أساسا في حصول الشخص على تذكرة الدخول إلى دولة تركيا ، و لا تتطلب تأشيرة وإنما فقط تذكرة ذهاب وإياب، مع العلم أن الطائرة تمر عبر مطار أمستردام وهنا يتم التسلل إلى هولندا، فبعد أن كان مهاجرا شرعيا يصبح مهاجر غير شرعي بخرقه للقانون وقيامه بالهروب.

كما أن هنالك شكلا آخر للهجرة وهو الاختباء داخل السيارات ووسط أمتعة أفراد العائلة العائدين إلى أوروبا بعد قضاء عطلتهم الصيفية في الجزائر⁽¹⁾.
و شكل آخر هو بمثابة حرق شبه قانوني، يتمثل في تزوير كل الأوراق التي تمكن الشخص من الهجرة وذلك بالاعتماد على شبكات مختصة بتزوير جوازات السفر، أوراق الإقامة، عقود العمل وتأشيرات الدخول.

وهناك من يتحصل على تأشيرة ويدخل إلى أوروبا بصفة قانونية، لكنه لا يحترم مدة التأشيرة ويتجاوزها، وهذا ما يطلق عليه " حرق الفيزا".

والشكل الأخير والذي هو محور دارستنا، نجد فيه مجموعات متكونة من 05 إلى 10 أشخاص تلجأ إلى سرقة أو شراء قارب خشبي أو مطاطي بمبالغ مالية تتراوح ما بين 40000 دج إلى 80000 دج و يتزودون بصفائح من البنزين، وبوصلات، وصدريات إنقاذ، ومحركات ذات قوة تتراوح بين 05 إلى 50 حصانا و بعد الاستعلام عن حالة الطقس

(1) مقابلة مع السيد محافظ الشرطة: مهدي بن شريف مكلف بالجهاز المركزي لمكافحة الهجرة السرية بمقر المديرية العامة لشرطة الحدود بالدار البيضاء، الجزائر يوم: 2008/09/24. على الساعة 11 صباحا.

بجهاز GPS يتم الاتصال بالوسيط (المهرب) لتحديد موعد الرحلة، وبعد التزود بمعدات الأكل والنوم ومبالغ مالية بالعملة الصعبة يتم الانتقال إلى نقطة الانطلاق (منطقة معزولة)، في جنح الظلام ليتم برمجة وتنظيم الرحلة من طرف (مرشد) باتجاه السواحل الإسبانية (ألميريا) والإيطالية (سردينيا) (1).

وبذلك فالمهاجر يمر بمراحل قبل أن يتخذ قرار الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ إيطاليا أو إسبانيا وهذه المراحل هي:

- 1- التفكير في الهجرة.
- 2- اتخاذ قرار الهجرة.
- 3- توفير مبلغ من المال لتسديد تكاليف الرحلة.
- 4- الاتصال والترتيب للهجرة غير الشرعية عن طريق الوسيط مع شبكات التهريب.
- 5- ركوب قارب لعبور البحر المتوسط.
- 6- الوصول إلى شاطئ الضفة الأخرى، أو الوصول إلى أعماق مياه البحر المتوسط ونهاية الرحلة الأبدية.

2.1. التمييز بين الهجرة غير الشرعية واللجوء :

إن الفرق بين الهجرة غير الشرعية والهجرة لأغراض اللجوء هو خيط رفيع بالنظر للتداخل الموجود بين المفهومين، إذ أن الهجرة غير الشرعية قد تكون الطريق نحو اللجوء السياسي على اعتبار أن كليهما يشكل نوعا من دخول وإقامة الأجنبي في وضعية غير قانونية لا تتوفر فيها شروط الدخول والإقامة المشروعة (2).

كما أن بروز مطالبة المهاجرين غير الشرعيين للحق في اللجوء، قد عوّد المشكل وأصبح شائكا لهذا يؤكد المحافظ الأعلى الخاص باللاجئين لدى الأمم المتحدة على أن " السياسة المبنية على الإقصاء لا يمكن تطبيقها لا نظريا ولا عمليا، فهي لا تزيد إلا من حدة الهجرة غير المشروعة واللاجئين غير الشرعيين " (3).

(1) عيدات أحمد: الهجرة غير الشرعية في الجزائر، خلية الاتصال، قيادة الدرك الوطني، وثيقة غير منشورة، ص 11.

(2) علي الحوات : مرجع سبق ذكره ، ص 80 .

(3) لروود لويس : حق اللجوء : على أوروبا فعل الأفضل، ترجمة عميرات آمال ، الوسيط في الدراسات الجامعية ، إعداد نخبة من الأساتذة إشراف الدكتور الطاهر بن خرف الله ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، الجزء 10 ، 2005 ، ص 160 .

كما أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية لأن معسكرات اللاجئين تضم أشخاصاً ليسوا بحاجة لتلك الحماية، وليست لهم أية علاقة بالجوء، وهدفهم يرمي فقط إلى تحقيق مصالح ذاتية، وهو ما دفع بالعديد من الدول، خاصة الغربية منها، إلى القيام بالخلط بين اللاجئين والمهاجر، ولكن لا يوجد هنالك أي مبرر قانوني يمنع من لهم طلب صادق للجوء من تقديمه للسلطات المعنية (1).

ولهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لاتمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي البلدان الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة، التي تقدم من بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء (2). والمركز القانوني للمهاجر غير الشرعي يختلف من الناحية النظرية عن المركز القانوني لطالب اللجوء السياسي انطلاقاً من الأسباب التي تدفع كلا منهما للهجرة، كما أن المعاملة المخصصة لكل واحد منهما تختلف باختلاف هذه الأسباب وتلك الدوافع (3). فاللاجئ هو ذلك الشخص الذي يجد نفسه خارج بلده الأصلي وهو مهدد بسبب شخصيته أو معتقداته، هذا الشخص لا يستطيع أو لا يريد العودة إلى وطنه لأن حكومة بلده لاتستطيع أو لاتريد حمايته (4).

ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرف أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس، نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية، التي تلتزم بهما (في المقام الأول) مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (5). وللاجئ حقوق أساسية يجب أن: - يحمى من أي تجاوز.

(1) عبد الحليم الوالي : إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، ط1، 2007، ص15.

(2) عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك : مرجع سبق ذكره، ص 23.

(3) علي الحوات : مرجع سبق ذكره ، ص 81 .

(4) ج . إسماعيل : مشكلة اللاجئين مأساة لاتنتهي ، مجلة الجيش، العدد 527، جوان 2007 ، ص 28.

(5) عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

- يضمن له حق ممارسة الشعائر الدينية.
- يحق له الحصول على وثائق الهوية والسفر.
- الاستفادة من الحقوق المتعلقة بممارسة نشاط مهني.
- يحق له الحصول على السكن، التعليم، وبعض المتطلبات الخاصة.
- يحمى من الإجراءات والمخالفات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.
- حرية التنقل .

وأكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية جنيف 1951. والتي تمثل النظام الخاص باللجوء السياسي، وحتى في حالة رفض طلب اللجوء السياسي يتعين مراعاة مقتضيات المواد (31*)، (32)، (33) من اتفاقية جنيف بشأن طرد اللاجئين السياسي والضمانات المخولة له قانوناً، وهي الضمانات التي لا تتوفر للمهاجر غير الشرعي⁽¹⁾. وتمنع المادة (31) فرض جزاءات ضد اللاجئين الذي دخل أو مكث بصفة غير شرعية في إحدى الدول المتعاقدة، ولكن شريطة أن تتوفر لدى اللاجئين الشروط التالية:

- أن يكون قد دخل إقليم البلد المتعاقد وهو قادم مباشرة من بلد الاضطهاد
- أن يتقدم دون إبطاء من سلطات البلد المعني.
- أن يبدي أسباباً معقولة تبرر دخوله أو وجوده غير الشرعي ويفترض أن يكون السبب معقولاً إذا تمكن اللاجئ من تبيان أنه لم يكن بإمكانه استعمال طريقة مشروعة لإقليم الدولة المعنية، نظراً لخطر يهدد حياته وحرية.
- ورغم ذلك لا يمكن تفسير المادة (31) أنها تلزم الدولة بقبول اللاجئين أو بتصحيح وضعه أو بعدم إبعاده. في الواقع، إن ما تلزم به الدول المتعاقدة فقط هو منح اللاجئين مهلة زمن معقولة لتسهيل قبوله من قبل دولة أخرى⁽²⁾.

وبالنسبة للقانون الدولي فإن اللاجئين محمي من الطرد أو الرد إلا في حالة وحيدة يمكن للدولة المضيفة طرد لاجئ معترف به، وهذا ما نصت عليه المادة 33 من اتفاقية جنيف، حيث تنص الفقرة (2) على أن الحماية من الطرد أو الرد لا تحق لأي لاجئ تتوفر دواعٍ معقولة لاعتباره خطراً على أمن البلد الذي يوجد فيه أو لاعتباره يمثل خطراً

* تنص المادة 31 من اتفاقية جنيف 1951 على: يمنع توقيع أي عقوبة على اللاجئين بسبب دخول أو خروج غير قانوني .

(1) علي الحوات : مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

(2) Jean-luc Mathieu : Migrant et Réfugiés, presse s universitaires de France , 1991, p 83.

لصدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرمًا استثنائي الخطورة، خطرا على مجتمع ذلك البلد، إلا أن الشرطين الواردين في هذا النص يتطلبان وجود صلة مباشرة بين وجود اللاجئ في أراضي بلد ما والتهديد الذي يتعرض له الأمن الوطني لهذا البلد، ومن هنا فإن اللاجئ لا يزال محمياً من الطرد أو الرد إذا لم يكن يمثل في الوقت الحالي خطراً على بلد اللجوء⁽¹⁾ .

لكن عملياً فإن مبدأ عدم الطرد يعرف حدوداً عديدة. إذ يتعرض المهاجرون للطرد والحجة هي مراقبة الهجرة وحماية الأمن العام، ففي سنة 2003 قامت فرنسا بطرد 12,9% من مجموع 25.082 مقيم غير شرعي أغلبهم من طالبي اللجوء من جنسيات جزائرية، مغربية، صينية ورومانية. وفي فيفري 2004 قرر البرلمان البلجيكي طرد 26 ألف مهاجر غير شرعي نحو شيشينيا، أفغانستان والصومال أغلبهم من طالبي اللجوء⁽²⁾ .

إن أهم مشكل يواجهه المركز القانوني للجوء هو طبيعته المزدوجة بين خضوعه لسيادة الدولة في منح وعدم منح الحماية، وبين اعتباره مركز ذو طابع دولي وحق أساسي يضمنه القانون الدولي. فمن جهة اللجوء حق دولي لا يحتمل النفي وتقره المواثيق الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الميثاق الأممي للحقوق السياسية والمدنية، اتفاقية جنيف لسنة 1951). لكن الدولة لها السلطة في منح أو عدم منح هذا المركز انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي العام الذي يمنح للدول كامل السيادة في مراقبة دخول وخروج الأجانب إلى إقليمها.

وللإشارة فإن أوضاع اللاجئين اليوم تسوء أكثر فأكثر فهم لا يلقون الحماية اللازمة خاصة في الدول المتطورة، أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية وأستراليا، هذه الدول تلجأ إلى إجراءات متشددة تحد من نسبة الذين يلتحقون بها طمعاً في اللجوء⁽³⁾.

كما أن رفض طلبات اللجوء يجعل عدداً من طالبي اللجوء يتحولون إلى مهاجرين غير شرعيين، لأن هذه الإجراءات المتشددة تضع طالبي اللجوء في موضع تهديد، فإما أن يعود إلى بلده الأصلي حيث حياته مهددة بالخطر أو أن يبقى خارجاً عن القانون إن فضل البقاء في أوروبا مقيماً بصفة غير شرعية .

(1) عمر سعد الله : معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2007، ص80.

(2) A. Morice : L'Europe entre le droit d'asile, Le monde diplomatique ,mars 2004, p 3 .

(3) ج . إسماعيل : مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

هذا فضلا على وجود أعداد من المهاجرين وسط اللاجئين يودون استغلال طلب اللجوء كوسيلة لدخول الدول الصناعية بحثا عن فرص العمل، وهذا ما أدى بمفوضية اللاجئين إلى مطالبة الحكومات بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتماشى ورئاسة المفوضية بغية منح الحماية الدولية لمن يستحقها، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبو الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري (1).

أما الأستاذ علي الحوات فيرى أن الهجرة غير الشرعية تجد أسبابها في الغالب في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، كالبحث عن العمل أما اللجوء السياسي فدافعه أو دوافعه الأساسية تكمن في الهروب من الملاحقة، نتيجة صدور حكم متعلق بارتكاب جريمة سياسية، أو نتيجة الخوف على الحياة أو الحرية بسبب اعتناق أفكار مذهبية معينة، وهذا النوع من الهجرة غير الشرعية قليل ولا يجازف صاحبه بعبور البحر في قوارب الموت، ولكنه يلجأ إلى مراكز اللاجئين والسفارات ومكاتب الأمم المتحدة وهجرة هؤلاء تتم بطرق وأساليب أخرى تتدخل فيها غالبا بلدان العبور، وتخضع للاتفاقيات والمعاهدات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، أو جهات دولية أخرى وربما يخضع حتى للمساومات والصفقات السياسية بين ذات الدول ذات العلاقة (2).

كما حاول الكاتب ب.جورج (P. George) أن يزيل الالتباس عندما فرق بين: المهاجر واللاجئ، حيث عرف المهاجر بأنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقوم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، فالهجرة مرادف للإقامة الدائمة في الدولة المستقبلة.

أما اللاجئ فهو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده الأصلي، حيث أن الحروب، أهلية كانت أو دولية، وعدم الاستقرار السياسي هي الدافع للجوء (3).

(1) ج . إسماعيل : مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) علي الحوات : مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

(3) P. George :Les Migration Internationales, paris, presses universitaires de France, 1976, p28.

نلاحظ أن الأستاذ ب.جورج (P. George) حصر الهجرة في تلك التي تستهدف الإقامة الدائمة والاستقرار في دولة الاستقبال، كما أنه حصر أسباب اللجوء في الأسباب السياسية.

و لكن بالنظر إلى العدد المتزايد من اللاجئين والنازحين عبر العالم ومع تداخل أسباب النزوح جعل من الصعب التمييز بين اللاجئين والمهاجر، لأن الفقر واللامساواة الاجتماعية والقمع السياسي كلها أشياء متلازمة، وأصبح ما يعرف اليوم باللاجئين الاقتصاديين، ففي العشرية الأخيرة من هذا القرن (التسعينات) وعلى إثر الاختلالات الاقتصادية التي عرفتھا العديد من دول العالم الثالث والتي تزامنت مع اضطرابات وحروب أهلية، فإن عددا كبيرا من السكان (حوالي 50 مليون لاجئ حسب مجلة الجيش الجزائرية⁽¹⁾، وما يفوق 21 مليون لاجئ سنة 2001 استنادا لتقارير المحافظة السامية لحماية اللاجئين⁽²⁾)، هجروا هذه المناطق بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة تحت غطاء اللجوء السياسي.

فالتخوف من طلبات اللجوء الذي هو في تزايد مستمر، أصبحت مصدر قلق أو كمشكل بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، ويزداد المشكل تعقيدا إذا تم ربطه بالحماية خاصة أن اللجوء يدخل ضمن الاتفاقية الأوروبية المتصلة بحقوق الإنسان⁽³⁾.

فرغم مرور أكثر من نصف قرن من إقرار اتفاقية جنيف 1951 إلا أن وضع اللاجئين مازال يواجه تحديات عديدة وتتمثل هذه التحديات في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص والاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة⁽⁴⁾.

أما بالنسبة للعالم العربي فإن الوضع الحالي لحماية اللاجئين، لا زال غير مرض ويتنافى والرصيد التاريخي المجيد للحضارة العربية الإسلامية ولا يرقى إلى الحد الأدنى المطلوب دوليا، فاللجوء لم يبرز بعد في الدول العربية كمؤسسة لها قواعدها وضوابطها القانونية، وكذلك أجهزة إدارية أو قضائية تسهر على سيرها وتنميتها، فغالبا ما بقيت مسألة

(1) ملف خاص حول اللاجئين، مجلة الجيش، العدد 452، مارس 2001، ص 14.

(2) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئين بالأرقام، 2001.

(3) لورد لويس: مرجع سبق ذكره، ص 159.

(4) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سبق ذكره، ص 23.

اللجوء لاعتبارات سياسية حيث أن السلطة التقديرية للحكومات العربية هي التي لها الكلمة الأولى والأخيرة في الموضوع، فلا توجد بذلك أية مراعاة لضوابط قانونية.

ومن بين الأسباب التي لم تسمح بإيجاد مؤسسة للجوء قائمة بذاتها في العالم العربي، هو الوضع المزري لحقوق الإنسان، ولذلك فمادامت هذه الأخيرة تعاني من الوضع الهش الذي توجد فيه في المجتمعات العربية، فلا يمكن أن ننتظر أن يرقى اللجوء إلى وضع أفضل مما هو عليه اليوم⁽¹⁾، وبالفعل كيف يمكن لمؤسسة مثل هذه أن تنمو في بلدان يهجرها أصحابها لانعدام احترام أبسط حقوقهم الأساسية؟

ويتطلب هذا الوضع تطبيق برامج معلومات حول الهجرة وإيجاد القنوات التي تمكن غير اللاجئين من المهاجرين من الهجرة بشكل آمن وقانوني، وتطبيق برامج ومشاريع تنموية توفر فرص العمل وفرص كسب العيش في البلاد التي تنطلق منها تيارات الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وانطلاقاً من هذا وجب على الاتحاد الأوروبي التصدي للهجرة غير الشرعية بفتح سبل أخرى للسماح للاجئين والمهاجرين بالدخول بصفة شرعية، وهو ما أصبح اقتراح قيد الدراسة في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

(1) عبد الحلیم الوالی : مرجع سبق ذكره، ص 192.

(2) لورد لویرس: مرجع سبق ذكره ، ص 159 .

2.I- دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية:

للحجرة غير الشرعية عوامل وأسباب متعددة يتصدرها العامل الاقتصادي، وتخضع شأنها شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل الطرد ولعوامل الجذب، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم، تعتبر وتشكل عوامل طرد والبيئات الغنية نسبياً والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل تشكل عوامل جذب للمهاجرين غير الشرعيين، وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية:

1.2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في دفع عملية الهجرة غير الشرعية، والفوارق المتباينة بين الدول الأصل للهجرة والدول المستقبلة لها، كمستوى الدخل، العمل، المعيشة هي أسباب تؤدي إلى الهجرة حقاً. حيث نجد أن المهاجرين الذين يعانون من انخفاض في مستوى الدخل، الشغل وأحياناً البطالة الكاملة، إضافة إلى الظروف الاجتماعية من سكن، صحة وتعليم يسعون للهجرة إلى بلدان أكثر تقدماً بحثاً عن ضمان حياة أفضل.

فعلى الصعيد الدولي نجد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والمتخلفة شاسعة الهوة، وكل المؤشرات تؤكد وجود هوة كبرى بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط⁽¹⁾.

فالإنتاج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي يمثل 28% من الإنتاج الداخلي الخام العالمي بينما لا يمثل في دول جنوب وشرق المتوسط سوى 1.66%. معدل الإنتاج الداخلي الخام لكل ساكن في الاتحاد الأوروبي يساوي 19870 دولار، بينما لا يتجاوز 3279 دولار في دول جنوب وشرق المتوسط⁽²⁾.

من جهة أخرى إذا قارنا بين كل من (الجزائر و المغرب وتونس) وبعض الدول الأوروبية التي تتخلل علاقتها مع هذه الدول الثلاث تعاملات في ميدان الهجرة، بناء على زيادة عدد السكان والناجح الوطني الخام والناجح الوطني الخام للفرد سنة 1999م يتبين لنا أن هناك فروقا شاسعة في حصة الفرد من الناجح الوطني الخام، فمقدار ما يستفيد منه

(1) الأمين الكلاعي: الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار، مجلة دراسات دولية، تونس، العدد 101، 2006، ص 36.

(2) نفس المرجع، ص 37.

الفرد الفرنسي من الناتج الوطني الخام يفوق بمقدار 17 مرة ما يستفيد منه الفرد من الناتج الوطني الخام في الجزائر.

وحصة الفرد الإسباني من هذا الناتج يفوق بـ 12 مرة ما يحصل عليه الفرد المغربي، كما أن نصيب الفرد الإيطالي من هذا الناتج أيضا يفوق 15 مرة نصيب الفرد في تونس وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02) : يوضح عدد السكان، الناتج الوطني الخام والناتج الوطني الخام للفرد في بعض الدول الأورومتوسطية (1999):

الدولة	عدد السكان(م.ن)	الناتج الوطني الخام(مليون دولار أمريكي)	الناتج الوطني الخام للفرد(دولار أمريكي)
فرنسا	58 607	1 541 630	22 210
الجزائر	29 313(*)	43 927	4 250
الفرق	29 294	1 497 703	17 960
إسبانيا	39 923	569 637	15 690
المغرب	27 310	34 380	3 210
الفرق	12 013	535 257	12 480
إيطاليا	57 523	1 160 444	20 100
تونس	9 215	19 433	5 050
الفرق	48 308	1 141 011	15 050

المصدر

M.Khelladi, M.Belattaf : la zone économique da la méditerranée occidentale, dans,M .Boukella Y Ben Abdellallah et M.Y Fer fera : la méditerranée occidentale entre régionalisation etmondialisation.CR.E.A.D-Université de AbderrahmaneMira,Bejaia,2003,p69.

وإذا قارنا الناتج الخام للفرد الواحد بين الدول الثلاثة : الجزائر، المغرب وتونس مقارنة مع عدد السكان نجد أن تونس تتواجد في الصف الأول فدخل فردا من الناتج الوطني الخام 5 050 دولارا أمريكيا في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز 10 ملايين نسمة ونجد أن نسبتي الجزائر والمغرب متقاربة مع ملاحظة تفوق طفيف للجزائر مقارنة مع عدد السكان فحصة الجزائر من الناتج الوطني الخام للفرد تقدر بـ 4250 دولارا أمريكيا وبتعداد سكاني يقدر بحوالي 29 مليون نسمة في حين نجد أن حصة الفرد المغربي تقدر بحوالي 3 210 دولارا أمريكيا وبكثافة سكانية تقدر بحوالي 27 مليون.

(*) بلغ عدد سكان الجزائر 34.8 مليون نسمة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء، آخر إحصاء للسكان أفريل 2008.

1.1.2- البطالة:

تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، ونقول الإحصائيات إنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، كما أن 60% تقريبا من سكانها دون سن الخامسة والعشرين، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية صدر عام 2006م قدرت نسبة البطالة في الدول العربية بما بين 15 و 20% وتتزايد سنويا بمعدل 03%. وتتباين التقارير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام 2010 م إلى 25 مليون عاطل (1).

وبالنسبة للبطالة في الجزائر وحسب إحصائيات للديوان الوطني للإحصائيات في جانفي 2007 م، فإن عدد البطالين في الجزائر هو 1 240 800 بطل (أرقام أكتوبر 2006م). وهو ما يعني أن نسبة البطالة هي 12.3% . وفي آخر تقرير للديوان الوطني للإحصاء كشف عن نتائج تحقيقه الذي أنجزه خلال الثلاثي الأخير لسنة 2007م مشيرا إلى أن نسبة البطالة تقدر بـ 13.8% هنا تبدو الأرقام التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات واضحة، فنسبة البطالة ارتفعت في حين نجد تصريحا لوزير الشغل والتضامن يعلن فيه عن نسبة البطالة التي وصلت بالنسبة إلى عام 2007 إلى 10% . وبعد ذلك بأيام كشف المكلف بالتخطيط أمام مجلس الحكومة أن نسبة البطالة بالنسبة إلى السنة ذاتها بلغت 11.2%، ترى ما فحوى النتائج التي خلص إليها المصدر ذاته؟(2).

وبكل تأكيد أصبحت عواقب البطالة أكثر مأسوية مما تبينه أحدث البحوث الاستقصائية حول النشاط، الشغل والبطالة المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصاء. فأرقام الناشطين الذين يبحثون عن عمل بلغت حسب الديوان 1 240 800 بطل وهو ما يعادل 12.3% وبلغ عدد البطالين أقل من 30 سنة، 869 879 بطل وهو ما يعادل 70.1% من إجمالي البطالين، و قدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري 62.6% وفي الوسط الريفي 37.4% حسب الديوان الوطني للإحصاء ما يؤكد أن البطالة تستهدف الشباب أكثر

(1) عبد الرازق ضيفي: الهجرة غير الشرعية حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب، مجلة العلم والإيمان، مؤسسة العالي للنشر والإعلام، سطيف، العدد 19، 2008، ص 25.

(2) عبد المجيد بوزيدي: تقييم البطالة، الشروق اليومي 20 مارس 2008، العدد 2254، ليوم 20 مارس 2008، ص 22.

فأكثر في الوسط الحضري، يتساءل الباحث عبد المجيد بوزيدي: هل توضح هذه الأرقام فعلا ظاهرة البطالة في الجزائر؟⁽¹⁾.

ويقول المراقبون: إن أزمة البطالة مرشحة للتصاعد بحدة في الجزائر خلال السنوات القادمة، بعد المشكلات الناجمة عن تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود 03 % خارج المحروقات، في هذه الأثناء حدث تراجع لمناصب الشغل منذ 1986 م، حيث تم توفير 40 ألف منصب خلال الفترة ما بين (1994 و1998) مقابل مئة وأربعين ألفا خلال فترة (1980-1984)، وبالمقابل سجل فقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال الإصلاحات التي جرت بين سنوات 1994-1998 م (فترة التعديل الهيكلي)، حيث تقلصت الوظائف الدائمة التي كانت تمثل 49% عام 2000 إلى 38 % عام 2005، و انخفض عدد العمال الدائمين بنسبة 11 % كما ازدادت ظاهرة التسرب المدرسي.

وقد أصبحت آفاق تحديد الهيكلية محدودة بالنظر لإحصائيات الوكالة الوطنية للتشغيل التي أظهرت أن أكثر من 78% من عروض مناصب الشغل في سنة 2004م مناصب مؤقتة⁽²⁾.

2.1.2- الفقر:

إن الفكرة العامة للمقاربة الجديدة للفقر هو أنه لا يمكن تحديد مستوى معيشة الأفراد فقط من خلال مداخيلهم، والمهم بالنسبة لتحليل الفقر هو قدرة الفرد أو الأسرة على تلبية عدد من الحاجيات الحيوية، كالتغذية و السكن و الصحة.

إن المداخيل المتوفرة ليست بالضرورة مؤشرا جيدا، لأن ذلك يتوقف على أسعار المنتجات الأساسية والعادات الغذائية المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية (نفس الدولار يمكن أن يلبي بشكل مختلف الحاجيات الغذائية)⁽³⁾.

ويؤدي عجز الأسرة على تلبية متطلباتها الإنسانية إلى تفككها وانهيار مستوى معيشتها، مما يؤدي إلى انحراف أفرادها والاتجاه إلى السرقة أو الإنضمام لعصابات

(1) عبد المجيد بوزيدي: هل تراجعت البطالة في الجزائر فعلا؟ الشروق اليومي، العدد 1930، ليوم 1 مارس 2007، ص 15.

(2) تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السادسة والعشرون 2005، ص 59.

(3) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 45.

الجريمة والسرقة، ويصاحب ذلك أيضا مظاهر إجتماعية مرضية مثل التسول وعماله الأطفال، فيعيش المجتمع حالة من الانهيار الاجتماعي والارتباك والفوضى، بحيث يصبح هم الإنسان تدبير لقمة العيش بأي طريقة مشروعة أو غير مشروعة فذلك ليس المهم، إنما المهم هو البقاء على قيد الحياة⁽¹⁾.

وقد حدد البنك العالمي نسبة 50 دولار شهريا كأدنى حد للدخل، فما دون ذلك يعد صاحبه فقيراً، وبناءاً على هذه النسبة فربع سكان العالم يدخل ضمن هذه الفئة، كما أن نصيب حوالي 20% من سكان العالم لا يستفيدون إلا من 01% من تبادلات التجارة العالمية التي تسيطر عليها الدول المصنعة، في حين لا تستفيد القارة الإفريقية بكاملها إلا من 05% من النشاط العالمي التجاري⁽²⁾.

وفي الجزائر ورغم تدخل الدولة في مجال الإنعاش الاقتصادي واستيعاب العجز الاجتماعي منذ سنة 2001م والتي ساهمت في تقليص الفقر، إلا أن مستوى مؤشرات ظروف المعيشة لا تزال متدنية، ويظهر هذا التأخر بشكل واضح من خلال عدد المناطق الفقيرة والمدة التي بقيت فيها بمعزل عن التنمية⁽³⁾.

إن ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر، وكل هذه المشاكل تنعكس سلباً على تقسيم المواطنين فتنغذى فيهم روح الهجرة غير الشرعية أملاً في تحقيق معيشة أفضل، والعمل لمساعدة العائلة التي عادة ما تعيش الفقر نظراً لغلاء المعيشة وانخفاض الأجور التي تعرف تبايناً كبيراً، إذا ما قورنت بالأجور في الدول الأوروبية.

وإذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية عاملاً أساسياً في التحفيز على الهجرة غير الشرعية، إلا أن هذا لا يبرر سلوك بعض الشباب الجزائري ذو المستوى الاقتصادي الجيد بسلوك درب الهجرة غير الشرعية التي قد يكون وراءها عوامل أخرى.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السادسة والعشرون-2005-

(2) George pierre tapines : Mondialisation ,intégration régionale et migration internationales, revue internationale des sciences sociales,n 165 septembre ,2000,p 350 .

(3) المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سبق ذكره ، ص66.

2.2 - الأسباب النفسية:

قد يكون عالم الاجتماع ابن خلدون صادقا فيما ذكره من أن " المغلوب مولع أبداً بالاقتراء بالغالب في شعاره، وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده"⁽¹⁾، إنها بالفعل ضريبة جديدة من ضرائب التبعية التي تغرق فيها بلدان الجنوب ومن ضمنها الجزائر، فالانبهار بدنيا الآخروطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة والهوية المجزأة التي ترفض البلد الاصيلي، وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل ، كلها تجعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط ، فالذين تكتب لهم النجاة يهرعون إلى التخلص من أوراق هوياتهم لاكتساب هوية جديدة، أما الذين استحال عليهم الوصول فلن يكون مصيرهم سوى مقابر بحرية تنتسح للمئات بل للآلاف⁽²⁾.

لقد تبين من خلال دراسة الدكتور سليمان مظهر أنه لايمكن فهم وشرح أسباب تورط وانخراط الشباب الجزائري في الهجرة السرية إلا باجتماع عدة عوامل والتي صنفها إلى :

1. ظروف نفسية بحتة تخص الشباب الحراق بصفة شخصية أو على مستوى المحيط العائلي، والتي تولد يأسا وإحباطا يشعر به الشباب على المستوى المحلي .
2. الإغراء الذي يتلقاه الشباب من البلد أو الضفة الأخرى .
3. الصعوبات والعراقيل الكبيرة للهجرة القانونية الممارسة على الشباب الجزائري وحقه في الحصول على تأشيرة لزيارة العالم الغربي.
4. الانجذاب نحو النمط الأوروبي للعيش، بالإضافة إلى غياب الأفق في المجتمع الأم للشباب الجزائري ويؤكد الدكتور **مظهر** على أنه باستثناء الشباب سليل الأوساط ميسورة الحال، فإن معظم الشباب الذي يعيش حياة صعبة نوعا ما، يمر بفترة احتقان وعنف فيصاب باليأس والقنوط، وهذا العنف غالبا ما يكون سببه النسيان والتهميش الذي يحيط بالشباب الجزائري وحتى على مستوى الأحياء نجدها خالية من أي فضاء ترفيهي محترم⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون : المقدمة، الجزء الأول، الفصل الثالث والعشرون، دار الجيل، بيروت، ص162.

⁽²⁾ WWW . DIRASAAT .COM/4/2007/PAGES/DOC/B4/DOC

⁽³⁾ Slimane Medhar : L'implication de jeunes algériens dans l'immigration clandestine, revue-pensee et societes, taksidj com, etude-edition - distribution , N:°01 janvier, 2008 .p47.

وفي هذا السياق يؤكد الأستاذ مصطفى باشن : "أن اليأس دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية ، فاليأس هو الدرجة الأخيرة والمتقدمة من الاكتئاب، هذا الأخير الذي يعد سمة من سمات المنتحرين وبالتالي حالة اليأس التي تنشأ لدى الحراق يمكن أن تؤدي به إلى المغامرة والهجرة " (1) .

هذا فضلا عن مدى تأثر الشباب الجزائري بنجاح المهاجرين الأوائل والذين تظهر عليهم بوادر الثروة والغنى عند عودتهم إلى الوطن لقضاء عطلهم كالسيارات ، الهدايا، الاستثمارات... وغيرها(2) . وهذا ما يمني روح الهجرة عند الشباب، الذي يعيش البطالة والفقر ويطمح إلى التقليد .

إن الشيء الذي يمكن التأكيد عليه حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية(الحراقة) هو أن الأسباب و الدوافع المؤدية إليها بحثاً عن عوامل الإستقرار والرفاه من أسباب اقتصادية،اجتماعية، نفسية إضافة إلى أسباب أخرى قد لا تعد أساسية لدفع الهجرة غير الشرعية لكن تساهم بنسبة أو بأخرى إلى تحفيز الشباب للتفكير في الهجرة.

3.2- العوامل المحفزة :

1.3.2- تأثير وسائل الإعلام : إن الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يمتلكون الهوائيات المقفلة التي تمكنهم من تتبع آلاف القنوات في العالم، وتبرز لهم ما وصلت إليه الدول الأوروبية من تقدم وتحضر وتطور في جميع الأصعدة وخاصة في المجال المادي و الاجتماعي، وهذا ما جعلهم يعيشون في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة .

2.3.2. القرب الجغرافي : أوروبا لا تبعد عن الجزائر ودول المغرب العربي إلا بمسافات قليلة، إذ تبعد إسبانيا بـ: 14,4 كلم عن المغرب (مضيق جبل طارق) وعن السواحل الجزائرية الغربية كعين تموشنت، وبني صاف بـ: 180 كلم، في حين لا تبعد إيطاليا عن السواحل الشرقية سوى 100 كلم ، هذا القرب خلف لدى

(1) مقابلة مع السيد مصطفى باشن : أستاذ مكلف بالدراس بقسم علم النفس والتربية، جامعة الجزائر، يوم 28 جوان 2008، على الساعة 11:30، بقسم علم النفس بالجزائر.

(2) مهدي بن شريف: تفاهم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، مجلة الشرطة، العدد 88، سبتمبر 2008، ص 50.

الشباب الطمع، وركوب البحر، والتفكير في شتى الوسائل الممكنة لتحقيق حلمهم للوصول إلى الضفة الأخرى⁽¹⁾.

3.3.2-عوامل النداء: إن انتهاج الشباب الجزائري درب الهجرة غير الشرعية كان نتيجة غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، خاصة بعد تقوقع أوروبا حول نفسها، وتطبيق اتفاقية " شنغن" التي دخلت حيز التطبيق في 1985، حيث توسع حلم الشباب للوصول إلى جنة لايفصلهم عنها سوى ساعة من ركوب البحر هادئاً في الصيف أو هائجاً في الشتاء، في زوارق كانت في الأول بدائية ثم تطورت إلى زوارق حديثة، وانتقلت من محاولات فردية إلى شبكات تسترزق من التهريب⁽²⁾.

⁽¹⁾ مقابلة مع الرائد كروود عبد الحميد : رئيس خلية الإتصال بقيادة الدرك الوطني، يوم 02/07/2008، بمقر قيادة الدرك الوطني بالشرافة على الساعة الثانية مساءً.

⁽²⁾ مقابلة مع الدكتور حماش الحسين : أستاذ محاضر بقسم علم النفس والتربية، جامعة تيزي وزو، يوم 25/06/2008، على الساعة الثانية والنصف مساءً، بقسم علم النفس بالجزائر.

I.3- واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر :

تعتبر الهجرة غير الشرعية مغامرة خطيرة غالباً ما تكون نهايتها مأسوية حيث يخاطر بسببها المهاجرون بحياتهم وبكل ما لديهم حالمة بتحقيق مستوى معيشي أفضل والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردهم في بلادهم، ويبحر بقوارب شبه بالية عبر مياه البحر الأبيض المتوسط يتوجهون في الغالب نحو شواطئ أوروبا، إذ يبحر الكثير منهم باتجاه إيطاليا، في حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطئ مالطا وإسبانيا، منهم من وصل إلى وجهته بعد أن تم إنقاذه من الغرق ومنهم من لم يحالفه الحظ وأصبح جثة هامدة ابتلعها مياه المتوسط، هذا المشهد الدرامي الذي تجري أحداثه قبالة شواطئ جنوب القارة الأوروبية مايزال يتكرر، وبحسب إحصائيات قيادة قوات البحرية فقد تم توقيف 1568 شخصاً (1380 تم توقيفهم في البحر و 188 تم إنزالهم في الموانئ) مقابل 1016 سنة 2006 و 335 سنة 2005 فيما بلغت عدد التدخلات 224 تدخلاً سنة 2007 مقابل 164 تدخل سنة 2006 و 88 تدخلاً سنة 2005⁽¹⁾.

جدول رقم (03) يبين عدد الأشخاص الموقوفين في عرض البحر:

السنة	2005	2006	2007
عدد الأشخاص الموقوفين	335	1016	1568
عدد التدخلات	88	164	274

المصدر: مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008 .

أما بالنسبة لعمليات الهجرة غير الشرعية عن طريق السفن التجارية (إنزال في الموانئ)، فقد سجلت انخفاضا ملموسا وهذا راجع للإجراءات الأمنية المشددة حيث قام حراس الشواطئ سنة 2007 بـ 59 عملية أوقف خلالها 188 حرقاً ، وسنة 2005 سجلت 77 عملية و 208 أشخاص موقوفين وفي سنة 2006 سُجلت 85 عملية تدخل و 266 مهاجراً غير شرعي وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

(1) مجلة الجيش ، العدد 534، جانفي 2008، ص 28.

الجدول رقم (04) يبين عدد عمليات الإنزال في الموانئ للمهاجرين غير الشرعيين:

2007	2006	2005	السنة
			القضوية
188	266	208	عدد الأشخاص الموقوفين
59	85	77	عدد التدخلات

وتسود ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحراثة) بصفة خاصة في السواحل الغربية* والشرقية** للبلاد، وأصبحت تسجل تزايداً ملحوظاً من سنة لأخرى وتعتبر سنة 2007 مأساة جزائرية بامتياز، حيث سجلت بها أكبر عدد لرحلات المهاجرين غير الشرعيين⁽¹⁾. بالإضافة إلى أنه تم انتشار 83 جثة أكثر من (60%) لم يتم التعرف على هويتها بسبب حالة التعفن التي توجد عليها، وتوضح إحصائيات لقيادة الدرك الوطني عدد القضايا حسب الولايات من خلال الجدول رقم(05):

الولايات	القضايا المعالجة	الأشخاص الموقوفون	الإيداع بالحبس	الإفراج المؤقت
عناية	17	292	27	265
وهران	28	273	233	40
عين تيموشنت	16	201	162	39
مستغانم	24	118	99	19
تلمسان	10	62	34	28
الشفاف	11	53	32	21
الطارف	05	40	38	02
جيجل	01	16	00	16
سكيكدة	01	14	00	14
الوادي	01	02	00	02
المجموع	114	10701	625	446

المرجع: خلية الاتصال، قيادة الدرك الوطني.

* أنظر الملحق رقم(02) المتضمن اتجاهات الهجرة غير الشرعية في الناحية الغربية للوطن.

** أنظر الملحق رقم (03) المتضمن اتجاهات الهجرة غير الشرعية في الناحية الشرقية للوطن.

⁽¹⁾ Amar Nait Messaoud: Le phénomène " Herraga " et le malaise culturel.epaves humaines et bouteille à la mer, revue passrelle N°29,Mars 2008 ,P22.

وحسب تقرير خلية الاتصال لقيادة الدرك الوطني فإنه وخلال السداسي الأول من سنة 2008 تمت معالجة 12 قضية متعلقة بالهجرة غير الشرعية والتي أسفرت عن توقيف 100 شخص وإيداع 51 منهم الحبس مع الإفراج المؤقت عن 49 شخصاً، وبذلك نسجل ارتفاعاً بنسبة (30%) فيما يخص عدد القضايا المعالجة خلال الثلاثي الأول من سنة 2007 حيث تم معالجة 03 قضايا، و نسجل ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (669%) فيما يخص عدد الأشخاص الموقوفين بالمقارنة مع الثلاثي الأول لسنة 2007⁽¹⁾.

وفي دراسة قامت بها مديرية شرطة الحدود لعينة مكونة من 126 مهاجر غير شرعي جزائري في صائفة 2007 ، جاءت نتائجها على النحو التالي: (70%) شباب 18-30 سنة و(70%) عاطل عن العمل، حوالي (90%) عزاب، (50%) ذوي مستوى متوسط ، (16%) مستوى ابتدائي، (90%) منهم متأثرين بالأصدقاء، (70%) من الشباب يعترف بأنه واع بالأخطار⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعرف نوعاً آخر من الهجرة غير الشرعية، وهي توقيف المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة على حدودها البرية حيث قدرت الإحصائيات الرسمية لمديرية الأمن الوطني، أنه تم إبعاد 1107 أشخاص خلال 2007 إلى خارج التراب الوطني – وفي السداسي الأول لسنة (2008) تم إبعاد 4608 أشخاص⁽³⁾.

وأمام تنامي الظاهرة يبدي عديد المهتمين بملف الهجرة غير الشرعية في الجزائر تخوفاً كبيراً من انتشار ثقافة الهجرة وسط شرائح واسعة من الشباب رغم المخاطر التي تصاحب هذه المغامرات في وقت لم تعد فيه هذه الهجرة تخص فئة الشباب فقط، بل اخترقت عقول الأطفال القصر والنساء، حيث تم توقيف 14 امرأة خلال الفترة الممتدة من 1996-2007⁽⁴⁾.

(1) أحمد عيدات: الهجرة غير الشرعية، خلية الاتصال، قيادة الدرك الوطني، وثيقة غير منشورة، ص12.

(2) مقابلة مع السيد محافظ الشرطة: مهدي بن شريف مكلف بالجهاز المركزي لمكافحة الهجرة السرية بمقر المديرية العامة

لشرطة الحدود بالدار البيضاء، الجزائر يوم 24/09/2008، على الساعة 11 صباحاً.

(3) <http://www.dg.sn.dz/ar/imigration.clandestine.Php>

(4) أحمد عيدات: مرجع سبق ذكره، ص14.

هذا فضلا عن ضحايا آخرين للهجرة غير الشرعية وهم فئة المفقودين، حيث كشف رئيس جمعية مفقودي البحر " حرافة " السيد بلحاج بورعدة بوهران أن هذه الأخيرة أحصت مئات المفقودين جراء الهجرة غير الشرعية في ولايات الغرب الجزائري منذ بداية سنة 2006 (1) .

وبالمقابل نسجل إصرار العديد من الشباب الجزائريين على خوض غمار الهجرة غير الشرعية مهما كانت المخاطر، ففي تحقيق صحفي لجريدة **Le Quotidien d'Oran** بمنطقة باب الوادي أين تم تسجيل بعض آراء الشباب حيث أكد جلهم بأنهم يريدون الذهاب إلى الضفة الأخرى مهما كلفهم الأمر وصرحوا بالقول: « الذهاب هذا مانريد، بأي ثمن» (2).

ولعل هذا ما أدى بالعديد من الباحثين والمختصين يندهبون لواقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر فالأستاذ محفوظ سماتي- أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر وعضو بالمجلس الإسلامي الأعلى يرى: « الهجرة غير الشرعية في الجزائر هي أسمى عبارات فقدان الأمل، ومن المحزن أن نرى شبابا يعتقدون أنهم يذهبون إلى الحياة، وفي الحقيقة هم يذهبون إلى الموت. وما يحزنني أكثر أن هذه الظاهرة أصبحت شيئا عادياً، فالموت صار لا يرعب...» (3).

في حين يرى البروفيسور كمال علي مزيج بأن ظاهرة الحرافة هي نتاج الحكم غير الراشد، ونحن بعيدين كل البعد عن الاستغلال العقلاني للمخزون المالي الذي تتمتع به البلاد، لم نعرف كيف نصرفه بصفة فعالة، للتكفل بانشغالات شبابنا والقضاء على هذه الظاهرة (4).

(1) عبد الرزاق ضيفي: مرجع سبق ذكره، ص 25.

(2) Adléne Medah : Pourtant, On ne demande pas la lune, El watan, dimanche 21 janvier 2007, N4922,p03.

(3) فاروق غدير : الحرافة....أسمى عبارات فقدان الأمل، الخبر اليومي، 30 مارس 2008، العدد 5282، ص 23.

(4) Kamel alimazigh : Les harraga et la mauvaise gouvernance, El watan, dimanche 02 mars 2008, N 5264,p23.

أما البروفيسور بيير بيدار - pierre bidard أستاذ بجامعة بوردو الفرنسية وفي حوار له مع جريدة الخبر صرّح قائلاً : « إن اكتشافي لتنامي هذه الظاهرة في الجزائر أدهشني، فالمعروف عن الجزائر، أنّها من الدول التي تملك موارد هامة، فيجري الحديث عن مايفوق مئة مليار دولار في خزينة الدولة، فضلا عن القدرات الاقتصادية والسياحية، ورغم هذا هناك شباب يغامرون بأنفسهم للالتحاق بالصفة الأخرى بحثا عن فرص العمل»⁽¹⁾ .

ولعل السؤال المهم، لماذا يخاطر الشباب الجزائري بنفسه إلى رحلة قد لا تكون للعمل والحياة في أوروبا، ولكن إلى السجن أو العودة إلى الجزائر أو الموت والحرق والدفن في قبر غير معروف بأعماق البحر المتوسط؟

(1) فاروق غدير : غريب أن يهرب شباب من بلد في خزينته 100 مليار، الخبر اليومي، 30 مارس 2008، العدد 5282.

II- آثار الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها

1.II- آثار الهجرة غير الشرعية

2.II- وضعية المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا

3.II- سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية

II - آثار الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وسينظر إلى هذه الآثار على أنها مأساة إنسانية ثم نتعرض إلى وضعية المهاجرين غير الشرعيين في بعض الدول الأوروبية، وفي الأخير نتطرق إلى أهم سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية لدى مختلف الهيئات والمؤسسات الجزائرية.

1.II- آثار الهجرة غير الشرعية:

للحجرة غير الشرعية آثار واسعة وانعكاسات عميقة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، كما لها تأثيرات على البنيات النفسية والاجتماعية للأفراد، والبنيات الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية للبلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها (بلدان المغرب العربي، البلدان الأوروبية) وقد اختارت هذه الدراسة أن تبحث هذه الآثار وتحللها في الميادين التالية: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الأمنية والصحية.

1.1- الآثار الاجتماعية:

للحجرة غير الشرعية آثار اجتماعية واسعة على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي نفسه الذي قد يتعرض للموت في البحر⁽¹⁾، وللحجرة غير الشرعية ثمنٌ باهظٌ يتمثل في عدد الجثث التي يبتلعها البحر المتوسط نتيجة الاستغلال الناشئ من طرف شبكة التهريب، وذلك لظروف هؤلاء الضحايا الباحثين عن لقمة العيش، أو الباحثين عن الفردوس المفقود بعبور البحر المتوسط تحقيقاً للحلم الأوروبي، ومن الناحية النفسية فالخيط جد رفيع بالنسبة للمهاجرين بين الحياة والموت، فالإنسان هنا في أعلى درجات الإحباط واليأس من الحياة، وفي مثل هذه الحالة النفسية يمكن أن يتحول هذا الإنسان إلى أي شيء، بطل ومناضل ومجرم وقاتل ومقتول وإنسان وشيطان⁽²⁾، وتفيد إحصائيات قيادة القوات البحرية إلى أنه تم انتشال 87 جثة منها 35 مجهولة الهوية، لحراقة ماتوا غرقاً أثناء محاولتهم الوصول إلى

(1) مقابلة مع الأستاذ ناصر جابي: أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، يوم 10 جوان 2008 على الساعة

11.00 بقسم علم الاجتماع بالجزائر.

(2) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 109.

الضفة الأخرى، وذلك خلال الفترة الممتدة من الفاتح جانفي 2007 إلى غاية ديسمبر 2007⁽¹⁾ هذا فضلا عن تأثيرات أخرى لعل أبرزها:

- التفكك الأسري والاجتماعي: إن المهاجر سيواجه بلا شك في بلده الأصلي تفككا أسريا إذ يترك أسرته، وقد يترك زوجته وأولاده إذا كان متزوجا وله أولاد، وفي جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتماؤه الاجتماعي الإنساني المتمثل في الأسرة أو العائلة، وكذلك روابطه في حيه وقريته.
- بدأت في المدة الأخيرة تظهر هجرة النساء والأطفال ضمن الهجرة غير الشرعية، وتثير هجرة الأطفال مشكلة كبيرة في التعامل مع المهاجرين، إذ أن معظم قوانين الهجرة تمنع إعادة الأطفال دون سن معينة، كما أن الدول التي يصلون إليها عليها ضمان حقوق معينة لهؤلاء الأطفال، الحماية والتعليم والإيواء والعلاج النفسي⁽²⁾.
- يمر المهاجر السري بتجارب وواقع يحتم عليه الاختفاء والعيش في أماكن غير لائقة للسكن، هذا بالإضافة إلى الوضع غير القانوني أثناء الاختفاء، وهذا ما يجعل المهاجر غير الشرعي عرضة لليأس والضياع والخوف من إلقاء القبض عليه، وإذا تم القبض عليه من طرف مصالح الأمن فيوجه نحو مراكز الحجز التي يقيم فيها لمدة معينة في انتظار طرده أو إعادته إلى دولته.
- نمو وظهور شبكات تهريب، حيث بدأت منطقة المغرب العربي تشهد ظهور شبكات سرية متخصصة في تهريب الشبان إلى بلدان جنوب المتوسط (إيطاليا وإسبانيا)، وتكشف الدراسات المتوفرة عنها أن هذه الشبكات تمتد عبر بلدان المغرب العربي وأوربا، وهي تعامل المهاجرين بطريقة غير إنسانية وتستغلهم وتعتبرهم سلعة بشرية، ولقد ارتفع عدد هذه الشبكات وامتد نشاطها إلى أماكن عدة واختلفت طرقها في مساعدة المهاجرين السريين⁽³⁾.

(1) سامر رياض: تدعيم حرس السواحل بوحدات قتالية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، الخبر اليومي، ليوم 03 فيفري 2008، العدد 5234، ص5.

(2) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 108.

(3) داد ولد مولود: العثور على جثة 15 مهاجر بشواطئ جزر الكناري، الخبر، 19 أفريل 2004، ص24.

وهذه الشبكات لها تقنياتها وأساليبها، تحصل على أموال طائلة من خلال هذا النشاط ويصعب معرفتها، ولها أساليبها التي تصل إلى حد إلقاء المهاجر في البحر إذا زاد العدد في القارب عن الحمولة، وكذلك استلام أجرة الرحلة عن طريق وسيط ثالث، والهروب بالمبلغ دون أن يستطيع المهاجر عمل شيء ضدهم، فالعلاقات والتعامل يتم بسرية وبواسطة حلقات كل حلقة تؤدي إلى الأخرى دون أن تعرف أو ترتبط بالأخرى، وفي كثير من الأحيان تستلم الشبكة المبلغ ويركب المهاجر في القارب، وبعد عدة أميال في البحر يطلب من المهاجر النزول من القارب فقد وصل إلى الشاطئ الإيطالي، وفي الحقيقة أن القارب لا يزال في البلد الذي أفلعوا منه، وإذا رفض النزول أو تردد يلقى في عرض البحر ويواجه القبض⁽¹⁾.

وإذا كان الأمل الذي يراود كل مهاجر هو الوصول إلى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، فإن الوصول له وجه آخر للاغتراب والمآسي، فنعيم الدول الأوربية الذي طالما توهمه الشباب الجزائري، وصورة الديمقراطية المتخيلة سرعان ما تزول لتكشف القناع عن صورة أخرى تقوم على الإقصاء والتهميش، لذا يتعين على الاتجاه الأوربي وقف الشبكات الأخطبوطية المتواجدة في الضفة الشمالية للمتوسط، والتي تخطط لعملياتها بعيدا عن الأعين لتهديب المزيد من الأشخاص الراغبين في الهجرة غير الشرعية متسببة في سلسلة من المآسي الإنسانية والاجتماعية لعائلات الضحايا⁽²⁾.

2.1- الآثار الاقتصادية:

للحجرة غير الشرعية آثار و انعكاسات اقتصادية على مختلف المستويات و من أهمها:
- تقوم الشبكات المتخصصة بتهديب المهاجرين غير الشرعيين باستغلالهم وإخضاعهم لظروف قاسية ومعاملة غير إنسانية خلال المدة الزمنية اللازمة لإيصالهم إلى بلدان المهجر، وفي كثير من الأحيان يفقد هؤلاء المهاجرون الأموال التي دفعوها كأجرة لتهديبهم لأن التعامل يتم دائما في الخفاء وبواسطة حلقات ووسطاء لا يعرفون بعضهم شخصا.

(1) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 108.

(2) WWW . DIRASAAT . COM/4/2007/PAGES/DOC/B4/DOC.

- إن المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها، كما أن صاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتصل بدوره من الإجراءات، فيكسب أرباحاً طائلة على حساب المهاجرين بتهربه من تسديد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى، وفي هذا الصدد تشدد إسبانيا أخيراً على العمال المهاجرين فزادت مراكز استقبال أوراق المهاجرين بمدريد وبرشلونة (شمال إسبانيا) إقبالاً أكثر حيث تستحوذ مدريد على 20% من إجمالي المهاجرين بإسبانيا تليها برشلونة بـ13% (1).

- انتشار المشاريع الوهمية.

- تزايد جرائم غسل الأموال (2).

- وتشير الكثير من الدراسات إلى أن تحويلات العمال المهاجرين بغض النظر عن الطريقة التي يهاجرون بها، بلغت سنة 2000 حوالي 80 بليون دولار في العالم، منها ما بين 4 و6 مليارات فقط لمجموع العمال المهاجرين من القارة الإفريقية، وهذه التحويلات ينظر إليها على أنها مساعدة غير مباشرة للقارة الإفريقية في حكم قروض ومساعدات إنمائية للقارة الأوروبية (3).

أما بالنسبة للجزائر قد رفعت في الميزانية المخصصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية مقارنة بسنة 2007، حيث ارتفعت بخمسة أضعاف لعام 2008 لتصل إلى 18 مليار دينار خصصتها وزارة الداخلية لنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم (4).

ولعل التأثير الاقتصادي الذي تتكبده عائلات المهاجرين السريين بعد وفاة الحراف في بلد أجنبي، مما يحتم عليها دفع ما يقارب 35 مليون للحصول على جثة ابنهم. مثلما كلفت عائلة تقطن بعنابة لتحويل ابنها ودفنه ما لا يقل عن 35 مليون سنتيم بين مصاريف التنقلات بين المصالح التونسية والجزائرية وكلفة اختبار تحليل الحمض النووي (ADN)، وكذا عملية نقل الجثة وقيمة التابوت الذي كلف وحده 04 ملايين سنتيم، هي مصاريف أصلاً لو كانت في متناول عائلة الضحية لما هاجر ابنهم، بحثاً عن المال!! (5).

(1) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 114.

(2) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم: مرجع سبق ذكره، ص 82.

(3) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 112.

(4) مراد محامد: وزارة الداخلية خصصت 18 مليار دينار لمكافحة الهجرة السرية، الشروق اليومي ليوم 07 سبتمبر 2008، العدد 2399.

(5) زقاري أحمد: 35 مليون سنتيم تكلفة جثة الحراق الواحد، الشروق اليومي ليوم 02 ديسمبر 2007، العدد 2163.

- ساهم تأثير الهجرة غير الشرعية على البلدان المصدرة لها في فقدان عمل وإسهام شريحة كبيرة من السكان الشباب الذين هم في سن العمل والإنتاج، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين من الشباب، هذا بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية التي تتحملها بلدانهم الأصلية ثم قدمتهم إلى غيرها من البلدان، فكأن البلدان المصدرة تعمل وتؤهل الشباب المهاجر علميا ومهنيا إلى سوق أخرى في أوروبا تستفيد من عملهم وخبرتهم مؤسسات اقتصادية أخرى، وفي أغلب الأحيان بمقابل زهيد إذ أنهم خاصة في حالات الهجرة غير الشرعية يعملون سرا وبمقابل زهيد، وبشروط قاسية، ولا يستطيعون الاعتراض على ذلك لأن إقامتهم غير قانونية وغالبا ما يتستر عليهم أصحاب الأعمال وتدفع لهم أقل الأجور كما هو الحال في العمالة المهاجرة بطرق غير شرعية في إيطاليا وإسبانيا⁽¹⁾.

وبالنسبة لآثار الهجرة غير الشرعية على أوروبا فيكفي أن أوروبا تعتبر هؤلاء المهاجرين خارجين عن القانون ومصدر تهديد للاستقرار والأمن الاجتماعي الأوروبي دون النظر إلى عملهم وإسهامهم في الاقتصاد الأوروبي، ومهما كانت أوضاع المهاجرين غير الشرعيين فهم دائما في حالة خوف وتهديد، ويشكلون أيدي عاملة رخيصة في قطاعات وأعمال عادة يتجنبها الشباب الأوروبي لتدني مستواها الاجتماعي أو لخطورتها، أو لعدم الرغبة في القيام بها وذلك مثل أعمال النظافة وأعمال المناجم والتعدين والبناء والتشييد ويعيشون في أسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية، حيث يؤكد أحد الحراقه أنهم عادة يعملون بحقول العنب مقابل 30 أورو بصفة متقطعة يأكلون من لآخر فقط وينامون في العراء بعد أن منع عنهم ولوج المساجد والكنائس على السواء⁽²⁾.

(1) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 116.

(2) نور الدين عابد: الجحيم ينتظركم بإيطاليا، الشروق اليومي، ليوم 7 جويلية 2008، العدد 2346، ص 9.

3.1 - الآثار السياسية:

رغم تداخل الآثار التي يمكن أن تفرزها هذه الظاهرة، وتداخل وتفاعل الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، إلا أن هذه الآثار تختلف في تأثيرها ووطأتها من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، وتأتي الأخطار السياسية في مقدمة ما يمكن أن تفرزه هذه الظاهرة من آثار، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض وخارج دائرة المألوف قانوننا والمصرح به- وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص- تشكل عبئا ثقيلا على كاهل دول العبور ودول الوصول⁽¹⁾.

وذلك بما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما تشكله من حالات فوضى حقيقية تعصف بأمن هذه الدول واستقرارها، وتجعلها في حالة استنفار متواصل، كما أنه يمكن أن تكون هذه الفئة وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية وهذا ما أشارت إليه جريدة (الشروق اليومي) عن وجود شبان جزائريين انخرطوا في اللفيف الأجنبي الذي يتمثل في جيش يضم مجندين من مختلف الجنسيات ولا توجد أي شروط للالتحاق به، ويتمتعون بخيار الاحتفاظ أو التنازل عن جنسيتهم الأصلية⁽²⁾.

إضافة إلى أن الإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادة ترابها الوطني قد تثير الكثير من ردود الأفعال من قبل دول المصدر ومن قبل العديد من القوى التي تتفنن في استثمار أزمات العالم وكوارثه لتوظيفها لخدمة سياساتها ومصالحها، ولتصفية حساباتها تحت شعارات حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية التي تعاملت مع هذه الظاهرة، كما أن التهاون في التعاون مع هذه الظاهرة أو ضعف الإمكانيات والأدوات التي تسخر للتعامل معها قد يثير من جهة أخرى ردود فعل جادة من دول الاستقبال التي تعتبر هذا التهاون والضعف أحد العوامل التي سهلت تدفق

(1) عثمان الحسن محمد نور : مرجع سبق ذكره، ص 81 .

(2) نائلة برحال: حراقة ينخرطون في اللفيف الأجنبي للقتال في دول أجنبية، الشروق اليومي، 02 أوت 2008، العدد 2368،

وعبور هذه الموجات البشرية، إضافة إلى أن انتشار عصابات التهريب وعدم قدرة السلطات المختصة على ضبطها وردعها وشل فعاليتها قد يشكل أيضا موجة من النقد من قبل الدول التي تستقبل هذه الأعداد، والتي تعتبر عجز السلطات المحلية أو قصورها أو تهاونها في مواجهة هذه الجماعات الإجرامية حافظا لنمو هذه الظاهرة واستفحالها⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة أن هذه الأوضاع تساهم في إثارة المزيد من التوترات بين دول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال، وهذا بدوره يؤدي إلى أن يكون سببا لإثارة المزيد من الأزمات السياسية بين هذه البلدان التي لم تستطع حتى الآن إيجاد الأساليب الفعالة لإقامة جسور قوية من التعاون الهادف والبناء، وتعتبر قضية الهجرة البحرية مشكلة أمام الدول الغربية بالرغم من أنه ليس لديها حدود جغرافية، والاستجابة الشاملة المبنية على التعاون هي التي تقدم فرص النجاح⁽²⁾.

واليوم كل المبادرات السياسية بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في إطار الشراكة الأورو-مغربية توحى بأنّ للهجرة غير الشرعية دورا فعالا للتأثير في العلاقات السياسية بين دول الضفتين، فإذا حظيت بتعاون وتشاور متبادل بينهما، فالأكيد أنه سيتمكن من تحسين إدارتها والتقليل من آثارها وانعكاساتها المأساوية، والعكس إذ تصبح نقطة تنازع وتوتر خاصة إزاء المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الخارج.

(1) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 118.

(2) اريكا فيلر: هجرة منطقة البحر المتوسط_ ضرورة توفير رد شامل، نشرة الهجرة القسرية، العدد 26، أوت 2006، ص55.

4.1 - الآثار الأمنية:

إن الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية تمس جميع الأطراف سواء الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المستقبلة للهجرة، وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تكون آثارها بشكل تتابعي وتراكمي معقد على مختلف الأطراف، حيث يخاطر بسببها المهاجرون بحياتهم وبكل ما لديهم حالهم بتحقيق مستوى معيشي أفضل والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردتهم في بلادهم، يهاجرون بقوارب شبه بالية عبر مياه البحر الأبيض المتوسط ويتوجهون في الغالب نحو شواطئ أوروبا (إسبانيا، إيطاليا وفرنسا) منهم من يصل إلى وجهته بعد أن يتم إنقاذه من الغرق ومنهم من لم يحالفه الحظ وأصبح جثة هامدة ابتلعها مياه المتوسط، هذا المشهد الدرامي الذي تجري أحداثه قبالة شواطئ جنوب القارة الأوربية ما يزال يتكرر (1).

فبالنسبة للدول المصدرة للهجرة، و من البديهي أن الشخص الذي يتخذ قرار الهجرة السرية يكون غير ملتزم بالقوانين والأعراف في مجتمعه، فمن الطبيعي أن يكون من بينهم من احترف الإجرام ومن ضمن المطلوبين أمنيا لدى الدول المصدرة للهجرة فيغادر الشخص دون أن يطاله القانون، وبذلك ينتشر الإجرام دون رادع قانوني حيث يصبح المجال مفتوحا للجميع بمغادرة الدولة بمجرد ارتكاب أي جريمة(2).

أما الدول المستقبلة للهجرة فتبين أبحاث العلوم الاجتماعية أن مشكلات المهاجرين غير الشرعيين وتحدياتهم تتكاثف وتتضاعف بهاته الدول، فمشكلات البطالة والتمييز العنصري، وغياب حقوق الإنسان وفقدان الكرامة والفقر واليأس، هي أوضاع تشكل أرضية حقيقية لانتشار الجريمة بكل أشكالها والانحراف بكل أنواعه والمخدرات بكل أصنافها، و بالتالي فإنه مع ازدياد حجم وكثافة هذا النوع من المهاجرين يصبح المجتمع معرضا لغياب الوضع الأمني والأخلاقي، وكلما كانت الصعوبات والتحديات أمامهم كبيرة ازداد احتمال حدوث الجريمة والانحراف في البلدان المستقبلة لهؤلاء المهاجرين(3).

(1) http://www.DW_world.de/dw/article/a1564.163335200.htm/.

(2) علي الحوات: مرجع سابق، ص 134.

(3) علي سعد وطفة: العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، نوفمبر 2007، ص 79.

كما تشير العديد من الدراسات على المستوى الدولي إلى أن تهريب البشر يعد خطرا على الأمن الوطني والسياسي، فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ما أدى إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث قلاقل ونزاعات في الدول المستقبلية، وقد تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزراعة أمن الدول، كما قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ظهور الأفكار المتطرفة فقد يستغل بعض أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزراعة أمنها واستقرارها (1).

ويلاحظ تحول جذري في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 م في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تدرس من زاوية اقتصادية واجتماعية تأخذ في الحسبان الآثار التي تنتجها من وجهة نظر جنائية وبعد الهجمات احتل البعد الأمني مساحة أوسع من الاهتمام (2).

لقد صنفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المرتبة الثانية بعد ظاهرة الإرهاب فهي لم تتوقف عن التفاقم خاصة تجاه الدول الغنية، مما دفع بهذه الأخيرة إلى تعزيز الأحكام التشريعية والقوانين الخاصة بعبور الأجانب لحدودها بغرض التصدي لهذه الظاهرة المتنامية (3).

ويبدو ذلك واضحا في مختلف لقاءات التعاون بين مجموعة (5+5)*، حيث تم التأكيد في كل مرة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع دول المتوسط. ففي لقاء وزراء دفاع الدول العشر المنعقد في شهر ديسمبر 2004 بفرنسا تم التأكيد على ضرورة التعاون لمواجهة المخاطر المهددة للأمن في المنطقة وعلى رأسها الإرهاب، شبكات تهريب السلاح والمخدرات وكذا الهجرة غير الشرعية، واتفق

(1) عثمان الحسن محمد نور: مرجع سبق ذكره، ص 81.

(2) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 125.

(3) مهدي بن شريف: تفاهم ظاهرة الهجرة السرية، مرجع سابق، ص 50.

* مجموعة الخمسة + الخمسة (5+5) أنشئت في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطي بمبادرة من الرئيس فرانسوا-ميتران F.MITTERAND بمراكش. وبعثت فعليا في الاجتماع الوزاري المنعقد بروما في 10 أكتوبر 1990. تهدف إلى دعم الحوار واللقاء بين وزراء الخارجية للدول الأعضاء حول مختلف القضايا الأمنية السياسية. وتضم خمس دول من جنوب المتوسط: الجزائر - المغرب - تونس - موريتانيا - ليبيا، وخمس دول من الاتحاد الأوربي: فرنسا - إسبانيا - إيطاليا - البرتغال - مالطا، وعقدت عدة اجتماعات: الجزائر 1990، لشبونة 2001، طرابلس 2002، تونس 2003، الجزائر 2005.

المجتمعون على تبني مخطط عمل مشترك لمواجهتها ويتضمن عقد اجتماعات وزارية دورية لصياغة ثم تقييم تنفيذ المخطط، وكذا إنشاء لجنة مشتركة لإدارة وتنفيذ المشروع ولجنة خاصة تضم خبراء يتولون تحديد الحاجيات وخصائص المخطط (1).

كما أكد اجتماع وزراء الدفاع الوطني (5+5) بباريس في 11 ديسمبر 2006 على ضمان الأمن البحري وتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ مع تبادل المعلومات و مراقبة الوضعية البحرية، كما أكدوا على إنشاء مركز للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، واقترحت إيطاليا إنشاء مركز افتراضي إقليمي للمراقبة البحرية الذي يسمح بتوفير شبكة تبادل للمعلومات حول الحركة البحرية في حوض المتوسط كالهجرة غير الشرعية وأخرى متعلقة بالأمن في هذا الفضاء المشترك (2).

وجاء لقاء الرباط في 21 جانفي 2008 والذي تمحور بشكل خاص حول دراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعميق وتوسيع الحوار والتعاون في إطار هذه المجموعة. وأضاف البيان أن مجموعة 5+5 تعد منتدى للحوار بين البلدان المغاربية الخمسة والبلدان الخمسة من الضفة الشمالية لغرب المتوسط (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال). وبحث هذا اللقاء قضايا الأمن والاستقرار غربي ضفة البحر المتوسط، وملف الهجرة السرية، علما أن الجزائر لا تشارك الاتحاد الأوربي نظرتة في التعاطي مع معضلة الهجرة السرية التي تحاول الجزائر إعطاءها بعدا تشترك فيه أوروبا وإفريقيا عموما، عكس المغرب الذي يحاول إفراغه من محتواه وتحويله إلى قضية أوربية مغربية، وترفض ما تسميه "الحرص الأوربي على تحويل الجزائر إلى شرطي مهمته محاصرة قوافل المهاجرين غير الشرعيين والحيلولة دون وصولهم إلى القارة الأوربية" وتقترح الجزائر بدل ذلك تقديم المساعدة للدول الإفريقية اقتصاديا وإنمائها (3).

وفي الجزائر أشارت دراسة أمنية قامت بها خلية الاتصال لقيادة الدرك الوطني إلى خطورة الهجرة غير الشرعية على خلفية علاقة الظاهرة بتزوير جوازات السفر والوثائق

(1) لعرباوي نصير: البعد الاجتماعي- الثقافي للشراكة الأورو- متوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص71.

(2) آيت عميرات مليكة: الفضاء المتوسطي أي مستقبل؟، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 533، ديسمبر 2007، ص 35.

(3) عاطف قدارة: أوروبا تصر على اندماج مغربي وشراكة أكبر في قضايا الأمن والهجرة، مساهل يمثل الجزائر في مجموعة 5+5 بالرباط، الخبر اليومي، العدد 5223، جانفي 2008.

والعملة النقدية، إضافة إلى احتمال التنسيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وحرصت الدراسة على التأكيد بأن الهجرة غير الشرعية تشكل مصدر قلق لانعكاساتها مما يتعين مواجهتها بالتنسيق والتعاون في مجال تبادل المعلومات بين بلدان ضفتي المتوسط والدول الأوربية الأخرى لضمان الوقاية ومحاربة فعالة للظاهرة وتوضيح المعطيات أنه إذا كانت الأعمال الإرهابية هي من انشغالات أجهزة الأمن، فإن هناك عددا من الجرائم الأخرى مثل عمليات النصب والاحتيال والتخريب التي تلحق الضرر الفادح باقتصاد وأمن الجزائر⁽¹⁾.

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم توقيفهم من طرف مصالح الدرك الوطني، حيث أن عدد المرشحين للهجرة في تزايد مستمر*، حيث بلغ عدد الأشخاص الموقوفين 1071 شخصا سنة 2007، في حين تم توقيف 714 شخصا سنة 2006، كما يوضحه الجدول الآتي:

(1) نانلة برحال: الحرقة تحولت إلى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر، الشروق اليومي، ليوم 22 أبريل

2008، العدد 2282.

* أنظر الملحق رقم: (04)

الجدول رقم (06) إحصائيات الهجرة غير الشرعية (الحراقة) للسنوات: 2006 - 2007:

السنة	سنة 2005	سنة 2006	سنة 2007
القضايا المعينة	21	73	114
الأشخاص الموقوفين	57	714	1071
الإيداع بالحبس	06	479	625
الإفراج المؤقت	51	235	446
أقل من 18 سنة	03	13	23
من 18 إلى 28 سنة	27	473	742
من 29 إلى 40 سنة	23	207	279
أكثر من 41 سنة	04	21	27
طالب	00	12	17
بدون مهنة	47	575	843
نشاطات حرة	03	36	69
مستخدم	05	86	137
موظف	02	05	05

المصدر: قيادة الدرك الوطني، خلية الاتصال، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وثيقة غير منشور.

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن القضايا المعينة تزايدت من 21 قضية سنة 2005 إلى 73 قضية خلال سنة 2006 مقابل 114 قضية سنة 2007. تم بموجبها توقيف 1071 شخصا وحسب إحصائيات الجدول نجد أن غالبية المرشحين للهجرة السرية من فئة الشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 28 سنة بما فيهم القصر فقلد تم خلال سنة 2007 توقيف 23 شابا أقل من 18 سنة و 742 شخصا تتراوح أعمارهم ما بين

18 و 28 سنة وتوقيف 279 شخص تتراوح أعمارهم بين 29 و 40 سنة ، أما فئة أكثر من 40 سنة فقد تم توقيف 27 شخصاً من مختلف شرائح المجتمع (17 طالباً 843 بطالين، 137 عاملاً، 69 يمارسون نشاطات حرة و 05 موظفين).

أما بالنسبة لفئة الجنس، فحسب الدراسة التي قامت بها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني أثبتت أن أغلب الموقوفين ابتداء من سنة 1996 إلى غاية 2007 هم ذكور في حين تم توقيف 14 فتاة خلال 12 سنة، سجلت سنة 2006 أكبر عدد من النساء حيث تم توقيف 07 نساء، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (07) إحصائيات المهاجرين غير الشرعيين حسب الجنس من 1996 إلى 2007:

السنة / الجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
ذكور	24	16	15	38	42	21	33	09	12	57	707	1067	2041
إناث	00	00	00	01	00	01	00	01	00	00	07	04	14

المصدر: قيادة الدرك الوطني، خلية الاتصال، الهجرة غير الشرعية في الجزائر ، وثيقة غير منشورة.

وجاءت هذه الدراسة للدرك الوطني على خلفية تنامي ظاهرة الإرهاب حيث تفيد التقارير أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفهم لتنفيذ أعمالها الإجرامية (1).

(1) نائلة برحال: الحرقة تحولت إلى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر، الشروق اليومي، العدد 2282، ليوم 20 أفريل 2008.

5.1 - الآثار الصحية:

إن للهجرة غير الشرعية آثاراً صحية يحملها المهاجرون خلال مراحل هجرتهم وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز، فمنهم من أصيب بمرض خلال هجرته، ومنهم من يحمل أمراضاً متوطنة، مثلاً الملا ريا والالتهاب السحائي والإيدز والسل.

ومن هنا تظهر الآثار الصحية جلية وواضحة في المجتمع من خلال هؤلاء المهاجرين وهناك نتائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات. وإذا كان ضمن الموقوفين شخص مصاب بمرض معد أصبح الجميع مهددين بالعدوى وحتى رجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، خاصة في مراكز الحجز، حيث انتقد المسؤول السابق عن أجهزة السجون والمراقبة بإسبانيا، الزيادة القياسية في عدد نزلاء السجون التي أدت إلى الاكتظاظ الشديد، كما قال إن " من المثير للاشمئزاز" احتجاز زهاء 16 ألف سجين في ظروف يتعين عليهم معها تقاسم مرحاض في زنزانية يتناولون فيها طعامهم، أيضاً واستمر عدد حالات الوفاة نتيجة إيذاء النفس والظروف الصحية المتدهورة (1).

وفي ظل تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في السنوات الأخيرة وتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين لا يخلو الأمر من اصطحابهم لأمراض معدية والتي قد تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة الزمن والعواقب، ولعل ذلك هو الذي دفع الكثير من بلدان شمال إفريقيا إلى فرض الشهادات الصحية حتى بالنسبة للسياح والمسافرين العاديين احتياطياً وحماية من انتشار الأمراض المعدية، ولذلك فإن المهاجرين السريين لا تتوفر لهم أية ضمانات أو شهادات صحية خاصة بهم.

بل إن جلهم لا يحمل حتى وثائق وجوازات سفر إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لدفع نفقات العلاج وغالبيتهم لا يدخلون تحت مظلة التأمين الصحي (2). فالإجراءات الصحية المطلوبة هي ضمان للمهاجر نفسه وحماية لسكان البلدان التي تستقبل هؤلاء المهاجرين، وسواء أكانوا في وضع هجرة شرعية أم

(1) علي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص 137.

(2) عثمان الحسن محمد نور: مرجع سبق ذكره، ص 83.

غير شرعية. فإنّ الحرص على الصحة العامة للمواطنين أمر ضروري ومن واجبات أية دولة في العالم سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو في أي نقطة من أصقاع العالم.

إنها أسئلة الهوية التي تجعل المهاجر غير الشرعي من الناحية النفسية والثقافية شخصاً بهويات متعددة لا يملك أيّاً منها فلا هو يعيش ببلده مكرماً ليدرك حلاوة الوطن، ولا هو قادر على العيش في وسط لا يقاسمه هو أحسه وآلامه، فالهوية الفردية تتنافى وتتصهر داخل هوية الجماعة في مجتمعاتنا العربية وسؤال الهوية بالنسبة للمهاجر السري يبدأ من الأسرة، القبلية والوطن، وكلها أشياء يفنقدها في بلدان المهجر المختلفة عنه لغويًا وثقافيًا ودينيًا، وبذلك يصبح المهاجرون بمثابة أقلية ليس لها أمة (1).

وهكذا تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى إحداث انقلاب صامت في الأوضاع الاقتصادية، وتأثيراً واسعاً على البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات ووطناً ومهجراً، فيمكن اعتبار القوى النشطة تقريغاً للوطن من قوى التغيير الأساسية ومهاجمة البنية الاجتماعية، حيث أن الشباب هم الفئة الأكثر عبوراً للبحر، والإقدام على الهجرة غير الشرعية، لكن الشباب هم الفاعلون في المجتمع، أي أنهم القوة النشيطة الفعالة التي تساهم في الحراك الاجتماعي، و من خلال آثار الهجرة غير الشرعية نكتشف بأنها مأساة إنسانية تقتلع الإنسان من أصوله وجذوره وتحوله إلى إنسان يعيش في مأساة وضياح وخوف، وأن هجرته غير الشرعية أصبحت صراعاً من أجل الحياة ولقمة العيش، ومن هنا فإنّ هذا المهاجر غير الشرعي تستوي عنده الحياة والموت غرقاً في البحر المتوسط (2).

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة الدولية للهجرة في آخر تقرير لها تتوقع ازدياد الهجرة غير الشرعية جراء الأزمة المالية الحالية، وأوصت حكومات البلدان المعنية بالظاهرة بالاتفاق على سياسة فعلية لإدارة هذا التدفق المتزايد للمهاجرين (3).

(1) www.dirasat.com/4/2007/pages/doc/b4/doc.

(2) www.dirasat.com/4/2007/pages/doc/b4/doc

(3) <http://www.migration.org/item-69902.html>.

II.2- وضعية المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا:

يظن الكثير من الشباب أن أوروبا هي الجنة الخضراء الموعودة، فيخاطرون بحياتهم عبر قوارب الموت أملا في بلوغ هذه الجنة (أوروبا) التي توفر لهم العمل والأمان والمسكن والحياة بكل ما تحمله من معان.

لكن الواقع يثبت غير ذلك خاصة بعد التحول الذي عرفته السياسات الأوروبية للهجرة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م. حيث احتل البعد الأمني للتعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية مساحة أوسع من الاهتمام، فأوروبا اليوم تنتظر للمهاجرين على أنهم خطر ومصدر تهديد، و هي متخوفة من أن تجد نفسها مغرقة بالأمواج البشرية القادمة من جنوب المتوسط، وكتاب ألفريد صوفي، (A. Sauvy) الذي عنونه ب: "أوروبا المغرقة (L'Europe Submergée)"⁽¹⁾ دليل على التخوف من الهجرة.

إن السياسة الأوروبية تجاه الهجرة شجعت شبكات تهريب الأشخاص التي تستغل رغبة هؤلاء في الهجرة لإقامة تجارة مربحة والحصول على مداخيل هامة، حيث أكد الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان في إحدى مقالاته على أن المهاجرين غير الشرعيين من دون وثائق رسمية هم الأكثرية عرضة لإستغلال أصحاب زوارق العبور أو مهربي الأشخاص عبر الحدود⁽²⁾.

كما شجعت هذه السياسة أصحاب المؤسسات الصغيرة وأرباب العمل الصغار العاجزين عن منافسة المؤسسات الكبرى، خاصة في مجالات الفلاحة والقطف والخدمات، على استغلال هذه الفئة، التي تعد يد عاملة مرنة لا تتطلب أجوراً مرتفعة ولا ضمانات اجتماعية. مستغلين في ذلك هشاشة وضعيتهم وافتقارهم للأدوات القانونية التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم⁽³⁾.

⁽¹⁾ A. Sauvy : L'Europe Submergée, Parie, édition Dunod, 1987.

⁽²⁾ كوفي عنان: المهاجرون يعملون على ترقية البشرية ، ترجمة قزادري حياة، الوسيط في الدراسات الجامعية، إعداد نخبة من الأساتذة تحت إشراف الدكتور بن خرف الله الطاهر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر الجزء 13، 2006، ص 132.

⁽³⁾ تفاصيل أخرى عن استغلال المهاجرين غير الشرعيين في هذه القطاعات أنظر:

N Bell :l'Europe organise la clandestinité ,Le monde diplomatique ,avril 2003.

V.A.LLuch:en espagne,un apartheid sous plastique,le monde diplomatique,mars 2000.

D.Carpentier,A Marseille, dans les cuisines du vieux port, le monde diplomatique,nov 2000.

وفي هذا الصياغ تقول السيدة D.Diene عضو في اليونسكو، عن الهجرة السرية وخلفية الاستغلال الاقتصادي التي تحركها " كيف نسمي هذه الهجرة التي توفر عمالا يملؤون قطاعات تشغيل سرية، هل يمكنها تبرير الاستغلال المستمر للدول وشعوبها.. "(1).

أما المهاجرون السريون الذين يتم اكتشافهم من قبل مصالح الأمن بعد وصولهم، فيتوجهون نحو مراكز الحجز التي يقيمون فيها لمدة معينة في انتظار طردهم أو إعادتهم إلى ذويهم. وفي هذا المسار تؤكد السيدة ليلي زروقي رئيسة مجموعة العمل لدى منظمة الأمم المتحدة أن: « المهاجرون بصفة غير شرعية ليسوا مجرمين ولا مشتبهين، وحبسهم لا بد أن يكون استثناء وليس قاعدة وحاليا كلهم من الشمال إلى الجنوب يعودون إلى هذا الاجراء التعسفي » (2).

كما يؤكد الأستاذ علي بن ساعد – أستاذ محاضر في جامعة بروفانس Provence بفرنسا : « أنه من ناحية الحق الدولي ماهو إجرامي لا يتعلق بالإنسان المهاجر، ولكن عندما تعمل السلطة العمومية على منعه من الهجرة »(3).

وللإشارة فإن المهاجرين السريين لا يتمتعون بأي حماية قانونية لذا يجدون أنفسهم تحت رحمة شبكات التهريب وأصحاب العمل الذين يستغلونهم أبشع استغلال كأنهم عبيد، ولا يمكنهم الإحتجاج خوفا من أن ينكشف أمرهم من قبل السلطات التي تقوم باعتقالهم وطردهم، المحامية C. Mecoy تتحدث عن الصعوبة التي تعترضها في الدفاع عن المهاجرين السريين " مشكلة المهاجر السري هي كونه لا يملك وثائق، والوثائق هي التي تعتمد عليها في الدفاع عنه " المهاجر السري ذاته ملغاة ووجوده القانوني منعدم (4).

ففي إيطاليا كل سنة يتعرض أعداد من المهاجرين السريين المجازفين بحياتهم من أجل الوصول إلى شواطئها إلى خطر الموت ففي إحصائيات لمصالح هجرة السواحل الإيطالية خلال سنة 2007م. أكثر من 50 ألف مهاجر، تم تحويل أغلبهم إلى مركز الحجز المؤقت

(1) T. Parisot : Sur la piste de l'esclavage moderne, Manière de voir, Mars – Avril 2002, p24.

(2) H. Barti : 921 harraga ont péri en mer, Quotidien d'Oran, samedi 15 mars 2008, N 4028, p05.

(3) Mohamed Aziri : Les Maghrébins font la police pour l'Europe, El watan, jeudi 13 mars 2008, N 5274, p02.

(4) غالبية بن زيوش: الهجرة والتعاون الأورو- متوسطي منذ منتصف السبعينات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 160.

لجزيرة لامبيدوزا، فيما أحصت المصالح الصحية الإيطالية انتشار أكثر من 200 جثة من عرض السواحل الإيطالية، خاصة بالقرب من جزيرة سردينيا ولامبيدوزا، فبيما قدرت نفس المصالح عدد المفقودين المبلغ عنهم رسمياً: 1200 من بينهم جزائريون (1).

كما أنشأت السلطات الإيطالية 16 مركزاً لاحتواء الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان جنوب المتوسط، ومن أهمها مركز لامبيدوزا، وهو عبارة عن شاليهات جاهزة للبناء (غرف طويلة) تحتوي كل واحدة على 40 سريراً معدنيا يتكدس بها المهاجرون الأفارقة، الجزائريون والمصريون، والتونسيون في ظروف صحية كارثية وغياب تام للنظافة والأمن والتدفئة داخل المركز (2).

كما أصدرت مجموعة من التشريعات لمكافحة الجريمة تعتبر في نظر معارضيها متحيزة ضد المهاجرين، وبموجب هذه القوانين الجديدة التي أقرها مجلس الشيوخ فإن المهاجرين غير الشرعيين سيواجهون الآن أحكاماً بالسجن تزيد بنسبة الثلث عن تلك التي يواجهها الإيطاليون، وسيكون بإمكان المحاكم سجن المهاجرين غير الشرعيين لمدة تصل إلى أربعة أعوام بدل ترحيلهم كما سيتم مصادرة الأملك التي تؤجر للمهاجرين غير الشرعيين وقد تم زيادة فترة احتجاز المهاجرين غير الشرعيين بانتظار ترحيلهم من 60 يوماً إلى عام ونصف، بما يتفق واللوائح التي أخذ الاتحاد الأوروبي بالعمل بها مؤخراً. وترى الكنيسة الكاثوليكية والمعارضة اليسارية في إيطاليا أن هذه القوانين الجديدة تستهدف المهاجرين بطريقة غير عادلة، كما أنها تشجع على التمييز العنصري. كما أكدت أنا - فينوشيا (Anna Finochia) عضو مجلس الشيوخ إن فرض عقوبات أقصى على المهاجرين يقوض "مبدأ المساواة" كما هو منصوص عليه في الدستور الإيطالي (3).

أما في إسبانيا حسب دراسة قامت بها جمعية مساعدة العمال المهاجرين سنة 1999 حول ظروف إقامة المهاجرين السريين بينت أنه من بين 260 مسكناً يأوي 1150 شخص فإن 33% منها فقط تتوفر على الشروط الأساسية للعيش، في حين أن 42% منها فهي

(1) نور الدين بوكراع: تسجيل أكثر من 2000 قتيل و 1200 مفقود بالسواحل الإيطالية، الشروق اليومي، 18 سبتمبر 2007، العدد 2101، ص4.

(2) نور الدين بوكراع: سجن كبير أبواب من حديد وإهانات للشباب الجزائري الهارب، الشروق اليومي، العدد 2103، ليوم 20 سبتمبر 2008.

(3) http://news.Bbc.co.UK/hi/Arabic/world-news/newsid_7522000/75522695.stm.

عبارة عن مخازن فلاحية صغيرة شبه مهدمة غير صالحة للسكن، 15% منها مخربة تماماً تفتقر للماء الشروب و 60% منها تقع في مناطق معزولة على هامش المدن الكبرى (1).

وفي حوار للأمين العام لمندوبية حكومة الباليار الإسبانية السيد رامون موراي أغيري (Ramond mourai Aghiri) جريدة الخبر أكد بأن السلطات الإسبانية تتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين إذا تم القبض عليهم وفق حالتان، الأولى تخص طرد من وصلوا إلى الأراضي الإسبانية وبقوا فيها مدة دون وثائق ولم يكشف أمرهم، أما الحالة الثانية فيتم إرجاع المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم حين وصولهم على متن الزوارق. بعد التحقق من هويتهم ونقطة انطلاقهم، ثم يحولون على مراكز حجز في فالانسيا وبرشلونة ويصبح الملف حينها في أيدي القضاء الذي يصدر قرارات ترحيل، وعادة تكون مدة الحجز في تلك المراكز 40 يوماً، تكون مناسبة لمتابعة المهاجر غير الشرعي قضائياً، ولكن الإرجاع لا يتم عادة إلا بعد موافقة قنصل الجزائر الذي يؤكد إن كان الشخص جزائرياً أم لا (2).

كما صرح قائلاً: «إنه من المؤسف جداً أن نجد جامعين جزائريين من بين الحراقة، فعلاً هؤلاء خسارة للجزائر، لكن بالمقابل الجزائر لديها ما يكفي من الأموال عكس إفريقيا السوداء....» (3).

في حين في فرنسا تشير إحصائيات صدرت أخيراً بأن 19841 أجنبياً كانوا يقيمون بطريقة غير شرعية، وكشفت وزارة الداخلية أنه تم إبعاد 1916 شخصاً في ديسمبر 2005م. شكل أعلى حصيلة شهرية حتى الآن وتتناسب مع وتيرة إبعاد 23 ألف شخص سنوياً (4).

(1) غالبية بن زيوش: مرجع سبق ذكره، ص 159.

(2) عاطف قدارة: إذا وصل الحراقة أحياء ونجوا من الدرك يعيشون في خوف، الخبر اليومي العدد 5304، ليوم

24 أبريل، 2008، ص 2.

(3) نفس المرجع، ص 3.

(4) عبد الرزاق ضيفي: مرجع سبق ذكره، ص 30.

كما تسلحت فرنسا بعتاد قانوني وتنظيمي ضخم، حيث سنت قوانين متشددة كالتأثيرات البيولوجية الرقمية ومراقبة الزيجات المختلطة، وإجراءات لم الشمل وتشديد قبول طلبات اللجوء أو استضافة المدعويين، كما شددت مراقبة الحدود الداخلية والخارجية بزيادة التنسيق الأمني، وتخصيص وحدات بحرية وجوية لاعتراض المهاجرين غير الشرعيين وتفتيش السفن المشتبه بها، وعقد اتفاقيات التعاون مع البلدان المتوسطية⁽¹⁾. وفي هذا الإطار يرى البروفيسور بيير بيدار Pierre Bidard - أستاذ بجامعة بوردو الفرنسية أن السلطات الفرنسية حددت هدفا لها بطرد 25 ألف مهاجر غير شرعي، غير أنها لم تحدد كيفية القيام بذلك. ويؤكد على أن: «هناك نوعا من الخلط في التعامل مع قضية المهاجرين غير الشرعيين، فهؤلاء الأشخاص ليسوا مجرمين، بل يبحثون فقط عن غد أفضل، عن حياة كريمة»⁽²⁾.

صرح قائلاً: «إن اكتشافنا لتنامي هذه الظاهرة في الجزائر أدهشني، فالمعروف عن الجزائر، أنها من الدول التي تملك موارد هامة، فيجري الحديث عن مايفوق مئة مليار دولار في خزينة الدولة، فضلا عن القدرات الاقتصادية والسياحية، ورغم هذا هناك شباب يغامرون بأنفسهم للالتحاق بالصفة الأخرى بحثا عن فرص العمل»⁽³⁾.

أما السيدة بنيتو فيرو والدنر Benita Ferrero-Waldner مفوضة لدى الاتحاد الأوروبي وفي حوار مع جريدة Le Quotidien d'Oran صرحت: «إن المطاردة عن طريق الشرطة والعدالة للمواطنين الذين يعتبرون أقل وطنية، غير راضين بمستواهم المعيشي مدفوعين نحو الهجرة بصفة حرافة من الصعب جداً إرضائهم، وذلك بتسخير إمكانيات كبيرة لأشخاص يعيشون المأساة مع عائلاتهم، إضافة إلى الظواهر الاجتماعية التي وسعت الهوة بين الحاكم والمحكوم، وأصبح المواطنين يعتبرون أنفسهم أعداء في وطنهم»⁽⁴⁾.

(1) www.aljazeera.net/channel/article/archive?id=12525

(2) غدير فاروق: الحرافة...أسمى عبارات فقدان الأمل، الخبر اليومي، العدد 5282 ، ليوم 20 مارس 2008.

(3) فاروق غدير : غريب أن يهرب شباب من بلد في خزينته 100 مليار، الخبر اليومي، 30 مارس 2008، العدد 5282.

(4) Hichem Ben Yaiche : Nous sommes très conscients des défis et des enjeux en Algérie, Quotidien d'Oran, dimanche 02 mars 2008, N 4028, p04.

ورغم النداءات المتكررة من الرأي العام العالمي بقيادة منظمات حماية حقوق الإنسان ودعم المهاجرين المحذرة من خطورة الوضع المأسوي الذي يعيشه المهاجرون السريون. فإن الممارسات المعادية للهجرة والمهاجرين مستمرة أمام أعين المؤسسات الاتحادية الأوروبية من لجنة حقوق الإنسان إلى محكمة العدل الأوروبية ولعل الدليل القاطع على مدى روح العداة والعنصرية اتجاه المهاجرين غير الشرعيين هي قضية حرق الجثث.

1.2- حرق جثث الحراقة في بعض الدول الأوروبية:

لقد أثارت قضية حرق الجثث في إيطاليا وإسبانيا سخطا لدى المنظمات الإنسانية المدافعة عن حقوق المغتربين والتي طالبت السلطات الإسبانية والإيطالية بضرورة دفن جثث الحراقة وفقا للشريعة الإسلامية. فمدن الجنوب الإسباني تشهد توافداً كبيراً للمهاجرين السريين وكانت السلطات المحلية والجمعيات الخيرية المسيحية تقوم بدفن الجثث المجهولة الهوية في مقابر خاصة ويتم وضع رقم على كل قبر. وقد صرح السيد **مقدم بن أحمد** عضو جمعية جاريت (Garethe) الكائن مقرها بمدينة فالنسيا الإسبانية أن مأساة الحراقة قد تفاقمت حدتها في المدة الأخيرة على ضوء التدفق الكبير للمهاجرين السريين على السواحل الإسبانية، وانتشال العديد من الجثث وبما أن التشريع الإسباني في مجال الهجرة غير الشرعية يجيز للسلطات المحلية تدابير حرق جثث الحراقة الذين يلقون حتفهم غرقاً في مياه البحر، ويوفر القانون الإسباني حسب السيد **مقدم بن أحمد** مهلة 40 يوماً لكل مهاجر سري يتم انتشال جثته قصد تحديد هويته، وإلا فإن مصير الجثة هو الحرق⁽¹⁾.

أما بالنسبة لإيطاليا فقد اعتبرت المحامية **إليزا فورنال (Elisa Forneil)** التي تنشط في إطار الدفاع عن حقوق المهاجرين غير الشرعيين أن مسألة حرق جثث الحراقة بإيطاليا يعود إلى كثرة الجثث واختلاف جنسياتها مما يصعب مهمة تحديد هويتها واعادتها إلى البلد الأصلي. كما أكدت أن عدم التعامل الجدي لحكومات الدول المعنية مع القضية يجعل من المهمة شبه مستحيلة واللجوء إلى حرق الجثث المجهولة الهوية أمر طبيعى⁽²⁾.

(1) العربي، ب: جثث الحراقة الجزائريين تحرق في إسبانيا، الشروق اليومي، 11 سبتمبر 2007، العدد 2095، ص 5.

(2) غدير فاروق: الحراقة...أسمى عبارات فقدان الأمل، الخبر اليومي، العدد 5282، ليوم 20 مارس 2008.

كما صرح السيد بلمداح رئيس الفدرالية الأوروبية لجمعيات الجزائريين، أن المأساة الحقيقية في ملف " الحراقة " تبدأ في حال وفاتهم لأنه إذا تمكنا من معرفة هوية الميت فهنا يمكننا الاتصال بعائلته ويتم جمع المال وهو 5000 أورو لترحيله أما في حالة عدم التعرف عليه فإنه يبقى مدة سنة في غرفة حفظ الجثث. في وقت عجزت فيه الجالية الجزائرية عن ترحيل هذه الجثث لدفنها في الجزائر بسبب التكاليف الباهظة لعملية الترحيل وكذا الإجراءات الإدارية المعقدة التي ترافقها⁽¹⁾.

وفي هذا المسار اتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات قصد استعادة جثث المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في البلدان الأوروبية ومنها:

- إرسال فرق طبية متنقلة لأماكن ومعسكرات تواجد الحراقة الجزائريين، وذلك في كل من معسكرات سردينيا ولامبيد وزا الإيطاليتين، كما سيجري لاحقا إرسال وفد من الأطباء الجزائريين لمعاينة الأوضاع الصحية للحراقة.

- الاعتماد على تحليل البصمة الوراثية (الحمض النووي) وهي المطالب التي تقدمت بها الجمعيات المقيمة بالمهجر قصد توفير مخبر للحمض النووي لعائلات الحراقة المفقودين من أجل الكشف عن هوية الجثث.

- توفير المبالغ المالية الضرورية لترحيل جثث الحراقة من البلدان الأوروبية ودفنها بالجزائر⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز ظاهرة الهجرة غير الشرعية هو غياب إحصاءات دقيقة عن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تمكنا من عبور البحر الأبيض المتوسط، وعدد المهاجرين الذين توفوا في عرض البحر، وعدد المفقودين.

(1) العربي ، ب : جثث الحراقة الجزائريين تحرق في إسبانيا، الشروق اليومي، 11 سبتمبر 2007، العدد 2095، ص 5.

(2) محمد مسلم : ولد عباس بإيطاليا وإسبانيا لنقل جثث الحراقة قبل حرقها، الشروق اليومي، 2008، العدد 2483، ص 07.

3.Π - سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية:

إن لزيادة حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وتفاقم انعكاساتها وآثارها على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري جعل المصالح الرسمية الجزائرية تولي اهتماما كبيرا بهذه الظاهرة، تجلى هذا في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في أكتوبر 2007، حيث تحدث عن ظاهرة (الحرقاة) والمشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري، وأعطى تعليمات للحكومة بالتكفل السريع بمشاكل الشباب، وهذا مقتطف لما جاء في الخطاب: "إن مشكلة مصير الشباب ومستقبله تطرح نفسها على السلطات العمومية أكثر من أي وقت مضى إنها مشكلة تقتضي إعمال الفكر وإنتاج التحليل بل وأكثر من ذلك القيام بمساع تشاورية دؤوبة جادة على أوسع نطاق، فكيف لنا ان نعيد لشبابنا الثقة في قدراته الذاتية وفي مؤسسات بلاده...ومن ثمة كانت ضرورة تطبيق سياسة متوازنة قوامها الحرص على تحقيق الانسجام بين حقوق المواطنين لا سيما الشباب" (1).

وتسعى الدولة الجزائرية بمختلف المؤسسات (الأمنية، الدبلوماسية، التشريعية، المدنية) إلى إيجاد آليات قصد معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والحد من آثارها وانعكاساتها وتمثل هذه الآليات في:

1.3 - الإستراتيجية الأمنية:

انطلاقا من تفهم المؤسسات الأمنية لأسباب الظاهرة ودوافعها وتداعياتها أعطت اهتماما كبيرا لمكافحتها نظرا لخطورتها، حيث حرصت على تقديم الحلول الجذرية لهذه الظاهرة وتضطلع بهذه المهمة كل من القوات البحرية وقوات الدرك الوطني، ومديرية الأمن الوطني.

(1) كلمة ألقاها السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة : في افتتاح ندوة الولاية ، بخصوص السياسة الحالية للتكفل بالشباب، يوم 2007/11/23، مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008، ص 29.

فبالنسبة للقوات البحرية والتي تعد بمثابة الخط الدفاعي الأول لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فمن مهامها- تقديم الدعم الإنساني الضروري بدءا بالإنقاذ وإحضار المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين وغير الجزائريين إلى البر ومن ثم التكفل بهم طبيا ويفسح بعدها المجال للإجراءات القضائية بعد تحرير المحاضر⁽¹⁾.

ولمحاربة هذه الظاهرة بفعالية فقد قامت بـ:

- حشد وسائل بشرية ومادية معتبرة على طول 1200 كلم من السواحل.
- القيام بإجراءات وقائية على مستوى الساحل والبر بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى (الدرك الوطني، الأمن الوطني، الحرس البلدي).
- تسخير مجموعات التدخل BIC تجوب السواحل الموجودة في الحيز الذي يقع تحت مسؤوليتها باستعمال وسائل بحرية صغيرة ومتوسطة الأبعاد، حيث تقوم بنشاطات دائمة في منطقتها البحرية .
- القيام بدوريات على مدار (24سا) من طرف أعوان حراس الشواطئ وتمتد إلى غاية 40 ميل بحري، وحينما تتعدى هذه المسافة نلجأ إلى الوسائل الكبرى للقوات البحرية المتمثلة في وحدات أكبر حجما والتي تضمن من خلالها تواجدا دائما في البحر، وفي بعض الأحيان يتم طلب الدعم من القوات الجوية .
- القيام بمخطط استعجالي لمكافحة الظاهرة من خلال دعم القوات البحرية بوسائل أكثر تطورا وفعالية على غرار فرقاطات متعددة المهام، حوامات وزوارق للإنقاذ، إلى جانب تأهيل الوسائل التي بحوزتها.
- القيام بتمرينات البحث والإنقاذ واكتساب الفعالية في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر بهدف إنقاذ الأرواح البشرية (الحراقة)⁽²⁾.

(1) ب. بوعلام : الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائر، العدد 534، جانفي 2008، ص 28.

(2) ن. خياط : إنقاذ الأرواح البشرية في البحر، مجلة الجيش، العدد 526، ماي 2007، ص 13.

- كما قامت قيادة القوات البحرية بتجنيد وحدات قتالية متخصصة بملاحقة القوارب في عرض البحر بعد دعم وحدات حرس السواحل بقوارب جاهزة ومناظير متطورة، إضافة إلى رصد رادارات في مراكز المراقبة⁽¹⁾.

- تجنيد مروحيات تقوم بضبط القوارب.

- وبهدف تكثيف الجهود لإنقاذ الأرواح وانتشال قوارب الحراقة التائهة في عرض البحر قامت وزارة الدفاع الوطني بالتوقيع على اتفاقية تعاون مع وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في 20 جانفي 2007، حيث تم دراسة مسألة مشاركة سفن الصيد في تمارين البحث والإنقاذ والتي تتم تحت إشراف قيادة القوات البحرية، عبر موانئ السواحل الجزائرية وبالأخص في غرب البلاد التي تكثر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الأخرى⁽²⁾.

- القيام بأيام تحسيسية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

كما تعمل قوات الدرك الوطني في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية على:

- تشديد الرقابة والإجراءات الأمنية بنقاط الإنطلاق والإبحار مع التركيز على العمل الاستعلاماتي.

- إنشاء فرقة بحرية للدرك الوطني لمواجهة ظاهرة الحراقة.

- تفعيل سرايا أمن الطرقات بنصب نقاط مراقبة بالمنافذ المؤدية إلى الشواطئ.

- تعزيز الرقابة على الشواطئ المهجورة والمحروسة⁽³⁾.

- نصب مفاوز ثابتة للحرس البلدي مدعمن بوسائل متطورة خاصة بالاتصال والتحرك ومناظر موزعة على أهم الشواطئ التي تشهد عمليات إبحار نحو الضفة الأخرى، ويعمل هؤلاء تحت إشراف الدرك الوطني .

(1) نائلة برحال: تفعيل سرايا أمن الطرقات وعمل الإستعلامات لمواجهة الحراقة، الشروق اليومي، العدد 2275، ليوم 14 أفريل 2008.

(2) سعيد كسال : سفن الصيد تتدرب على إنقاذ الحراقة، الشروق اليومي، العدد 1935، ليوم 07 مارس 2007، ص 04.

(3) مقابلة مع الرائد كروود عبد الحميد : المكلف بالاتصال بقيادة الدرك الوطني ، يوم 02 جويلية 2008، بالشرافة على الساعة 14:00 .

- كما اعتمدت قيادة الدرك الوطني مخططا وقائيا من خلال حملات تحسيسية لفئة الشباب باعتبارها المعنية أكثر بالظاهرة، حيث تنظم لقاءات مفتوحة مع الشباب في الولايات المعنية قصد التعريف بمخاطر هذه الظاهرة وانعكاساتها الوخيمة⁽¹⁾.

- حجز القوارب والمركبات التي لها علاقة بالهجرة.

وتعمل فرق الدرك الوطني بالتنسيق مع وحدات حرس السواحل من أجل :

* تبادل المعلومات للقيام بتوقيف المرشحين للهجرة السرية.

* تنظيم ملتقيات من أجل التنبيه بخطر الهجرة غير الشرعية.

بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها مديرية الأمن الوطني للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر والتي اعتمدت فيها على الإجراءات التالية:

- تشديد الرقابة على ورشات النجارة المشتبه في قيامها بصنع الزوارق الخشبية لنقل الحراقة وكذا مموني شبكات الهجرة السرية بمحركات القوارب والوقود.

- التنسيق الأمني بين مختلف المصالح (الدرك الوطني، القوات البحرية) من خلال الآنية في تبادل المعلومات وتجنيد كل الطاقات وتسخير كل الوسائل الكفيلة لإجهاض عمليات الهجرة غير الشرعية قبل انطلاقها لأن التحضير للرحلة يبدأ من البر وتقف وراءه شبكات منظمة.

- إنشاء الجهاز المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية والذي تتفرع عنه 11 فرقة متخصصة في تفكيك شبكات دعم الهجرة السرية وتتواجد هذه الفرق بالولايات التالية: الجزائر العاصمة، وهران، بشار، تلمسان، تمنراست، أدرار، غرداية، ورقلة، قسنطينة. سوق أهراس⁽²⁾.

ويتمتع هذا المركز باختصاص وطني، وله طابعان وقائي وردعي يعمل على التصميم والتخمين والتنشيط في ميدان مكافحة الهجرة غير الشرعية، والفرق الجهوية مكلفة بجمع المعلومات والبحث والتعرف على شبكات الهجرة غير الشرعية وتقديمها إلى العدالة.

(1) نفس المقابلة مع الرائد كروود عبد الحميد.

(2) مقابلة مع محافظ الشرطة مهدي بن شريف، مدير الجهاز المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، بمديرية شرطة الحدود، الدار البيضاء، الجزائر، يوم 14 سبتمبر 2008، على الساعة 17:00.

- كما تقوم مديرية الأمن الوطني بالجانب التحسيبي وذلك من خلال المشاركة في الحملات الإعلامية والتحسيسية على مستوى المؤسسات التعليمية والمنظمات الجمعوية و يتم تشخيص مخاطر (الحرق) برا وبحرا.
- وتسهر مديرية الأمن الوطني على القيام بدورات تكوينية في ميدان مكافحة الهجرة غير الشرعية بصفة دائمة ومباشرة⁽¹⁾.
- المشاركة في الملتقيات والقيام بدراسات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما تقوم مديرية شرطة الحدود بالعمل مع حراس الشواطئ وتكثيف عمليات تحسيس والقيام بدورات تدريبية في ميدان تفكيك شبكات الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها⁽²⁾.

2.3- النشاط الدبلوماسي والاتفاقيات الثنائية:

في سياق محاربة الهجرة غير الشرعية قامت الجزائر بالتوقيع على ست اتفاقيات إعادة قبول بين الجزائر وبلدان أوروبية ما بين سنتي 1994 - 2007، قصد ترحيل الرعايا الجزائريين المتواجدين في وضعية غير قانونية حيث تم التوقيع خلال 1994 على اتفاق إعادة قبول مع فرنسا التي كانت آنذاك الوجهة المفضلة للجزائريين .

وبعدما أصبحت شروط الهجرة نحو فرنسا صعبة ظهرت جهات أخرى للهجرة السرية، ففي سنة 1996 تم التوقيع على إتفاق إعادة القبول مع ألمانيا . ثم آخر مع إسبانيا وإيطاليا ومؤخرا مع بريطانيا وسويسرا . والهدف من ترحيل رعايانا يتمثل في ضمان إعادة منسقة يكتنفها الإحترام والتقدير، كما تم توقيع اتفاق ثنائي بين الجزائر وليبيا حول تنقل الأشخاص(السجناء والحرقاة)⁽³⁾.

كما قامت وزارة الخارجية بتشكيل لجنة لدراسة إرجاع الحرقاة وإدماجهم تتكون من قطاعات وزارية ذات العلاقة بالظاهرة، وستعمل هذه اللجنة على دراسة سبل استرجاع الشباب الحرق إلى الجزائر، وبحث كفاءات إدماجهم في سياق اجراءات تليينية لمعالجة أشمل للظاهرة التي استفحلت خلال السنتين الأخيرتين 2007 و2008 .

(1) نفس المقابلة مع محافظ الشرطة مهدي بن شريف .

(2) ف. ل : الهجرة من وإلى الجزائر، مجلة الشرطة، عدد خاص، جويلية 2008، ص 27.

(3) محمد شراق: جريدة الخبر اليومي، ليوم 11 جوان 2008، العدد 5344، ص 2.

وستعكف هذه اللجنة على إحصاء الحراسة في غياب إحصائيات رسمية وترى المحامية بن براهيم أن عمل اللجنة سيعوض الإجراءات العقابية التي طبقت على الموقوفين من الحراسة (1).

وفي إطار مكافحة تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة صادقت الجزائر وبتحفظ على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000 (2).

ونظرا لأهمية النشاط الدبلوماسي للجزائر كدولة محورية في دراسة ملف الهجرة غير الشرعية فإنها ستكون مقرا للمرصد الوطني الأوروبي- متوسطي لمكافحة الهجرة غير الشرعية والذي من شأنه تحليل الظاهرة وإيجاد حلول لها بالتنسيق مع دول متوسطة مستقبلية لهذا النوع من المهاجرين (3).

هذا فضلا عن احتضانها للعديد من الملتقيات المحلية والدولية كاجتماع 5 + 5 بوهران في 2 نوفمبر 2004 والذي ضم وزراء خارجية دول إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال و مالطا عن الجانب الأوروبي ودول الجزائر، تونس، المغرب موريتانيا، ليبيا، عن الجانب الإفريقي.

في هذا اللقاء تباينت وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة هذه القضايا وخاصة ملف الهجرة غير الشرعية، حيث سعى الطرف الأوروبي للتخلص من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في إقليمه، وذلك بإقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية التي تتولى استقبال المهاجرين غير الشرعيين الذين طردوا من أوروبا أو ألقى عليهم القبض قبل الوصول إليها، في انتظار أن تتم إعادتهم إلى أوطانهم، الأمر الذي يرفضه الطرف المغربي ولاسيما الجزائر التي طالبت الدعم اللوجستيكي الأوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا.

(1) محمد شراق: مرجع سبق ذكره، ص 2.

(2) أنظر الملحق رقم (05) المتضمن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

(3) http://RADIO_ALGERIE.NET/PP=962

وفي هذا السياق يرى السيد عبد الحق عزوزي - مدير مركز الدراسات الإستراتيجية المغربي بأن التخلص من الظاهرة لن يكون هينا، ويستوجب اتفاقا بين الدول المغاربية والأوروبية لمكافحة الظاهرة، كما عبر الأستاذ عن تدمره من سياسات الهجرة المطبقة من قبل بعض الدول الأوروبية، التي تؤدي إلى تفريغ الدول الإفريقية من طاقاتها الشبانية قائلا: « سياسة استقبال الحاصلين على شهادات، تسير بالدول الإفريقية إلى مواجهة مشاكل كبيرة في تسيير البلاد، وبطريقة أو بأخرى هذه السياسة تشجع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالنسبة للذين لا تتوفر فيهم المقاييس التي حددتها هذه الدول»⁽¹⁾.

3.3 - سنن القوانين :

اتخذت الجزائر إجراءات قانونية وقضائية لحماية حدودها البحرية والبرية من المرشحين المفترضين للهجرة من بين الجزائريين أو الأجانب الذين يحاولون أن يجعلوا من الجزائر منطقة عبور إلى دول الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار راجعت قانون رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضع الأجانب في الجزائر ليتم إصدار القانون رقم 08-11 يوم 25 جوان 2008* المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ولقد شمل هذا القانون العديد من التعديلات حيث تنص المادة 15 على " تمكين مصالح الأمن بأخذ بصمات الأصابع وكذا صور الهوية للرعايا الأجانب"، كما نصت التعديلات الجديدة بتجميع المهاجرين السريين المقيمين بطريقة غير قانونية في مراكز استقبال مؤقتة في انتظار طردهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما تشير إليه المادة 37 من القانون، وتدوم مدة الحجز في هذه المراكز 30 يوما كاملا قابلة للتجديد .

وللإشارة فإن هذه المراكز بإمكانها أن تقلص من الأعباء الناجمة عن هذه الإقامة غير الشرعية، والتي تكلف الخزينة العمومية مضاعفة بخمس مرات عن السنوات

⁽¹⁾ فاروق غدير: حل المشكل في التعاون بين أوروبا ودول الجنوب، الخبر اليومي، العدد 5282، ليوم 30 مارس 2008، ص 23.

* أنظر الملحق رقم (06) المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

** أنظر الملحق رقم (07) المتضمن قانون رقم 09 - 01 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

الماضية، إذ قدرت الميزانية المخصصة لمكافحة الهجرة السرية لسنة 2008 ما يناهز 18 مليار دينار.

كما أقرت الجزائر قانونا جديدا يجرم فئة المهاجرين غير الشرعيين (الحراقة)، وذلك بموجب التعديل الأخير لقانون العقوبات تحت رقم 09-01 الصادر بتاريخ 28 فبراير 2009* ويفرض هذا القانون عقوبات تصل إلى حد السجن ستة أشهر نافذة ضد جميع الأشخاص الذين يتورطون بالهجرة غير الشرعية خارج حدود البلاد، وهذا مانتص عليه المادة 175 مكرر 1 : « يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20000 جزائري إلى 60000 أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية، أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول».

وبررت السلطات تعديل القانون لسد الفراغ القانوني الذي اعتري قضية الهجرة غير الشرعية (الحراقة) ، وللإشارة كان المهاجر غير الشرعي (الحراق) يحاكم وفق القانون البحري رقم 05/98* الذي تؤكد فيه المادة 545 على تجريم الدخول خلسة إلى السفن ويعاقب أيضا صاحب السفينة في حال علمه. هذا فضلا عن نص المواد 543، 544 من نفس القانون. كما كانوا يعاقبوا على أساس المادتين 23 و 24 من الأمر 211/166 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر.

وفي هذا الصدد ترى الأستاذة فاطمة الزهراء بن براهيم أنه في الوقت الذي كنا ننتظر التكفل بالمهاجر غير الشرعي من الناحية الاجتماعية أقر المشرع تجريمه بالحبس النافذ⁽¹⁾.

كما أقر القانون رقم 01/09 تجريم شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك وفق نص المادة 303 مكرر 30 فقرة 02 « يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300000 دج إلى 500000 دج».

* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، العدد 47، 1998.

⁽¹⁾ مقابلة مع الأستاذة فاطمة الزهراء بن براهيم : يوم 18 أبريل 2008 بالمكتب بحسين داي، بالجزائر العاصمة، على الساعة

كما يمكن أن تصل العقوبة إلى 10 سنوات إذا كان الضحية قاصرا، أو في حالة تعرض المهاجرين المهربين لمعاملة سيئة أو مهنية وهذا ما تنص عليه المادة 303 مكرر 31. ويمكن أن تصل العقوبة إلى 20 سنة وبغرامة مالية من 1000000 دج إلى 2000000 دج إذا ارتكب جريمة تهريب المهاجرين مع توافر أحد الظروف الآتية :

- إذا سهلت وظيفة الفاعلة ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص .
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة⁽¹⁾.

إلا أنه يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الإدارية والقضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها وتخضع العقوبة النصف إذا تم الإبلاغ بعد انتهاء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها وقبل تحريك الدعوة العمومية، نص المادة 303 مكرر 36.

كما جرم القانون 01/09 على عدم الإبلاغ عن جريمة تهريب المهاجرين، بعقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 100000 إلى 500000 * . ويؤكد الأستاذ محمد بن حمو أنه لا يجب تجريم المهاجر غير الشرعي لأنه يعتبر في الحقيقة مجرد ضحية، والعقوبة لا بد أن تكون رادعة للشبكات التي تتاجر بأرواح الشباب ويدعو إلى ضرورة التكفل الاجتماعي بالمهاجرين غير الشرعيين ولا لسياسة العقاب⁽²⁾.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، العدد 08/15 مارس 2009.

* انظر الملحق رقم (07)

(2) مقابلة مع الأستاذ محمد بن حمو: نائب ومحام سابق بمجلس قضاء باريس، يوم 17 مارس 2008 بالجزائر العاصمة، على الساعة 11:00.

كما قامت وزارة التضامن بتنظيم لقاء وطني حول الهجرة غير الشرعية في سبتمبر 2007 حيث شارك فيه مختلف المؤسسات والمصالح التي لها علاقة بمكافحة هذه الظاهرة.

هذا فضلا عن اتخاذ الحكومة لتدابير للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تمثلت في:

- منح قروض مصغرة موجهة للشباب الحامل لمشروع الهجرة السرية.
- تفعيل برنامج 100 محل في كل بلدية يمنح للشباب للعمل والتجارة .
- تدعيم سياسة الإنعاش الاقتصادي والتنمية الريفية لخلق مناصب شغل جديدة والقضاء على البطالة⁽¹⁾.
- وأقرت وزارة الأوقاف فتوى تحرم الهجرة غير الشرعية، كما اعتبر الداعية الجزائري أبو عبد السلام، أن هؤلاء الشباب المهاجرين آثمين، كما كتب أبي سعيد الجزائري، لا يجوز للإنسان أن يعرض نفسه للهلاك ويستدل بقوله تعالى: «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين»⁽²⁾.
- وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من بات فوق بيت ليس له إجار فوق فمات، فبرئت منه الذمة، ومن ركب البحر عند ارتجابه فمات فقد برئت منه الذمة» رواه أحمد، وأبو داود.

في حين يرى الشيخ شمس الدين أنه : « قبل إدانة وتحريم الهجرة غير الشرعية أو ما تعرف بالحرافة، فإن الشريعة الإسلامية تعتمد منهاجاً يسمى سد المنابع، فقبل إدانة الشاب الذي يهاجر بحثاً عن القوت والكرامة، يجب أن ندين ونعالج الأوضاع التي تسببت في هجران هؤلاء، فلا بد من سد منابع الهجرة، ومنابعها تتمثل في: الظلم، اليأس، التهميش⁽³⁾.

(1) حصة تلفزيونية بعنوان: يحدث عندنا، بثها التلفزيون الجزائري يوم 04. 04. 2008 على الساعة 22:00 .

(2) القرآن الكريم : سورة البقرة، الآية 195.

(3) فاروق غدير : لن أقول للشباب حرام قبل أن أقول للمختلسين ما تفعلون حرام، ، الخبر اليومي، العدد 5282، ليوم 30 مارس 2008، ص 23.

ويؤكد لقد قمنا بتوفير كل أسباب الظاهرة ونسد جميع الأبواب على الشباب إلا باب الهجرة غير الشرعية، ثم ندين ونجرم الحراق. ولخص الوضع بقوله:
ألقاه في الماء اليم مكتوفا وقال له إياك إياك أن تبثل بالماء

إن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة جعل وسائل الإعلام تهتم بهذه الظاهرة، وذلك بالتقرب من الشباب الطامح للهجرة غير الشرعية. وطرح اهتمامه ومشاكله وكذا لمعرفة رأي المختصين والباحثين ودورهم في التوعية والحد من هذه الظاهرة، حيث أنجز التلفزيون الجزائري حصة بعنوان (يحدث عندنا) يوم 2008/04/04. تمحورت حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، كما كانت هذه الظاهرة موضوع فيلم للمنتج والمخرج دلال سمير بعنوان "تأشيرة الموت" وتتاول هذا الفيلم قصة واقعية لشباب من وهران، اقتبست ظروفها من واقع معيش بئس وفقير، كانت بداية نهايتها انطلاقا من شاطئ "رأس فلكون" بمدينة عين الترك نحو إسبانيا (1).

وخلاصة القول أنه يترتب عن الهجرة غير الشرعية انعكاسات وأثار كثيرة سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، و على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع ككل، كما أن لها انعكاسات على الحياة في الوطن الأصلي، و حتى في المهجر فنجد لها تأثيرا على البنية الاجتماعية والثقافية والنفسية للفرد، كما نستنتج بأن آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى المحلي، والسياسات الأوروبية قد فشلت في تحقيق هدفها، بل إن النتيجة كانت عكسية، فقد كانت حافزا في زيادة أسباب الهجرة غير الشرعية، ومرد ذلك حسب رأينا يعود إلى اقتصارها على المعالجة الأمنية وإهمال الجوانب الأخرى .

(1) فلاق محمد شبيرة : جريدة الشروق اليومي، ليوم 22 جانفي 2007، العدد 1897، ص 19.

القسم التطبيقي

III - التناول الإعلامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريدة الشروق اليومي

III.1 - الإطار التاريخي والقانوني لجريدة الشروق اليومي

III.2 - التحليل الكمي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية

III.3 - التحليل الكيفي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية

III- تناول الإعلامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريدة الشروق اليومي

يعد هذا الفصل بمثابة فصل تطبيقي، وقد قسمناه لثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول الإطار التاريخي والقانوني لجريدة الشروق اليومي، وفي المبحث الثاني قمنا بعرض التحليل الكمي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية لجريدة الشروق اليومي، وفي المبحث الثالث تعرضنا للتحليل الكيفي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية لجريدة الشروق.

III.1. الإطار القانوني والتنظيمي لجريدة الشروق اليومي:

يعود تاريخ إنشاء مؤسسة الشروق إلى 11 ماي 1991، حيث صدرت أسبوعية (الشروق العربي)، ومؤسسو هذه الجريدة هم الإخوة فضيل، وفي ماي 1993 انبثق عنها (الشروق الثقافي) ولم يدم عمر هذه الجريدة طويلا إذ توقفت في سبتمبر 1994، لتظهر بعدها (الشروق الحضاري) وهي جريدة نصف شهرية (الشروق الرياضي) التي كانت مناسباتية (أعداد خاصة أثناء كؤوس إفريقيا أو أوربا أو كأس العالم أو الألعاب الأولمبية). وفي 01 نوفمبر 2000 تم اعتماد إصدار يومية الشروق اليومي، وجاءت هذه اليومية نتيجة لانقسام طاقم الشروق العربي نتيجة بعض الخلافات.

والشروق اليومي - كما يظهر من التسمية - جريدة يومية خاصة تصدر عن شركة ذات مسؤولية محدودة هي مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ويعتبر السيد **علي فضيل** هو المدير العام ومسؤول النشر بالجريدة⁽¹⁾.

وتضم الجريدة حاليا 50 صحفيا بالمقر الكائن بدار الصحافة المتواجدة بالقبة القديمة بالجزائر العاصمة، و 96 مراسلا عبر 48 ولاية ومراسلين خارج الوطن⁽²⁾. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الدراسة(*) التي قام بها الدكتور بوجمعة رضوان وقد توصلت إلى عدة نتائج، من أهمها:

- أكثر من (60%) من المراسلين يفرضون الرقابة الذاتية على كتاباتهم.

(1) مقابلة مع السيد سليم قحاف : منسق التحرير بجريدة الشروق اليومي ، 27 أوت 2008 ، 11 صباحا بمقر الجريدة الكائن بالقبة القديمة ، الجزائر العاصمة.

(*) مس هذا التحقيق مراسلي كل الصحف الجزائرية - التي لازالت تصدر إلى غاية منتصف سنة 2004 - في سبع ولايات من الشرق والغرب والوسط، وهي ولايات البويرة، بجاية، وهران، الشلف، تيبازة، تيزي وزو، وبومرداس.

(2) إيمان بن محمد : الشروق تشارك في المنتدى الدولي للموارد البشرية الأول ، جريدة الشروق اليومي ، ليوم 06 نوفمبر

2008، العدد 2449، ص 32.

- أكثر من (87%) يعملون للصحف الخاصة.
 - أكثر من (48%) لا يحترفون المهنة.
 - المرأة لاتمثل أكثر من (19%) من مجموع المراسلين.
 - أكثر من (57%) من المراسلين غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي.
 - أكثر من (60%) لم يتلقوا أي تكوين في الصحافة.
 - أكثر من (58%) من المراسلين يتقاضون أقل من الأجر الأدنى.
- ويمكن التأكيد على أن المعطيات المتوصل إليها بإمكانها أن تشكل منطلقا مهما في فهم الظاهرة الصحفية في الجزائر اليوم خاصة وأن الصحف تتأثر بالمحيط الذي تعمل فيه، وذلك في ظل اتجاه الصحف المعاصرة نحو ما يسمى بتحقيق قانون المجاورة في التغطية الصحفية، والاهتمام بالأخبار المحلية⁽¹⁾.
- كما تضم الجريدة العديد من الإداريين والتقنيين، ويبلغ عدد المكاتب الجهوية ثلاثة مكاتب : مكتب الشرق، مكتب الغرب، ومكتب الوسط، وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الولايات التي يعمل بها أكثر من مراسل نظرا لشساعة المساحة الجغرافية، ولكثرة الكثافة السكانية .

وتقوم جريدة الشروق اليومي بالسحب في أربع مطابع عمومية : مطبعة الوسط، مطبعة الشرق، مطبعة الغرب، مطبعة بالجنوب الجزائري بولاية ورقلة .

وإذا استثنينا جريدتي (الخبر و الوطن) اللتان تملكان مطبعة خاصة بالجزائر العاصمة، فإن (الشروق اليومي) تبقى تعتمد على المطابع العمومية، الجرائد التي تعتمد على المطبعة العمومية تقوم بدفع ديونها كل 03 أشهر، فالصحف تقبض مبلغ مبيعاتها كل 03 أشهر وإذا ما حاولت نشر ما يمس بالنظام العام، أو خالفت أوامر السلطة طالبت المطبعة بدفع هذه الديون بحجة أنها بأمس الحاجة لها، وإذا لم تدفع الصحيفة الديون المستحقة عليها يتم توقيفها، مثلما حدث للعديد من الصحف فمنها التي اختفت نهائيا ومنها ما تم تعليقها إلى إشعار لاحق مثلما حدث لجريدة LE MATIN وجريدة الصباح الجديد .

(1) بوجمعة رضوان : الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر-دراسة سوسيو - مهنية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص 61.

ويتم إرسال الجريدة إلى المطبعة في قرص مضغوط ، لتتم عملية الطبع حسب مرتبة وصولها إلى المطبعة، وبعد عملية السحب يتم تقديم وصل تسليم للجريدة بالكمية المطبوعة حسب طلب الموزع، ويصل متوسط سحب جريدة (الشروق اليومي) إلى 500000 نسخة يوميا وتصل نسبة المرتجات إلى 19% يوميا⁽¹⁾.

وبعد عملية السحب تأتي عملية التوزيع التي تتم ليلا، إذ تبدأ عملية التوزيع بالمناطق البعيدة حيث توزع الجريدة في 48 ولاية وخارج الوطن، وتقوم بهذه العملية أربع مؤسسات : مؤسسة بالجنوب، ومؤسسة بالغرب، ومؤسسة بالشرق الجزائري، أما بالوسط فتقوم مؤسسة الشروق بعملية التوزيع وتعتمد (الشروق اليومي) في معالجتها للمواضيع على الموضوعية والوضوح من خلال نقلها للواقع الجزائري بكل ميادينه، وتحليل القضايا الهامة بإشراك الأطراف الفاعلين بدءا بالمواطن و المجتمع المدني و المختصين وصولاً إلى المفكرين، وذلك بطريقة تهدف من خلالها إلى إبراز الخط الافتتاحي للجريدة كما أنها تخصص صفحات لنقل هموم المواطن إلى المعنيين في السلطة، كما كانت تنتقد النظام السياسي وممارساته. ولقد فتحت جريدة الشروق اليومي المجال للقراء من أجل طرح انشغالاتهم ومشاكلهم اليومية، أما بالنسبة لمقالات الرأي فتخصص لها أكثر من صفحة في الأسبوع خاصة يوم الخميس، حيث قامت الجريدة بإبرام عقود مع بعض المحللين والمفكرين تنشر لهم إسهاماتهم كل نهاية أسبوع.

وللإشارة فإن جريدة الشروق اليومي لها نسخة إلكترونية عبر شبكة الانترنت، ويشمل هذا القسم (شبه مستقل) على العديد من الصحفيين والمتربصين تحت إدارة رئيس التحرير مراد أو عباس، أما بالنسبة للإطار التنظيمي لجريدة الشروق اليومي فإنه يتكون من :

• المدير العام لمؤسسة الشروق اليومي السيد **علي فضيل**، وهو المسؤول الأول عن الجريدة، ومن أهم الأعمال الموكلة إليه عملية التصفيف والتصحيح والتركيب، بالإضافة إلى تمثيل الجريدة أمام الهيئات القانونية والقضائية.

(1) نفس المقابلة مع السيد سليم قحاف : منسق التحرير بجريدة الشروق .

وإلى جانب المدير العام نجد رئيس التحرير محمد يعقوبي ومهمته إدارة مديرية التحرير والتي تتكون من ثلاثة رؤساء تحرير ويطلق على كل واحد منهم اسم رئيس تحرير مساعد، وبذلك لدينا رئيس تحرير مساعد I، رئيس تحرير مساعد II، وتساعد لرئاسة التحرير مساعد I مهمة رئاسة القسم التقني. وتجدر الإشارة إلى أنه تم استحداث منصب جديد يعرف بالمستشار الإعلامي لجريدة والذي أوكل للصحفي علي ذراع⁽¹⁾، ثم نجد منسق (سكرتير) التحرير والذي تتلخص مهامه في :

- استلام المواضيع وتوزيعها على العاملين في قسم النسخ والتركيب.
- الإشراف على الصفحات بعد تركيبها ووضع اللمسات الأخيرة قبل توجيهها إلى المطبعة.
- الإشراف على الصفحة الأولى والأخيرة اللتين تعتبران واجهة الصحيفة.
- اختيار الصور بالتنسيق مع قسم التصوير، الذي يجب أن يكون مرتبطا بسكرتير التحرير، إضافة إلى التنسيق مع قسم المحفوظات (التوثيق)⁽²⁾.
- وتتفرع مديرية التحرير إلى 07 أقسام ونذكرها فيما يلي :

➤ **القسم المحلي** : وهو القسم الذي يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية، يتكون من رئيس القسم وعشرة صحفيين، مهمتهم جمع الأخبار ومتابعة مجريات الأحداث في الولايات الأخرى، وتصنيفها وترتيبها حسب الأهمية⁽³⁾.

➤ **القسم الوطني** : ويتكون من رئيس القسم وأربعة عشر صحفياً، وهو يمثل القسم السياسي المتخصص بتغطية الأحداث والأخبار الوطنية، ويعتبر العمود الفقري للصحيفة من ناحية تغطية الفعاليات السياسية الوطنية.

(1) نفس المقابلة مع السيد سليم قحاف : منسق التحرير بجريدة الشروق .

(2) محمد اللمداني: الصحافة المستقلة في الجزائر، منشورات الحبر، الجزائر، 2005، ص 47.

(3) مقابلة مع السيد أحمد عليوة : رئيس القسم المحلي بجريدة الشروق اليومي ، 27 أوت 2008 ، 14 مساءً بمقر الجريدة الكائن بالقبة القديمة، الجزائر العاصمة.

➤ **قسم الصفحات الخاصة :** يتكون من رئيس القسم وثلاثة صحفيين ويهتم هذا القسم بتغطية الأحداث الاقتصادية التي بدأت تزدهر في الجزائر، بعد توافد العديد من رجال الأعمال على الجزائر من أجل الاستثمار، مما يستدعي مواكبة هذا التحول عبر صفحات الجريدة وذلك بالرصد والتحليل.

➤ **القسم الثقافي :** يتكون من رئيس القسم وخمسة صحفيين يهتمون برصد مختلف النشاطات والتظاهرات الثقافية، وتغطية إصدار الكتب في السوق المحلية والعربية.

➤ **القسم الدولي :** يتكون من رئيس القسم وصحفيين اثنين، يعكف هذا القسم على تغطية أخبار الساعة التي تحدث في العالم فضلا عن إجراء لقاءات صحفية مع بعض الشخصيات الأجنبية (1).

➤ **القسم الرياضي :** يتكون هذا القسم من رئيس قسم وخمسة صحفيين ويعتبر من الأقسام الفاعلة والهامة في جريدة (الشروق اليومي)، يهتم بتقديم الأخبار الرياضية الوطنية بالدرجة الأولى، وبعض الأخبار الدولية، بالإضافة إلى تغطية مختلف التظاهرات الرياضية الوطنية منها والقارية والعالمية.

➤ **قسم المجتمع :** يتكون من رئيس قسم وأربعة صحفيين ويهتم بالأخبار الاجتماعية التي تهم المواطن (سكن، صحة، تعليم، شغل) إضافة إلى قضايا المرأة، وغيرها من القضايا التي تهم المجتمع الجزائري .

2- **الإدارة والمالية :** تهتم هذه المصلحة بالتسيير المالي كما تتكفل بدفع أجور العمال، ومتابعة عملية البيع والتعامل مع شركة التأمين، وكذا مصلحة الضرائب كما تدرج ضمن هذه المصلحة ثلاث مهام (2).

أ - **الإشهار :** ويعتبر الممول الوحيد للمؤسسة وهو الذي يدفع الجريدة اتجاه الاستمرارية أو التوقف، وكلما كانت صفحات الإشهار أكثر كان الوضع المالي للجريدة أفضل، وتعتمد جريدة (الشروق اليومي) على نوعين من الإشهار :

(1) جمال العيفة : الصحيفة (والمجلة) كمؤسسة إعلام واتصال، الوسيط في الدراسات الجامعية ، إعداد لجنة من الأساتذة تحت إشراف الدكتور الطاهر بن خرف الله ، دار هومة للنشر والتوزيع ، ج 14 ، 2007 ، ص 78.

(2) نفس المقابلة مع السيد سليم قحاف: منسق التحرير بالجريدة.

-الإشهار الخاص : هو الإشهار المتعلق بالمؤسسات الخاصة الوطنية أو الأجنبية، وهو تابع للوكالات الإشهارية الخاصة حيث أصبحت تملك (95%) منه، وتبقى نسبة (5%) من الإعلانات تقدم من طرف الأشخاص الذين يقصدون الجريدة بطريقة مباشرة من أجل نشر إعلاناتهم.

-الإشهار العمومي : وهذا النوع محتكر من طرف الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، وهذه الأخيرة محتكرة من طرف الدولة من أجل تمويل الجرائد العمومية مثل : الشعب، المجاهد... الخ. وذلك راجع لقلّة مقروئية هذه الجرائد، الشيء الذي يتسبب لها في مرتجعات كبيرة .

ويتم تحضير صفحات الإشهار داخل المؤسسة (الإشهار اليومي) إلا أن هناك بعض الإشهارات تأتي جاهزة إلى الجريدة في أقرص مضغوطة، كما أن هناك إشهار غير جاهز وهو ما يتطلب تصحيحه وكتابته، هذا النوع من الإشهار يأتي في الغالب من الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، وبعد الانتهاء من تحضير صفحات الإشهار يتم وضعها مع صفحات التحرير في قرص مضغوط ليتم بعد ذلك إرسالها إلى المطبعة (1).

ب - قسم التوثيق : يهتم هذا القسم بحفظ الجرائد والصور، والوثائق الخاصة بمؤسسة الشروق اليومي، وتتم هذه العملية عبر طريقتين: الطريقة التقليدية والمتمثلة في حفظ الوثائق والجرائد في شكلها الورقي، وذلك في شكل ملفات، أما الثانية فتتم في عملية إلكترونية أي حفظ المعلومات والوثائق في بنك للمعلومات.

ج - قسم التصفيف، التصحيح والترتيب: ومهمته تصفيف وتصحيح وتركيب الصحيفة قبل إرسالها إلى المطبعة، وعادة ما يعمل هذا القسم حسب مناوبات مختلفة، فهناك من يقوم بالعمل خلال فترة الصباح، وآخر مابعد الظهر وعادة ما يكون المركبون متخصصين بصفحات معينة، فهناك من يركب صفحات المحلي والثقافة و صفحات التسلية والرياضي خلال الفترة الصباحية، فيما يتم في الفترة المسائية تركيب الصفحات الدولية والوطنية والصفحة الأخيرة والأولى، وتحتوي جريدة الشروق اليومي

(1) نفس المقابلة مع السيد سليم قجاف: منسق التحرير بالجريدة .

غالبا على 32 صفحة وقد تأتي في 24 صفحة حسب حجم المادة المتوفرة . أما فيما يخص التركيبة العامة للصفحة فتكون من الشكل التالي :

➤ **الصفحة الأولى :** تحتوي على أهم حدث وطني أو دولي ويتم إخراج الصفحة الأولى وتصميمها بطريقة مميزة لجلب القارئ.

➤ **الصفحة الثانية :** تكون تحت عنوان مرصد الشروق، تخصص لمختلف الأخبار الموجزة والقصيرة والطريفة في جل الميادين السياسية والحزبية والثقافية والاقتصادية، كما تحتوي هذه الصفحة على افتتاحية يكتبها أحد الصحفيين المتمرسين

أما فيما يخص الصفحات الداخلية من 03 إلى 07، فتكون تحت عنوان الحدث وهي تختص بالأحداث الوطنية خاصة السياسية والأمنية، فيما تخصص الصفحة الثامنة والتاسعة لمنتدى الشروق، والذي يتناول مختلف القضايا الشائكة والهامة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري .

أما الصفحة العاشرة والحادي عشر فتعنون بالوسط وتخصص لمجمل أخبار ناحية الوسط. في حين تخصص الصفحة 13 للرأي، وفي الصفحة 19 نجد أخبار دولية وتعنون عادة بالعالم، أما الصفحة 21 فتكون تحت عنوان المجتمع وتشمل على مختلف الأخبار الاجتماعية، وفي الصفحات 23،24 نجد الأخبار الثقافية وعالم الكتب، أما الأخبار الرياضية فغالبا تكون في الصفحات : 27،28،29 .

أما باقي الصفحات فتخصص للإشهار، ماعدا الصفحة الأخيرة التي تُخصص إلى رسم كاريكاتوري وبعض الأخبار المتفرقة .

ولقد أصبحت جريدة (الشروق اليومي) ذات مصداقية داخلية وخارجية، وأصبحت تشكل مرجعية ليس على الجانب الوطني فقط، بل على الصعيد الدولي، وجاءت هذه المصداقية بعد بذل مجهودات جبارة من طرف نواة صلبة، تقف إلى جانب الإدارة في عملها، وتكرس مجهود هذه النواة الصلبة من أجل إعطاء وجه جديد لجريدة ناشئة بدأت تشق طريقها بقوة وصلابة في السوق الإعلامية الجزائرية .

ولقد حققت (الشروق اليومي) نقلة نوعية من خلال تضافر الجهود بين صحفيين ومراسلين وإداريين ومصالح الإشهار والتقني والتوزيع، وهذا ما أهلها لتتبوأ الصدارة من حيث المقروئية والسحب في الجزائر (1).

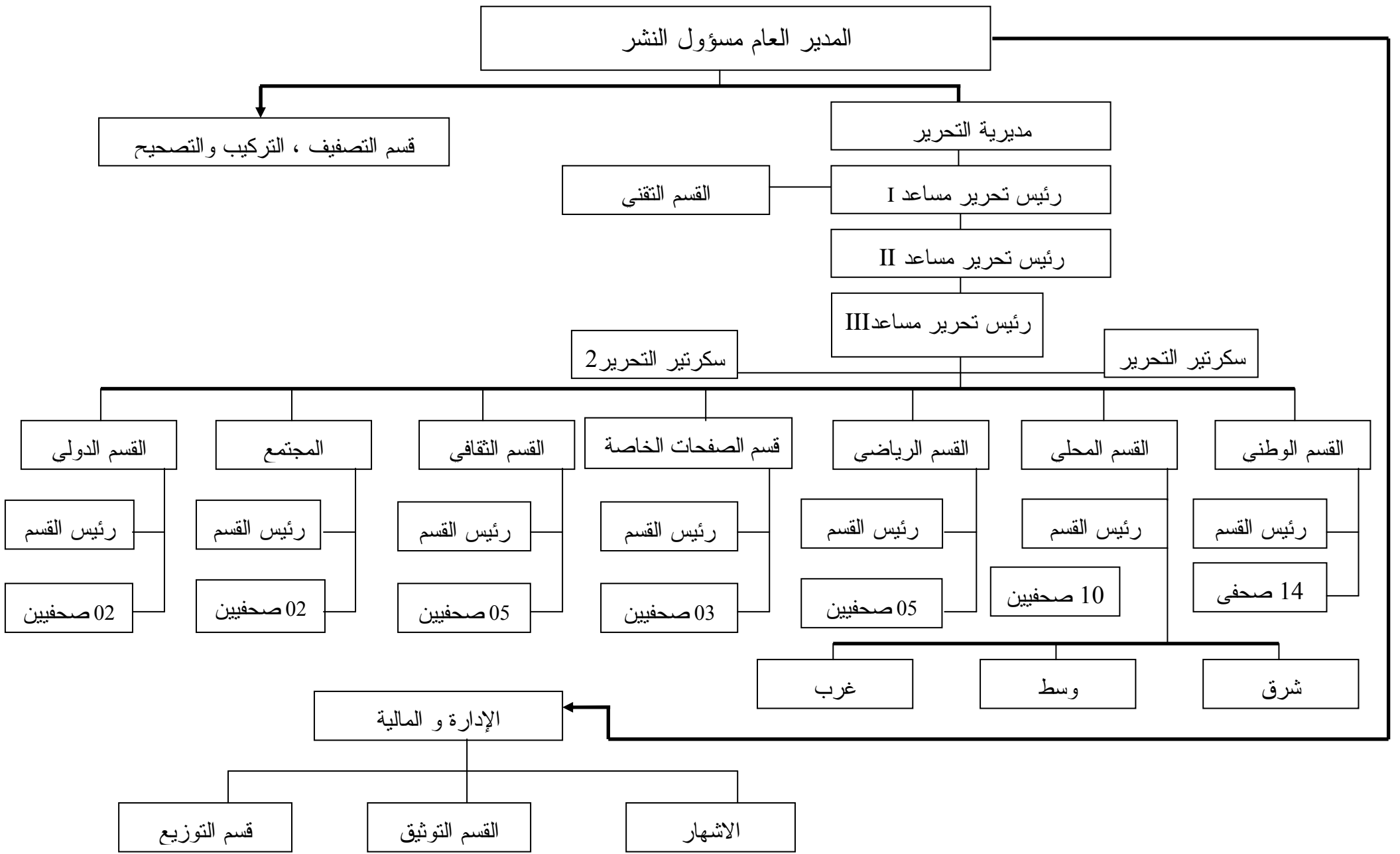
لعل هذا مآدى إلى وجود مضايقات كان آخرها تلك التي تعرضت لها الجريدة في أواخر شهر أكتوبر 2006، حيث قام العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية برفع دعوى قضائية ضد صحيفة الشروق اليومي، تعتبر القضية الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة الجزائرية، حيث اتهمت الجريدة بالمساس بأمن الدولتين وحسن العلاقات بينهما، أي (الجزائر وليبيا) وجاءت هذه الدعوة إثر نشر صحيفة (الشروق اليومي) تحقيقاً صحفياً بتوقيع الصحفية نائلة برحال حول ملف " التوارق وأكذوبة الدولة الوهمية التي دعى إليها الرئيس الليبي بالصحراء الكبرى " (2).

ولإشارة فجريدة (الشروق اليومي) انتهجت مؤخراً سياسة التمويل لبعض الأندية الجزائرية كمولودية الجزائر، ونصر حسين داي، ولعل أهم مشروع تسعى الجريدة لتحقيقه هو بلوغ المليون نسخة وذلك لتكريس مبادئ الإعلام الجاد والهادف، وعملاً بشعار الجريدة، رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب (3).

(1) جمال لعلمي : الشروق بالقراء وللقراء ، مفاتيح النجاح وسر التفوق، الشروق اليومي ، 02 نوفمبر 2008، العدد 2445، ص 32.

(2) جمال لعلمي : اليوم تنطلق محاكمة القذافي ضد الشروق اليومي ، الشروق 31 أكتوبر 2006 ، العدد 1829، ص 3.

(3) نفس المقابلة مع السيد سليم قحاف : سكرتير التحرير بجريدة الشروق اليومي .



الهيكل التنظيمي لجريدة الشروق اليومي

III.2. التحليل الكمي:

هو أحد أهم مراحل تحليل المضمون حيث يستعين الباحث بالطرق والأساليب الإحصائية قصد تحويل محتوى المادة الإعلامية إلى وحدات قابلة للعد والقياس.

التحليل الكمي بتصنيف المحتوى وتحديد الفئات ووحدات التحليل ولعل هذه المرحلة توفر أفضل السبل إلى تحقيق الموضوعية والدقة في التحليل وإمكانية التحقق من ثبات النتائج، وسعيًا لذلك اتجهنا نحو الاستخدام الكمي لتحليل عينة الدراسة.

1- الجانب الشكلي

1.1- فئة المساحة

1.1.1- المساحة الإجمالية والمساحة المطبوعة:

تسعى كل وسيلة إعلامية لتجسيد خصوصياتها وإبراز تمايزها من خلال الاهتمام الذي توليه إلى حدث أو موضوع معين، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال المساحة المخصصة لهذا الحدث وذلك وفق سياستها التحريرية وتعبيرا عن موقفها من الحدث بالتأييد أو الرفض أو الحياد.

انطلاقا من استقرار بيانات الجدول رقم (08) يتبين أن لكل عدد مساحة إجمالية ومساحة خاصة به، وبعد قياسنا لإجمالي أعداد صحيفة (الشروق اليومي) الخاصة بالعينة المدروسة، تحصلنا على مساحة إجمالية تقدر ب1767492.5سم² علما أن الصحيفة من الحجم المتوسط وتحتوي في أغلب أيام السنة على 32 صفحة ماعدا في بعض الأعداد يقدر عدد صفحاتها 24 صفحة.

أما المساحة المطبوعة خلال ال (63) عدداً فقدرت ب (888861.32سم²) أي بنسبة (50.28%) من المساحة الكلية ويعني الباحث بالمساحة المطبوعة هي مجموع المساحة الإجمالية لـ (63) عدداً ناقص الإعلانات الإخبارية والخدمات، وقد كانت أكبر نسبة مساحة مطبوعة في العدد (1675) الصادر يوم 23 أفريل 2007 بنسبة (67.99%) التي تزامنت مع توقيف تسع عشرة حرقاً بسواحل عنابة وكانت من بينهم فتاة في التاسع عشر من عمرها.

وتلاه بمساحة أقل في المرتبة الثانية العدد رقم (2170) الصادر يوم 10 ديسمبر 2007 بنسبة (64.78%) الذي تزامن مع انطلاق التربص التكويني حول الهجرة غير الشرعية المنظم من طرف شرطة الحدود الجزائرية، الذي جاء كنتيجة لمشروع مشترك جزائري- فرنسي للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرة الميدانية والتقنية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وجاء العدد رقم (2142) الصادر في 07 نوفمبر 2007 في المرتبة الثالثة بنسبة (63.28%)، أما المرتبة الرابعة فكانت للعدد 2051 الصادر في 22 جويلية 2007 بنسبة (62.92%)، والذي أورد موضوعاً يتعلق بـ: توقيف عشرة مهاجرين جزائريين من طرف حرس السواحل الإسبانية.

أما أصغر نسبة مساحة مطبوعة فكانت في العدد رقم (2097) الصادر يوم 13 سبتمبر 2007 بنسبة (28.70%)، والتي كانت عبارة عن خبر فقدان ابن عم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد منذ ثمانية أشهر رفقة ستة من أصدقائه في البحر، ومطالبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للتدخل لدى السلطات التونسية لمعرفة مصير ابنهم المفقود.

النسبة المئوية (%)	المساحة المطبوعه (متر ²)	المساحة الإجمالية (متر ²)	العدد
%46.89	13927.17	29700	1880
%49.00	14554.82	29700	1882
%48.05	10708.33	22282.5	1883
%56.86	12705.69	22342.5	1888
%31.68	7079.14	22340	1890
%51.92	11631.41	22400	1891
%51.24	15225.66	29710	1893
%56.60	12648.73	22345	1898
%56.44	16714.91	29615	1915
%47.89	14262.44	29777.5	1919
%59.59	17747.17	29777.5	1920
%54.95	12273.09	22335	1922
%51.70	15398.18	29780	1935
%50.37	11225.07	22282.5	1937
%60.11	13361.62	22225	1938
%56.91	16938.91	29760	1963
%61.03	18073.47	29612.5	1972
%67.99	20135.87	29615	1975
%46.24	13698.93	29622.5	1981
%51.69	15309.29	29612.5	1984
%42.99	12736.07	29625	1992
%41.22	12212.07	29625	2003
%45.12	13364.67	29617.5	2004
%55.82	16535.21	29620	2016
%44.94	13316.03	29627.5	2018
%45.39	13449.27	29627.5	2024
%50.64	14845.77	29315	2035
%48.77	14448.78	29625	2036
%53.16	15538.18	29227.5	2041
%49.04	14530.62	29630	2043
%43.48	12711.35	29235	2045
%44.16	12903.56	29220	2048
%62.92	18244.17	28992.51	2051
%48.16	13886.02	28832.5	2054
%47.61	14107.31	29625	2056
%47.38	14075.59	29705	2059
%50.14	14775.21	29467.5	2063
%51.44	15240.43	29622.5	2069
%50.79	15049.11	29625	2073
%53.58	15744.89	29385	2074
%49.67	14639.86	29470	2076
%51.02	15113.55	29622.5	2078
%53.23	11864.31	22287.5	2087
%57.24	16774.44	29305	2095
%28.70	8456.71	29457.5	2097
%46.39	13670.69	29465	2101
%39.30	11670.69	29625	2103
%32.93	9749.68	29600	2108
%42.02	12448.96	29625	2113
%44.17	13087.49	29625	2115
%46.79	10398.23	22220	2125
%38.27	11339.99	29625	2130
%49.93	14791.93	29622.5	2131
%63.28	18745.94	29620	2142
%50.23	14879.94	29620	2144
%56.48	16733.07	29625	2149
%59.06	13124.08	22222.5	2151
%59.30	13179.74	22222.5	2157
%64.78	19136.22	29540	2170
%52.05	15499.11	29775	2174
%50.01	14728.73	29447.5	2176
%56.17	16637.29	29617.5	2179
%48.96	10854.03	22167.5	2185
% 50.28	88.328861	1767492.5	المجموع

2.1.1 - المساحة المطبوعة ومساحة الموضوع الإجمالية:

لقد اختلفت المساحة المخصصة لموضوع الهجرة غير الشرعية (الحرقاة) من عدد لآخر، فأكبر نسبة كانت في العدد رقم (2103) الصادر يوم 20 سبتمبر 2007 وقد قدرت بـ(11.30%)، والذي كان عبارة عن تحقيق مطول قام به مراسل الصحيفة بولاية عنابة، عن مركز اعتقال المهاجرين غير الشرعيين بجزيرة لومبادوزا الإيطالية حيث وقف المراسل على معالم المعاناة التي يعانيتها "الحرقاة"، من خلال شهادات حية لشباب "حرقاة" عادوا من هذا المركز، وتحدث فيه عن الاستتكار الواسع لعدد من السياسيين للسياسة اللا إنسانية للحكومة الإيطالية التي سمحت بإنشاء هذه المحتشدات اللاإنسانية على أراضيها.

أما المرتبة الثانية ففي العدد رقم (1891) الصادر يوم 15 جانفي 2007 بنسبة تقدر بـ (07.84%)، وتناول هذا العدد تحقيقاً صحفياً حول هستيريا "الحرقاة" التي انتقلت من غرب إلى شرق البلاد، حيث نقل اعترافات لمهاجرين غير شرعيين سبق لهم أن ذاقوا مرارة "الحرقاة".

أما المرتبة الثالثة من نصيب العدد رقم (2003) الصادر بتاريخ 27 ماي 2007 بنسبة (07.47%) وكانت عبارة عن تحقيق لصحفية الشروق بالعاصمة، حيث نقلت تصريحات لمهاجرين غير شرعيين لم يسعفهم الحظ للوصول إلى الضفة الأخرى.

أما أصغر نسبة فجاءت في العدد رقم (1893) الصادر في 17 جانفي 2007 والتي قدرت بـ(0.23%)، وكانت عبارة عن خبر توقيف لعشرة حرقاة بعرض شواطئ عنابة من طرف حرس السواحل الجزائرية، أما باقي نسب المساحة المخصصة للموضوع فقد اختلفت من عدد لآخر، غير أن الملاحظ أن نسب شهري أكتوبر ونوفمبر كانت مرتفعة عن باقي الأشهر الأخرى، إذ نجد العدد 2157 الصادر يوم 25 نوفمبر 2007 نسبه تقدر بـ(70.01%)، والعدد 2115 الصادر يوم 04 أكتوبر 2007 نسبه (69.10%)، والتي تزامنت مع تنامي عدد رحلات الحرقاة سواء بالناحية الغربية أو الشرقية للوطن، مما أدى بالصحيفة إلى توسيع اهتمامها بالموضوع.

النسبة المئوية (%)	المساحة المطبوعه (م ²)	مساحة الموضوع (م ²)	العدد
% 0.71	100	13927.17	1880
% 2.21	323	14554.82	1882
% 0.97	103.95	10708.33	1883
% 2.38	303.37	12705.69	1888
% 2.80	198.86	7079.14	1890
% 7.84	912.5	11631.41	1891
% 0.23	36	15225.66	1893
% 1.20	152.8	12648.73	1898
% 0.88	147.6	16714.91	1915
% 2.18	311.85	14262.44	1919
% 1.78	316.16	17747.17	1920
% 1.98	244.2	12273.09	1922
% 0.38	59.8	15398.18	1935
% 1.11	124.95	11225.07	1937
% 0.62	84.15	13361.62	1938
% 0.98	100	16938.91	1963
% 0.34	323	18073.47	1972
% 1.66	103.95	20135.87	1975
0.94%	303.37	13698.93	1981
% 1.86	198.86	15309.29	1984
% 1.16	912.5	12736.07	1992
7.47%	36	12212.07	2003
% 2.96	152.8	13364.67	2004
% 2.57	147.6	16535.21	2016
% 1.19	311.85	13316.03	2018
% 0.76	316.16	13449.27	2024
% 0.82	244.2	14845.77	2035
% 1.70	59.8	14448.78	2036
% 1.17	124.95	15538.18	2041
% 1.21	84.15	14530.62	2043
% 3.48	100	12711.35	2045
% 2.51	323	12903.56	2048
% 0.67	122.85	18244.17	2051
% 2.31	321.06	13886.02	2054
% 4.80	677.92	14107.31	2056
% 0.25	36.5	14075.59	2059
% 1.76	261.34	14775.21	2063
% 1.47	224.64	15240.43	2069
% 0.76	114.84	15049.11	2073
% 0.91	144.8	15744.89	2074
% 1.01	148.5	14639.86	2076
% 1.05	160.2	15113.55	2078
% 1.36	162	11864.31	2087
% 2.46	413.94	16774.44	2095
1.89%	160.2	8456.71	2097
% 4.55	622.66	13886.02	2101
% 11.30	1316.42	14107.31	2103
% 4.05	395.4	14075.59	2018
% 0.84	105.39	14775.21	2113
% 6.91	905	15240.43	2115
% 5.12	532.8	15049.11	2125
% 3.21	364.36	15744.89	2130
% 2.61	386.28	14639.86	2131
% 1.25	235.2	15113.55	2142
% 2.42	360.24	11864.31	2144
% 5.33	892.1	16774.44	2149
% 4.72	619.65	8456.71	2151
% 7.01	925	13179.74	2157
% 0.96	184.51	19136.22	2170
% 1.51	234.78	15499.11	2174
% 1.29	190.72	14728.73	2176
% 1.00	166.38	16637.29	2179
% 0.95	103.4	10854.03	2185
% 2.19	19506.63	88.328861	المجموع

2.1 - فئة العناصر التبوغرافية:

1.2.1 - النصوص: لكي تحقق الصحيفة وظيفتها الإعلامية تحرص على عملية التحرير الصحفي، التي تعكف على نقل الواقع بمختلف الأجناس الصحفية، ومن خلال المادة التحريرية للصحيفة يمكن معرفة خطها الافتتاحي والاتجاه الذي تصب فيه، ولهذا الغرض اخترنا النصوص كأول عنصر من العناصر التبوغرافية لحساب مساحتها المخصصة لموضوع الهجرة غير الشرعية (الحراقة).

وقد قدرت نسبة المساحة المخصصة للنصوص في كل الأعداد بـ(71.50%) من المساحة الكلية للموضوع.

أما أكبر نسبة فجاءت في العدد رقم (2185) الصادر يوم 30 ديسمبر 2007 بنسبة (94.59%)، وهو يمثل آخر عدد في عينة البحث والذي كان عبارة عن حوصلة شاملة لعمليات توقيف الحراقة وانتشال جثثهم لعام 2007.

أما أصغر نسبة مساحة مخصصة للنصوص فكانت في العدد رقم (2103) الصادر يوم 20 سبتمبر 2007، حيث قدرت النسبة بـ(41.51%) واهتم هذا العدد بتحقيق عن مركز اعتقال الحراقة بجزيرة لامبيدوزا الإيطالي، ووقف صاحب التحقيق على حجم المعاناة التي يكابدها الحراقة المعتقلون بهذا المركز أما باقي النسب فتراوحت بين (44.63%) و (94.07%).

جدول رقم (10) : بوضوح نسبة مساحة التصوص من مجموع المساحة المخصصة للموضوع

النسبة المئوية (%)	مساحة التصوص (م ²)	مساحة الموضوع (م ²)	العدد
%88	88	100	1880
% 75.34	243.38	323	1882
% 72.94	75.83	103.95	1883
% 84.22	255.52	303.37	1888
% 91.25	181.46	198.86	1890
% 64.19	585.78	912.5	1891
% 72.22	26.55	36	1893
% 87.90	134.32	152.8	1898
% 82.07	121.15	147.6	1915
% 80.25	250.28	311.85	1919
% 87.58	276.9	316.16	1920
% 86.73	211.8	244.2	1922
% 84.61	50.06	59.8	1935
% 86.25	107.78	124.95	1937
% 83.95	70.65	84.15	1938
% 86.49	143.67	100	1963
% 83.21	51.03	323	1972
% 51.14	171.73	103.95	1975
% 94.07	121.05	303.37	1981
% 66.21	176.18	198.86	1984
% 89.05	131.8	912.5	1992
% 58.45	533.41	36	2003
% 62.32	264.83	152.8	2004
% 85.02	362.22	147.6	2016
% 62.32	264.83	311.85	2018
% 85.25	135.33	316.16	2024
% 88.35	91.05	244.2	2035
% 88.65	108.75	59.8	2036
% 70.54	173.51	124.95	2041
% 84.74	150	84.15	2043
% 61.25	112.28	100	2045
% 74.31	328.77	323	2048
% 93.04	114.03	122.85	2051
% 45.40	145.78	321.06	2054
% 66.91	453.64	677.92	2056
% 82.19	30	36.5	2059
% 63.60	166.22	261.34	2063
% 90.11	202.43	224.64	2069
% 77.79	89.34	114.84	2073
% 80.04	115.09	144.8	2074
% 86.06	127.08	148.5	2076
% 90.16	144.45	160.2	2078
% 90.83	147.15	162	2087
53.79%	222.66	413.94	2095
% 89.98	144.15	160.2	2097
% 44.63	277.95	622.66	2101
% 41.51	546.45	1316.42	2103
% 72.32	285.99	395.4	2018
% 86.53	91.02	105.39	2113
% 72.64	657.42	905	2115
% 87.48	466.14	532.8	2125
% 49.29	179.62	364.36	2130
% 64.83	250.43	386.28	2131
% 57.79	135.93	235.2	2142
% 76.82	276.77	360.24	2144
% 94.01	838.68	892.1	2149
% 57.86	358.58	619.65	2151
% 87.44	808.91	925	2157
% 60.86	112.31	184.51	2170
% 63.66	149.48	234.78	2174
% 87.04	166.02	190.72	2176
% 90.72	150.95	166.38	2179
% 94.59	97.81	103.4	2185
% 71.50	13947.62	19506.63	المجموع

2.2.1- العناوين: يعد العنوان بمثابة مدخل حقيقي للموضوع، وهو النافذة التي نطل منها على الصحف، ولكي تحقق الصحيفة وظيفتها الإعلامية تحرص على اختيار عناوينها بشكل يتفق مع أسلوبها الإخراجي وطابعها التبوغرافي في إطار السياسة التحريرية التي تتبعها، ويتضح اهتمام الجريدة بموضوع الهجرة غير الشرعية من خلال ما خصصته لهذا الموضوع من عناوين بارزة وما أعطته من مساحة لها، ومن خلال الجدول رقم (11) يتضح مدى إعطاء جريدة (الشروق اليومي) من أهمية لهذا الموضوع حيث خصصت (2580.93سم²)، من المساحة الإجمالية للموضوع المقدرة بـ(19506.63سم²) لتمثل بذلك نسبة (13.23%) ويبين الجدول أيضا أن نسبة مساحة العناوين كانت متقاربة في كل من شهري فيفري ومارس، إلا أن أعلى نسبة من مساحة العناوين المخصصة لموضوع الهجرة غير الشرعية (الحراثة) والتي بلغت (47.27%) سجلت بالعدد رقم (1975) الصادر يوم 23 أبريل 2007، والذي تعرض إلى عملية توقيف ثمانية عشر حراثاً من بينهم فتاة من طرف الوحدة الإقليمية لحرس السواحل بعنابة وكلهم من جنسية جزائرية.

أما في المرتبة الثانية ف جاء العدد رقم (2130) الصادر يوم 24 أكتوبر 2007 بنسبة (38.21%) الذي تزامن مع خطاب السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة لقائه مع ولاية الجمهورية يوم 23 أكتوبر 2007 وتأكيد على أن ظاهرة الحراثة هي نتيجة إخفاق سياسات الحكومة، وطالبها بتحسين أدائها لتقليل الهوة بين المواطن والإدارة وخاصة فئة الشباب بحيث لم يعد المحيط الاجتماعي ولا البيئة الاجتماعية يؤديان دورهما الإدماجي، الأمر الذي خلق مسارات فردية متذبذبة على الدوام، بما طبع وضع الشباب بالهشاشة وأدى إلى فقدان الثقة في أجهزة اتخاذ القرارات العمومية، أما أقل نسبة فكانت في العدد رقم (2157) الصادر يوم 10 ديسمبر 2007، والتي قدرت بـ(1.73%) والذي كان عبارة عن روبرتاج حول "الحراثة" الذين عادوا من مراكز الحجز بإسبانيا، والذين كشفوا عن ظروف الاحتجاز المذلة التي تعرضوا لها من طرف السلطات الإسبانية في مراكز الشرطة ومراكز الإيواء.

النسبة المئوية (%)	مساحة الغاوين (هـ)	مساحة الموضوع (هـ)	العدد
11.25%	11.25	100	1880
09.29%	30.02	323	1882
26.46%	27.54	103.95	1883
15.77%	47.85	303.37	1888
08.74%	23.37	198.86	1890
07.21%	65.88	912.5	1891
26.25%	09.45	36	1893
12.09%	18.48	152.8	1898
17.92%	26.45	147.6	1915
19.74%	61.57	311.85	1919
12.41%	39.26	316.16	1920
13.26%	32.04	244.2	1922
15.38%	09.02	59.8	1935
13.74%	17.17	124.95	1937
16.04%	13.05	84.15	1938
13.50%	22.44	100	1963
16.78%	10.35	323	1972
47.27%	116.75	103.95	1975
05.22%	07.65	303.37	1981
12.36%	32.89	198.86	1984
10.94%	16.02	912.5	1992
09.66%	88.02	36	2003
16.35%	64.75	152.8	2004
10.79%	46	147.6	2016
14.74%	23.04	311.85	2018
11.64%	12.00	316.16	2024
11.34%	13.92	244.2	2035
10.42%	25.65	59.8	2036
14.30%	26.22	124.95	2041
15.25%	27	84.15	2043
15.05%	66.61	100	2045
07.19%	23.31	323	2048
05.95%	07.31	122.85	2051
37.67%	120.96	321.06	2054
14.96%	101.44	677.92	2056
17.80%	06.05	36.5	2059
09.43%	24.65	261.34	2063
09.88%	22.21	224.64	2069
22.20%	25.05	114.84	2073
19.95%	28.09	144.8	2074
13.93%	20.07	148.5	2076
09.83%	15.75	160.2	2078
09.16%	14.85	162	2087
31.68%	131.14	413.94	2095
08.73%	14.00	160.2	2097
17.54%	109.25	622.66	2101
13.04%	171.72	1316.42	2103
07.79%	30.84	395.4	2018
12.61%	13.29	105.39	2113
06.28%	56.88	905	2115
08.10%	43.02	532.8	2125
38.21%	110.05	364.36	2130
14.82%	57.28	386.28	2131
11.09%	26.01	235.2	2142
07.28%	26.24	360.24	2144
05.98%	53.42	892.1	2149
30.86%	191.23	619.65	2151
01.73%	16.05	925	2157
02.60%	04.08	184.51	2170
13.07%	23.22	234.78	2174
12.95%	24.07	190.72	2176
11.07%	18.43	166.38	2179
05.40%	05.59	103.4	2185
13.23%	2580.93	19506.63	المجموع

3.2.1- الصور: للصورة دور هام في عملية بناء الصحيفة، فهي إضافة إلى أنها عنصر إضافي يدعم الحدث، فهي أيضا عنصر جمالي يكسر الجمود من على الصفحة، والصورة اليوم تشارك المادة التحريرية وتتفاعل معها لتقديم خدمة صحفية متكاملة إلى القارئ الذي لم يعد يقنع بمجرد القراءة عن الأحداث وإنما يريد معاشتها، ونكشف من خلال الجدول رقم (12) أن نسب مساحة الصورة تباينت من عدد لآخر ونجدها تتعدم في خمسة وثلاثين عددا، ونستطيع أن نرجع ذلك إلى عدم توفر صورة حية لمختلف عمليات الإنقاذ والتوقيف، وانتشار جثث الحرائق، التي تتم معظمها في عرض البحر، لذلك جاءت جلها عبارة عن أخبار، ونجد أعلى نسبة قدرت ب(45.44%) كانت في العدد رقم (2103) الصادر يوم 20 سبتمبر 2007. الذي تحدث عن معانات الحرائق المعتقلين في مركز لامبيدوزا الإيطالي وجاء هذا التحقيق مرفقا بصور شباب يمتطون قوارب الموت.

يليه العدد رقم (2101) الصادر يوم 18 سبتمبر 2007 بنسبة تقدر ب(37.81%)، وهو عبارة عن حصيلة لمصالح الهجرة وحرس السواحل الإيطاليين خلال الفترة الممتدة بين شهري ماي و أوت 2007، والتي سجلت أكثر من ألفي قتيل وألف ومائتي مفقود بسواحلها، والتي كان من بينهم مئات الحرائق الجزائريين، وذيل كاتب المقال بصورة كبيرة لحرس السواحل الإيطالية في إحدى عمليات الإنقاذ، أما المرتبة الثالثة فعادت للعدد رقم 2170 الصادر يوم 10 ديسمبر 2007 بنسبة تقدر ب(32.19%) والتي كانت عبارة عن صورة كاريكاتورية لمهاجر غير شرعي داخل قنينة مغلقة رمت بها الأمواج إلى الشاطئ.

جدول رقم (12) : يوضح نسبة مساحة الصور من مجموع المساحة المخصصة للموضوع

النسبة المئوية (%)	مساحة الصورة (سم2)	مساحة الموضوع (سم2)	العدد
% 0.00	0.00	100	1880
% 15.35	49.06	323	1882
% 0.00	0.00	103.95	1883
% 0.00	0.00	303.37	1888
% 0.00	0.00	198.86	1890
% 28.58	260.84	912.5	1891
% 0.00	0.00	36	1893
% 0.00	0.00	152.8	1898
% 0.00	0.00	147.6	1915
% 0.00	0.00	311.85	1919
% 0.00	0.00	316.16	1920
% 0.00	0.00	244.2	1922
% 0.00	0.00	59.8	1935
% 0.00	0.00	124.95	1937
% 0.00	0.00	84.15	1938
% 0.00	0.00	100	1963
% 0.00	0.00	323	1972
% 14.08	47.03	103.95	1975
% 0.00	0.00	303.37	1981
% 21.42	57	198.86	1984
% 0.00	0.00	912.5	1992
% 31.87	290.89	36	2003
% 16.72	66.24	152.8	2004
% 04.17	17.78	147.6	2016
% 0.00	0.00	311.85	2018
% 0.00	0.00	316.16	2024
% 0.00	0.00	244.2	2035
% 19.02	46.08	59.8	2036
% 24.44	44.08	124.95	2041
% 0.00	0.00	84.15	2043
% 10.62	47	100	2045
% 13.53	43.86	323	2048
% 0.00	0.00	122.85	2051
% 16.91	54.32	321.06	2054
% 18.12	122.84	677.92	2056
% 0.00	0.00	36.5	2059
% 26.96	70.47	261.34	2063
% 0.00	0.00	224.64	2069
% 0.00	0.00	114.84	2073
% 0.00	0.00	144.8	2074
% 0.00	0.00	148.5	2076
% 0.00	0.00	160.2	2078
% 0.00	0.00	162	2087
% 14.52	60.14	413.94	2095
% 0.00	0.00	160.2	2097
% 37.81	235.46	622.66	2101
% 45.44	598.25	1316.42	2103
19.87%	78.57	395.4	2018
% 0.00	0.00	105.39	2113
% 21.07	190.07	905	2115
% 04.40	23.46	532.8	2125
% 20.49	74.69	364.36	2130
% 20.34	78.57	386.28	2131
% 28.45	66.93	235.2	2142
% 15.88	57.23	360.24	2144
% 0.00	0.00	892.1	2149
% 11.27	69.84	619.65	2151
% 10.81	100.04	925	2157
% 32.19	59.04	184.51	2170
% 26.44	62.08	234.78	2174
% 0.00	0.00	190.72	2176
% 0.00	0.00	166.38	2179
% 0.00	0.00	103.4	2185
% 15.25	2975.1	19506.63	المجموع

الجدول رقم (13): يوضح فئة موقع المادة الصحفية

النسبة المئوية	الصفحة الأخيرة	النسبة المئوية	الصفحات الداخلية	النسبة المئوية	الصفحة الأولى	موقع النشر / الموضوع
%0.99	01	%28.71	29	%8.91	09	توقيف المهاجرين غير الشرعيين
%0.99	01	%7.92	08	%5.94	06	إنقاذ الحرائقة
-	-	%3.96	04	%2.97	03	إنتشال جثث الحرائقة
-	-	%7.92	08	%3.96	04	شبكات الهجرة غير الشرعية
-	-	%5.94	06	%2.97	03	مكافحة الهجرة غير الشرعية
-	-	%8.91	09	%3.96	04	الحرائقة المفقودون
-	-	%3.96	04	%1.98	02	أخرى
%1.98	2	%67.32	68	%30.69	31	المجموع

3.1 - فئة موقع المادة الصحفية : تشير بيانات الجدول رقم (13) أن موضوعات توقيف المهاجرين غير الشرعيين احتلت المرتبة الأولى في الصفحة الأولى بواقع تسعة تكرارات، وتلاه موضوعات إنتشال جثث الحرائقة بستة تكرارات، من مجموع موضوعات ظاهرة الهجرة غير الشرعية في صحيفة الدراسة، وكان في المرتبة الثالثة في الصفحة الأولى موضوعات كل من شبكات الهجرة غير الشرعية والحرائقة المفقودين بواقع أربعة تكرارات لكل موضوع .

أما المرتبة الرابعة فجاءت مناصفة بين موضوعات انتشار جثث الحرقاة
وموضوعات مكافحة الهجرة غير الشرعية بواقع ثلاثة تكرارات، وتلاها في المرتبة الأخيرة
للصفحة الأولى الموضوعات الأخرى بواقع تكرارين.
أما في الصفحات الداخلية والتي أخذت أغلبية موضوعات الهجرة غير الشرعية فقد احتلت
كذلك موضوعات توقيف المهاجرين غير الشرعيين مركز الصدارة بواقع تسعة وعشرين
تكراراً. وجاء في المركز الثاني موضوعات الحرقاة المفقودين بواقع تسعة تكرارات
وتساوت موضوعات إنقاذ الحرقاة وموضوعات شبكات الهجرة غير الشرعية بواقع
ثمانية تكرارات، وتلاها في المركز الرابع موضوعات مكافحة الهجرة غير الشرعية
بواقع ستة تكرارات، وجاءت موضوعات انتشار جثث الحرقاة والموضوعات الأخرى
في المرتبة الأخيرة بواقع أربعة تكرارات، من مجموع الموضوعات المتعلقة بظاهرة
الهجرة غير الشرعية (الحرقاة).
وفي الصفحة الأخيرة تساوت كل من موضوعات توقيف الحرقاة وموضوعات إنقاذ
الحرقاة بواقع موضوع واحد فقط، وانعدمت فيها بقية الموضوعات.

الجدول رقم(14): يوضح نسبة أيام التغطية

النسبة المئوية%	العدد	أيام التغطية
12.70%	08	جانفي
06.35%	04	فيفري
04.76%	03	مارس
06.35%	04	أفريل
06.35%	04	ماي
04.76%	03	جوان
15.87%	10	جويلية
09.52%	06	أوت
09.52%	06	سبتمبر
07.94%	05	أكتوبر
07.94%	05	نوفمبر
07.94%	05	ديسمبر
100%	63	المجموع

4.1 - فئة أيام التغطية: انطلاقاً من استقراء بيانات الجدول رقم (14) يتضح بأن الباحث قام بتقسيم الفترة المدروسة على أساس شهري وهذا بغية تسهيل الدراسة لا غير، ولأن فترة الدراسة المتناولة في بحثنا هذا هي سنة، تحصلنا على اثني عشر شهراً، وأهم ما عكسه الجدول هو أن تغطية صحيفة (الشروق اليومي) لموضوع الهجرة غير الشرعية (الحراقة) خلال الفترة المحددة للبحث كان متقارباً حيث بلغت أعلى نسبة (15.87%) كانت في شهر جويلية ويرجع ذلك لكونه من أكثر أشهر السنة من حيث عدد رحلات الحراقة باتجاه الضفة الأخرى، ويعود ذلك إلى عوامل مناخية (هدوء أمواج البحر، انعدام العواصف البحرية، حرارة الطقس) بالإضافة إلى كون شهر جويلية فترة عطلة للطلبة.

أما أدنى نسبة فعادت لفترة جوان إذ انخفضت فيه نسبة التغطية إلى (3.84%) وقد يعود هذا الانخفاض إلى تركيز واهتمام الجريدة بالامتحانات النهائية السنوية (شهادة التعليم الابتدائي، شهادة التعليم الأساسي، شهادة البكالوريا)، بالإضافة إلى أن هذا الشهر يعتبر بمرحلة تحضير الهجرة، التي تبدأ في شهر جويلية و أوت.

ونقول بأن أسباب هذا التقارب والانخفاض في النسب يعود إلى أن فترة الحدث (الظاهرة) ممتدة على طول السنة بالإضافة إلى كونها مستمرة حيث أن تداعياتها وأثارها قائمة إلى يومنا هذا، وبالتالي فإن تغطية الصحيفة له كان على امتداد هذه الفترة كلها، مما يعكس تتبع الصحيفة لتطورات هذه الظاهرة.

جدول رقم (15): يوضح فئة الأنواع الصحفية

النسبة المئوية %	العدد	الأنواع الصحفية
% 68.32	69	الخبر
% 21.78	22	التقرير
% 0.99	01	المقال التحليلي
%1.98	02	التعليق
%1.98	02	الحوار الصحفي
%1.98	02	التحقيق
%2.97	03	الريبورتاج
%100	101	المجموع

5.1 - فئة الأنواع الصحفية:

إن التنافس الإعلامي بين الصحف ولد اهتماما متزايدا بالأحداث والقضايا والظواهر، هذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى أنواع صحفية دون أخرى للكشف عن خلفيات الأحداث والمتابعات الإخبارية اليومية، والتعبير عن المواقف والآراء إتجاه الأحداث التي لا تكاد تتوقف على مدار الساعة، وتختلف هذه الأجناس الصحفية بين الإخبارية والاقتصادية وأخرى فكرية (الرأي)، وتفيد هذه الأنواع الفنية التحريرية في التعرف على القيمة التي تمنحها الجريدة للموضوع، ومن هذا المنطلق تناولنا طبيعة الأنواع الصحفية المستخدمة من قبل جريدة الشروق اليومي في مادة التحليل لمعرفة مدى اهتمامها بالموضوع، وانطلاقا في ذلك من التعريفات التالية للأنواع الصحفية:

الخبر: هو الذي يصف بدقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد ممكن من القراء وهي تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع وترقيته (1).

التقرير الصحفي: التقرير الصحفي هو مادة صحفية تسرد بدون تعليق معلومات أساسية خاصة بحدث ما (2).

المقال التحليلي: وهو أبرز فنون الرأي وأكثرها تأثيرا، حيث يقدم التحليل العميق لأهم القضايا والأحداث والظواهر، ويتناولها بالتفصيل ويربط بينها وبين غيرها من أحداث وقضايا وظواهر أخرى في الماضي والحاضر فيسبر أغوارها ويستشرف المستقبل من خلالها (3).

التعليق الصحفي: مادة صحفية معبرة عن حكم الصحفي الشخصي، وهذا عكس الخبر الذي يجب أن يكون مقيدا بالموضوعية بشكل حرفي (4).

الحوار الصحفي: هو استضافة شخصية من الشخصيات وطرح عليها مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على أجوبة محددة (5).

(1) فاروق أبو زيد: "فن الخبر الصحفي"، عالم الكتب القاهرة، ط4، سنة 2000، ص37.

(2) نصر الدين لعياضي: إقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 13.

(3) نعمات أحمد نعمات: فنون التحرير الصحفي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 87.

(4) نصر الدين العياضي، مرجع سابق، ص 22

(5) محمد لعقاب: مرجع سابق، ص 130.

التحقيق: هو معالجة صحفية معمقة لواقعة أو قضية أو ظاهرة أو مشكلة مثارة على المستوى العام، يهدف إلى تعريف القارئ بأسبابها أو عوامل ظهورها، والكيفية التي ظهرت أو حدثت بها (1).

الريبورتاج: هو مجموعة مواد صحفية إخبارية، ينتقي الصحفي عناصرها من المكان الذي جرت فيه الحادثة. سواء أثناء وقوعها، أو من أفواه من شاهدها مباشرة، وهو نوع صحفي يتمتع بقدر كبير من جمالية الأسلوب وشفافيته وبمقدرته على التأثير (2).

استخدمت صحيفة (الشروق اليومي) لعرض مادتها الإعلامية المتعلقة بموضوع الهجرة غير الشرعية العديد من الأنواع الصحفية و التي تفيد و تساعد على القيمة التي تمنحها لهذا الموضوع.

و من هذا المنطلق تناول الباحث طبيعة الأنواع الصحفية المستخدمة من قبل صحيفة الشروق اليومي في مادة التحليل لمعرفة مدى اهتمام الصحيفة بالموضوع المتناول، و أظهرت الدراسة كما يبين الجدول رقم (08) أن النوع الصحفي الذي أخذ حصة الأسد يتمثل في الخبر الصحفي والذي قدر بنسبة (68.32%) وهي مرتبة مناسبة لهذا النوع الصحفي الإخباري الذي يعتمد على النقل الموضوعي نسبيا للواقع أو الحدث، علما أن الخبر يرتبط كثيرا بالآنية، وبما أن صحيفة (الشروق اليومي) هي يومية إخبارية بالتالي يمكن القول إنها تساير الأحداث، لأن قيمة الخبر في جديته ونشيره في هذا الإطار إلى أن موضوع الهجرة غير الشرعية لا يرتبط فقط بالوقت بل هناك بعض القضايا تحتاج إلى استعمال أنواع أخرى، ولهذا جاء في المرتبة الثانية التقرير الصحفي بنسبة (21.78%)، و حل الريبورتاج ثالثا بنسبة (2.97%)، تلاه كل من التعليق والتحقيق والحوار الصحفي في المرتبة الرابعة بنسبة (1.98%)، و أخيراً المقال التحليلي بنسبة (0.99%). ومما يلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن جريدة الشروق اهتمت بالأنواع الإخبارية و أهملت الأنواع الاستقصائية و أنواع الرأي. وهذا ما يجعلنا نقدم له قراءة إعلامية في القسم الخاص بالتحليل الكيفي من ناحية الشكل لاحقا.

2- جانب المحتوى: بعد تحليلنا للجدول المتعلقة بالجانب الشكلي و التي شملت كل من المساحة والنصوص، العناوين و الصور ثم أيام التغطية والأنواع الصحفية ننتقل إلى الجانب الثاني المرتبط بالمحتوى ويتكون من الفئات التالية:

(1) نعمات أحمد نعمات: فنون التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص 146.

(2) نصر الدين لعباضي، مرجع سابق، ص 47.

جدول رقم(16): يوضح طبيعة المصادر المعتمدة في الموضوع

النسبة المئوية %	التكرار	المصادر
%32.67	33	الصحفي
%61.39	62	المراسل
%0.99	01	وكالة الأنباء الجزائرية
%0.99	01	الشخصيات
%03.96	04	بدون توقيع
%100	101	المجموع

1.2- فئة المصدر:

تبين من خلال الجدول رقم(16) أن صحيفة الشروق اليومي قد اعتمدت في

معالجتها لموضوع الهجرة غير الشرعية خلال مدة الدراسة على مصدرين أساسيين هما

الصحفيون و المرسلون عبر مختلف مناطق الوطن، حيث بلغ عدد المواضيع التي حملت توقيع المرسل اثنين وستين موضوعاً أي بنسبة (61.39 %) أما المواضيع الموقعة من طرف الصحفيين فبلغت ثلاثة وثلاثين موضوعاً أي بنسبة(32.67%) وكانت صيغة الإمضاء تحمل توقيع الصحفي كاملاً أو رموز اسمه.

أما فيما يخص وكالة الأنباء و الشخصيات فقد احتلا المرتبة الأخيرة بنسبة (0.99%) لكل منهما وهي نسبة ضئيلة جداً، في حين جاءت المصادر المجهولة (بدون توقيع) بنسبة (3.96%).

الجدول رقم (17): يوضح فئة الموضوعات

الموضوعات	التكرار	النسبة المئوية
توقيف المهاجرين غير الشرعيين	39	38.61%

15	14.85%	إنقاذ الحرائقة
07	06.93%	انتشال جثث الحرائقة
12	11.88%	شبكات الهجرة غير الشرعية
09	08.92%	مكافحة الهجرة غير الشرعية
13	12.87%	الحرائقة المفقودين
06	05.94%	أخرى
101	100%	المجموع

2.2 - فئة الموضوعات: يتضح من خلال الجدول رقم (17) أن موضوعات توقيف المهاجرين غير الشرعيين احتلت المركز الأول بواقع سبعة وثلاثين موضوعاً، بنسبة (38.61%)، وتلاها في المرتبة الثانية موضوعات إنقاذ الحرائقة بواقع خمسة عشر موضوعاً، بنسبة (14.85%) من إجمالي الموضوعات، وجاءت موضوعات الحرائقة المفقودين في المرتبة الثالثة بواقع ثلاثة عشر موضوعاً، بنسبة (12.87%)، وكان في المرتبة الرابعة موضوعات شبكات الهجرة غير الشرعية بواقع اثني عشر موضوعاً، بنسبة (11.88%)، أما الرتبة الخامسة فعادت لموضوعات مكافحة الهجرة غير الشرعية بواقع تسعة موضوعات، بنسبة (08.92%) أما موضوعات انتشال جثث الحرائقة فقد احتلت المرتبة السادسة بواقع سبعة موضوعات بنسبة (06.93%)، وتلاها في المركز الأخير الموضوعات الأخرى بواقع ستة موضوعات بنسبة (05.94%)، من إجمالي الموضوعات في صحيفة الدراسة.

الجدول رقم(18): يوضح نسبة الاتجاه في مادة التحليل

النسبة المئوية	التكرار	الاتجاه
----------------	---------	---------

معارض	21	20.79%
مؤيد	01	0.99%
محايد	79	78.21%
المجموع	101	100%

3.2 - فئة الاتجاه: من خلال بيانات الجدول رقم (18) نلاحظ بأن الموضوعات ذات الاتجاه المحايد قد احتلت المرتبة الأولى بين موضوعات ظاهرة الهجرة غير الشرعية في صحيفة الدراسة، بواقع تسعة وسبعين موضوعاً بنسبة (78.21) ، وجاء بعدها الموضوعات ذات الاتجاه المعارض بواقع واحد وعشرين موضوعاً، بنسبة (20.79%) أما المرتبة الثالثة فكانت للموضوعات المؤيدة لهجرة الشباب الجزائري إلى الضفة الأخرى، والتي كانت عبارة عن موضوع واحد فقط بنسبة ضئيلة جداً قدرت بـ(0.99%) .

3.III. التحليل الكيفي للبيانات الخاصة بجريدة الشروق اليومي:

بعد أن تناولنا التحليل الكمي لموضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر في صحيفة الشروق اليومي بمختلف موضوعاته وأشكاله واتجاهاته في شكل أرقام ونسب مئوية حسب ماوردت في صحيفة الدراسة، سوف نقوم في هذا الجزء بترجمة هذه الأرقام والنسب المئوية إلى ألفاظ حتى نصل إلى صيغ تحليلية لكل ما قيل، بعبارة أخرى سوف تستهدف الدراسة في هذه المرحلة مناقشة وتحليل نتائج ما ورد في جدول التحليل الكمي، باعتبار أن التحليل الكمي هو أساس التحليل الكيفي حيث أن هذا الأخير يسعى لمعرفة مغزى التعبيرات العددية .

وتبرز أهمية تحليل المضمون الكيفي في أنه يكشف عن الجوانب الخفية التي قد لايتوصل إليها التحليل الكمي، كما أن الصحيفة لايمكنها التعبير عن مواقفها كميًا فحسب بل تلجأ هي الأخرى إلى الاستعانة بالجانب النوعي كعنصر مكمل . ويعرّف التحليل الكيفي بأنه: « التحليل الذي لايهتم بلغة الأرقام في تفسير المضامين المدروسة، بل يركز على إبرازها ما تتميز به الأشياء من خصائص وصفات تميزها عن بعضها البعض»⁽¹⁾.

أي أن الأرقام ليست هدف التحليل الكيفي بقدر ماهي وسيلة لتوضيح مدلول هذه الأرقام، ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد على تحليل مضمون كيفي مكمل للكمي حتى يتسنى الكشف عن بعض الجوانب والاهتمامات التي يكون قد عجز التحليل الكمي عن إبرازها وفي هذا الإطار قمنا بالتحليل الكيفي للشكل ومحتوى فئات المادة المدروسة .

(1) أحمد بن مرسل: مرجع سبق ذكره، ص 258.

1.3- التحليل الكيفي للشكل:

1.1.3 - فئة المساحة:

المساحة الإجمالية و المساحة المطبوعة:

• قراءة للجدول رقم(08) :

من خلال تحليلنا للأعداد التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر في جريدة (الشروق اليومي) والتي وردت حسب الفترة التي حددها الباحث في دراسته بمعدل (63 عددا)، فوجدنا بأنها لم تخصص للمساحة المطبوعة سوى (88.328861 سم²)، وهذا مايمثل نسبة (50.28 %) وهي نسبة متوسطة مقارنة بالمساحة الإجمالية لصحيفة الدراسة والمقدرة بـ: (176.74925 سم²)، ويمكن تقديم أهم الأسباب لعدم اهتمام الصحيفة محل الدراسة بالمساحة المطبوعة وهي حسب اعتقادنا تتمثل في :

- اهتمام الصحيفة بالمادة الإخبارية على حساب المادة التحريرية.

- نقص مصادر الخبر لدى صحفيي الجريدة ومراسلي الجريدة مما صعب عليهم

مهمة الحصول على المعلومات حول القضايا والأحداث الراهنة.

2.1.3- المساحة المطبوعة و مساحة الموضوع الإجمالية:

• قراءة للجدول رقم(09) :

باستقراءنا لمعطيات الجدول رقم (09) يتضح بأن المساحة المخصصة لموضوع الدراسة في جريدة (الشروق اليومي)، كانت قليلة مقارنة بالمساحة المطبوعة حيث قدرت بنسبة (2.19 %). ويعود التقصير في معالجتها لموضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر حسب اعتقادنا لمجموعة الأسباب السالفة الذكر وقد لاحظ الباحث أن جريدة (الشروق اليومي) تعطي أهمية للمساحة الإخبارية على حساب المادة التحريرية بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بعمليات الهجرة . لأن معظمها يتم بصفة سرية وفي دهاليز الليل، هذا فضلا عن أن معظم الأخبار المتعلقة بعمليات التوقيف لقوافل المهاجرين غير الشرعيين تتم في عرض البحر من قبل حراس السواحل مما يصعب على صحفيي الجريدة أو مراسليها الحصول على المعلومات .

عموما بقدر ماكانت الأعداد التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية قليلة بقدر ما عكست صحيفة الشروق اليومي محاولتها في مقارنة الظاهرة خاصة ما تعلق منها بالجانب التراجمي حيث تبرز كل مقومات الإثارة للنهايات المأساوية من أجل التدليل على وهم الهجرة .

3.1.3- فئة العناصر التيبوغرافية:

النصوص - العناوين - الصور

• قراءة للجداول رقم (10)،(11)،(12):

لكونها تمثل كلها فئة العناصر التيبوغرافية لهذا سنقوم بتحليلها مرة واحدة، ومن خلال هذه الجداول نلاحظ أن صحيفة الشروق اليومي عند استخدامها للعناصر التيبوغرافية في عرضها لموضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر قد اهتمت بالمتن على حساب الصورة والعناوين، فقد احتلت النصوص المرتبة الأولى بنسبة (15.25 %) وأخيرا العناوين بنسبة (13.23 %) ولعل اهتمام الصحيفة بالمتن مقارنة بالصورة والعناوين يرجع حسب اعتقادنا إلى :

- أهميته في عملية التحرير الصحفي فمن خلال النصوص المحررة يمكننا معرفة اتجاه ونوع الجريدة وتعتبر النصوص العنصر الرئيسي من حيث الأهمية لما لها من تأثير في إعلام القارئ بمحتوى الصحيفة، فالقارئ الذي يكتفي بقراءة العناوين ومشاهدة الصور فقط لايلم بالموضوع إماما كاملا، إذ تتعدد القيود التي تحد من طول العنوان، أو عدد الكلمات التي يتضمنها أو عدد سطوره، مما لا يجعله كافيا لنقل المعنى كاملا ، كما أن الرسالة التي تحملها الصورة الصحفية أيا كان نوعها قد تفهم من قبل القارئ بشكل خاطئ، إذا لم يكن هناك تعليق يوضحها⁽¹⁾. وبذلك فقد لاحظنا أن الجريدة أعطت أهمية بالغة للنصوص مما يساعد ذلك على ظهور وبروز موضوع الدراسة .

وعموما نجد صحيفة (الشروق اليومي) قد أعطت حيزا كبيرا للنصوص ويمكن اعتبار هذه النسبة طبيعية باعتبار أن جل الصحف تعتمد على النصوص بالدرجة الأولى

(1) سعيد الغريب النجار: مدخل إلى الإخراج الصحفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2001، ص 17.

أما الصورة فقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث استخدامها لموضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وذلك بنسبة (15.25 %) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة النصوص، ولاعتبار الصورة ذات أهمية هي الأخرى في جذب انتباه القارئ وإثارة إهتمامه فالصورة إذن تشترك مع الكلمات في عملية نقل الأخبار، ذلك أن الصور والرسوم غالبا ماتنقل المعلومات المطلوبة بشكل أوضح مما تستطيع الكلمات، فضلا عن أنها تستعمل لإشباع فضول القارئ إلى شكل الأشخاص والأماكن والأشياء، وبذلك فالصورة تتفاعل مع المادة التحريرية لتقديم خدمة صحفية متكاملة إلى القارئ الذي لم يعد يقنع بمجرد القراءة عن الأحداث، وإنما يريد معاشتها (1).

ومما يلاحظ أن صحيفة (الشروق اليومي) اعتمدت على صور الشباب في الزوارق الخشبية كصورة نموذجية تكررت في الكثير من الأعداد، هذا بالإضافة إلى صور للبورج البحرية في عرض البحر، وكذا صور لحراس السواحل الجزائرية والأجنبية. أما الرسوم الكاريكاتورية فإنها حظيت بنسبة ضئيلة ووردت في الصحيفة من خلال الأعداد المدروسة بأربعة رسوم نذكر منها الرسم الصادر يوم 17 جانفي 2007 العدد 1893. وكقراءة إعلامية لهذا الرسم الكاريكاتوري، حيث صورّ لنا كاريكاتوري الشروق "باقي بوخالفة"، مدى التفكير الدائم للشباب الجزائري في كيفية الهجرة إلى أوروبا إلى درجة الوهم بالحرقة ثم شبّه الزورق الذي يبحر به "الحراف" بالتابوت الذي يحمل عليه الموتى، وبذلك يؤكد على أن "الحرقة" بمثابة الموت الأكيد في عرض البحر.

أما بالنسبة للصور، فيلاحظ بأن الصحيفة لم تستخدمها بشكل متوازن بما يتيح لها الظهور بشكل منتظم خلال مدة الدراسة، حيث انعدمت في 35 عددا، ولعل ذلك يعود حسب اعتقادنا إلى الأسباب التالية :

- عدم توفر صور حية لمختلف عمليات الإنقاذ والتوقيف وانتشال جثث " الحرافة " التي يتم جثها في عرض البحر، وعلى ضفاف الشواطئ وهذا ما يحد من الوصول والحصول على الصورة في الوقت المناسب للنشر، وهو ما يتطلب من

(1) سعيد الغريب النجار: مرجع سبق ذكره ، ص 147.

الجريدة رصد إمكانات بشرية ومادية خاصة لنقل الصورة الحقيقية للحادثة على صفحاتها مما يضفي عليها طابع المصداقية و الرسمية لدى القارئ.

- بالإضافة إلى طبيعة هذه الحادثة فإنه يغلب عليها الطابع الأمني، وهو ما يصعب مهمة الصحفي أو المراسل في الحصول على صورة حية وحقيقية لحوادث التوقيف وانتشال الجثث .

أما العناوين فقد احتلت الرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (13.23 %) ويمكن اعتبار هذه النسبة طبيعية لكون معظم الصحف تهتم بالعناوين لما لها من دور في تلخيص الأنباء والموضوعات وتقديمها مرتبة حسب أولوياتها وأهميتها التحريرية، وهذا فضلا عن كون العنوان يساهم في خلق شخصية مميزة للصحيفة عما سواها من الصحف الأخرى خاصة في ظل تعدد وتنوع الصحف في السنوات الأخيرة ولكي تحقق الصحيفة وظيفتها الإعلامية تحرص على اختيار عناوينها بشكل يتفق مع أسلوبها الإخراجي وطابعها التبوغرافي في إطار السياسة التحريرية التي تتبعها⁽¹⁾.

وما يمكن ملاحظته من خلال عينة الدراسة أن الصحيفة قد استخدمت مختلف أنواع العناوين في عرضها للمادة التحريرية الخاصة بموضوع الدراسة، إلا أننا نسجل نقصا فادحا في العناوين الاستفهامية والعناوين الاقتباسية ولعل ذلك يرجع إلى نقص الحوارات الصحفية مع المختصين والمحللين.

كما لاحظ الباحث أن هناك أخبارا كانت تستحق أن تكون كعنوان رئيسي (مانشيت) في الصفحة الأولى لكن الصحيفة تجاهلته ولعل ذلك يرجع لتزامنه مع أخبار أخرى أكثر أهمية .

وعموما يمكن القول بأن صحيفة (الشروق اليومي) حاولت قدر الإمكان توظيف العناصر التبوغرافية في معالجتها لموضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بشكل متوازن رغم ملاحظناه من قصور في بعض العناصر.

(1) كمال عبد الباسط الوحيشي : أسس الإخراج الصحفي، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1999، ص 375.

4.1.3 - فئة موقع المادة الصحفية:

• قراءة للجدول رقم (13):

من خلال الجدول رقم (13) يتضح بأن موضوعات الهجرة غير الشرعية قد توزعت على عدة صفحات في صحيفة الدراسة (الشروق اليومي)، ولكن بنسبة أكبر على متن الصفحات الداخلية، وذلك بنسبة (67.32%) ثم تلتها الصفحة الأولى بنسبة (30.69%) ثم الصفحة الأخيرة بنسبة ضعيفة قدرت بـ: (01.98%).

إن سيطرة الصفحات الداخلية يعود حسب اعتقادنا للسياسة التحريرية لصحيفة (الشروق اليومي)، أما الصفحة الأولى فقد احتلت المرتبة الثانية وهي مرتبة مقبولة، وجاءت معظم المواضيع في شكل أخبار لعمليات توقيف المهاجرين غير الشرعيين وعمليات الإنقاذ وكانت عبارة عن عناوين عريضة نذكر منها:

" توقيف 56 حرافا بينهم جامعيون وإطارات وتجار" ⁽¹⁾

ورغم أن الصفحة الأولى احتلت المرتبة الثانية بواقع (31) تكرار إلا أن أهمية الموضوع توجب إعطاء أهمية أكثر خاصة في الصفحة الأولى للجريدة، ولعل هذا النقص يعود إلى أن هناك رأي يطرح نفسه وهو أن الصفحة الأولى لا تتسع لكل الموضوعات، وتكون عادة مخصصة للأحداث البارزة والساخنة.

وهناك شئ نود الإشارة إليه وهو أن محور اهتمامات الصحيفة اتجاه بعض القضايا كالأمنية والاقتصادية والسياسية كان ملفتا للإنتباه في الصفحة الأولى للجريدة، وللتذكير فإن سنة 2007 شهدت أحداثاً بارزة شكّلت اهتمام الجريدة وأعطتها حيزاً واسعاً في صفحاتها خاصة الأولى، مثل محاكمة الخليفة، وأحداث التفجيرات الإرهابية التي عرفتتها مختلف مناطق الجزائر.

أما بالنسبة للصفحة الأخيرة فقد جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (01.98%)

بواقع موضوعين فقط، الموضوع الأول تناول خبر " إنقاذ 10 حرافة تاهوا في عرض البحر منذ 03 أيام بعين تموشنت" ⁽²⁾.

(1) أسرة التحرير: توقيف 56 حرافا بينهم جامعيون وإطارات وتجار، جريدة الشروق اليومي، العدد 2054، 25 جويلية 2007، ص01.

(2) سعيد كسال: إنقاذ 10 حرافة تاهوا في عرض البحر منذ 03 أيام بعين تموشنت، الشروق اليومي، العدد 2170، ليوم 10 ديسمبر 2007، ص24.

أما الموضوع الثاني تناول خبر "توقيف 10 حراقة بعرض شواطئ عنابة"⁽¹⁾. وحسب رأينا أن عدم الاهتمام بالصفحة الأخيرة يعود إلى كونها تخصص في غالب الأحيان للموضوعات الخفيفة والرسم الكاريكاتوري وهي قاعدة شبه ثابتة، فلم يحض توزيع موضوع الدراسة في الصفحة الأخيرة بشكل لائق رغم أهمية هذه الأخيرة، حيث تسمى في عالم الصحافة المكتوبة بالصفحة الأولى أو الثانية وهذا يعبر عن أهميتها القصوى من جهة، وباعتبارها لافتة للانتباه للقراء من جهة أخرى.

إن توزيع موضوع الهجرة غير الشرعية على صفحات جريدة (الشروق اليومي) حسب رأي الباحث فيه عدم توازن من حيث النسب و الحجم الممنوح لكل صفحة، لكن من حيث الترتيب نعتقد بأن هناك ترتيب منطقي وذلك عند قراءتنا للموضوع من الزوايا التي عالجت بها الصحيفة لموضوع الدراسة، وهو الشئ الذي يتوافق حسب رأينا والسياسة التحريرية المرسومة سلفاً لكل صحيفة .

5.1.3 - فئة أيام التغطية:

• قراءة للجدول رقم (14):

كشفت لنا بيانات الجدول رقم (14) أن نسبة التغطية جاءت متقاربة بين مختلف أشهر السنة وللإشارة فإن الباحث قام بتقسيم الفترة المدروسة على أساس شهري وهذا بغية تسهيل الدراسة لا غير. ولأن فترة الدراسة المتداولة في بحثنا هذا هي سنة، تحصلنا على 12 شهراً، ولقد احتل شهر جويلية المرتبة الأولى بنسبة (15.87%) ويرجع ذلك لكونها من أكثر أشهر السنة من حيث عدد رحلات الحراقة باتجاه الضفة الأخرى، ويعود ذلك إلى ملائمة الظروف الطبيعية المناخية، حيث يعلم الحراقة الوقت المناسب للإبحار وهو بداية شهر ماي إلى أواخر الخريف وهو الأوان الذي يكون فيه البحر هادئاً ونادر الأمواج، حيث يغادرون الشاطئ في الثلث الأخير من الليل عندما يخلو البحر من حرس السواحل، هذا فضلاً على أن شهر جويلية فترة عطلة للطلبة.

(1) فارس مصباح: توقيف 10 حراقة بعرض شواطئ عنابة، الشروق اليومي، العدد 1893، ليوم 17 جانفي 2007، ص 24.

أما أدنى نسبة فعادت لشهر جوان إذ انخفضت فيه نسبة التغطية إلى (3.84%) وقد يعود هذا إلى الانخفاض إلى تركيز واهتمام الجريدة بأحداث أخرى كالامتحانات النهائية السنوية (شهادة التعليم الابتدائي، شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا). ورغم أن تناول الإعلامى لظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في صحيفة الشروق اليومي كان ضئيلاً نوعاً ما. إلا أننا نلاحظ بأن أسباب التقارب والانخفاض في النسب يعود إلى أن فترة الحدث (الظاهرة) ممتدة على طول السنة بالإضافة إلى كونها مستمرة حيث أن تداعياتها وآثارها قائمة إلى يومنا هذا. وبالتالي فإن تغطية الصحيفة له على امتداد هذه الفترة كلها، مما يعكس تتبع الصحيفة لتطورات هذه الظاهرة.

2.2.3- فئة الاتجاهات:

• قراءة للجدول رقم (18):

أوضحت الدراسة أن اتجاهات موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر في صحيفة الشروق اليومي كانت محايدة بنسبة كبيرة جداً وهو ما يوضح حياد الصحيفة تجاه موضوعات الظاهرة المختلفة، ثم تلتها الموضوعات المعارضة وذلك بنسبة أقل بكثير منها، ومنها حلت الموضوعات المؤيدة في المرتبة الأخيرة بنسبة ضعيفة جداً.

إن موضوعات الاتجاه المحايد هي عبارة عن أخبار وتقارير لا تبرز من خلالها ملامح التأييد أو الرفض لموضوع الدراسة .

ولقد بلغت نسبة هذه الموضوعات في صحيفة الشروق اليومي (78.21%) وحسب رأينا فإن أسباب سيطرة الاتجاه المحايد يعود لعدة أسباب أهمها كالاتي:

- لكون جل موضوعات الهجرة غير الشرعية في الجزائر هي عبارة عن أخبار وتقارير وهذه الأنواع الصحفية تعتمد على الوصف أكثر من التحليل .

- ذلك لأن الأسلوب الوصفي يبدو وكأنه نقل موضوعي لواقع، في حين ينتهي السرد بإقصاء جميع مشتقات الخبر (المعلومة، الوقائع، الحدث والرسالة...الخ) ⁽¹⁾.

(1) أديب خضور: الإعلام و الأزمات، دار الأيام للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 1999. ص 102.

- عدم الإحاطة الجيدة في بعض الأحيان لمجريات هجرة الشباب الجزائري إلى الضفة الأخرى، وهو الشيء الذي يعرقل لصحيفة الدراسة من اتخاذ أي موقف حيال شيء تجهل الكثير عنه.

- لاعتبارات إعلامية تتمثل في نقل الصورة الحقيقية لمعاناة المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر وهو ما دفع بأسرة التحرير لتسويق استراتيجية محايدة اتجاه الظاهرة وفق الخط الافتتاحي للجريدة، وعليه أظهرت الصحيفة قدرة جيدة على عدم التحيز. وأظهرت الدراسة أيضا بأن الموضوعات المعارضة المتعلقة بالظاهرة جاءت ثانية بنسبة (20.79%)، ولقد كانت موضوعاتها عبارة عن تحقيقات وريبورتاجات، حيث وقف مراسلي وصحفيي الجريدة على الوجه الحقيقي لهجرة الشباب الجزائري أين يتعرضون إلى أبشع طرق المعاملة من طرف حرس حدود البلدان الأوربية. هذا ما يبين تكتل الصحيفة في رفض ونبذ هذه الظاهرة ومعارضتها لمختلف أشكال الإهانة التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين في بلدان الضفة الأخرى خاصة مسألة حرق جثث الحرقاء بعد أن يصعب تحديد هوياتهم⁽¹⁾. وفي الأخير جاءت الموضوعات ذات الاتجاه المؤيد والتي كانت عبارة عن موضوع وحيد فقط، تمثل في حوار صحفي مع الخبير في علم النفس الاجتماعي، البروفيسور قاسي موسى الذي حمل مسؤولية هجرة الشباب الجزائري بطرق غير شرعية إلى أنها جاءت كنتيجة تفشي البيروقراطية و الفساد في الإدارة الجزائرية بالإضافة إلى العشرية السوداء. هذا فضلا عن سهولة اقتناء الوسائل التكنولوجية (الهواتف المقعرة، الأنترنت) مما جعل الشباب يعيش فضاء افتراضيا في حين يجد نفسه في أوضاع مزريّة كهذه التي نعيشها فيستطيع أن "يحرق" كل أنواع الحدود، كالشخص المحبوس الذي يحاول أن يهرب من السجن⁽²⁾.

والملاحظ أنه رغم قلة الموضوعات ذات الاتجاه المؤيد التي قدرت بـ: (0.99%) إلا أنه يؤكد بأن الصحيفة لم تمنع حقوق المؤيدين للظاهرة من إبداء موقفهم .

(1) العربي ب:جثث الحرقاء الجزائريين تحرق في إسبانيا، الشروق اليومي، 11سبتمبر 2007، العدد 2095، ص05.

(2) هشام موفق: الحراف يشعر أنه داخل سجن، الشروق اليومي، 18أكتوبر 2007، العدد2125، ص19.

3.2.3 - فئة المصدر:

قراءة في الجدول رقم (16):

بينت الدراسة أن صحيفة (الشروق اليومي) في معالجتها لموضوع الهجرة غير الشرعية، قد اعتمدت بشكل كلي على مصادرها الذاتية، المتمثلة في الصحفي والمراسل، حيث جاءت الموضوعات الموقعة من طرف المراسلين في المرتبة الأولى بنسبة (61.99%) تلتها في المرتبة الثانية الموضوعات التي حملت توقيع الصحفي بـ(32.67%). تلتها في المرتبة الثالثة المصادر المجهولة (بدون توقيع) بنسبة (03.99%)... الخ. بينما المرتبة الأخيرة تتقاسمها كل من وكالة الأنباء الجزائرية والشخصيات بنسبة (0.99%). ولعل اعتماد صحيفة (الشروق اليومي) على مصادرها الذاتية بالدرجة الأولى في نقل الأخبار والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة راجع إلى:

- اهتمامها الشخصي بالموضوع.
- الإمكانيات المادية والبشرية مما يسمح لها بتغطية مجريات الأحداث خاصة في المناطق الساحلية التي تكون موطناً لانطلاق قوافل الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.
- هذا فضلاً على أن نشر المواضيع بتوقيع اسم صحفي أو مراسل الجريدة يزيد من مصداقية المعلومات والأخبار ورسميتها لدى القارئ.
- أما المصدر المجهول (بدون توقيع) فجاء في المرتبة الثانية وهذا راجع حسب اعتقادنا إلى:
 - محدودية شهرة المصدر، أي أنها لا تتأكد من المصادر التي اعتمدت عليها.
 - إن نشر الخبر بدون توقيع هو طريقة للتوصل عن ما كتبه الصحيفة في حال فشل الموضوع.
 - أو لكون المصادر المجهولة في جريدة الشروق اليومي هي مصادر خاصة لا تريد الصحيفة الكشف عنها.

- أو هي نقلا عن مصادر غير مؤكدة أو غير موثوقة، ويتم نشر الخبر من باب تحقيق الأسبقية للصحيفة، ويكون الخبر في حالة تجربة، إذا كان صحيحا حقق ما هو مرجو منه وإذا لم يكن كذلك فمصدره مجهول.

- أو لعدم اهتمام الصحفي بذكر اسمه، عندما لا يعطي قيمة للموضوع الذي كتبه خاصة إذا كان خبراً صغيراً جداً. أو لعامل السرعة في كتابة الخبر فيسقط عنه سهواً كما قد يسقط الإمضاء لأسباب تافهة منها سهو القسم التقني عن كتابته، مما يؤدي إلى التقليل من أهمية الأخبار وقيمتها ويخلق نوعاً من الشك في مصداقيتها.

أما المرتبة الثالثة فجاءت مناصفة بين وكالة الأنباء الجزائرية والشخصيات بنسبة ضئيلة جداً قدرت بـ: (0.99%)، وقد يعطي ذلك انطباعاً برفض الصحيفة أن تظهر بأنها منحازة لطرف ما.

في حين أن كثافة اعتمادها على مصادرها الذاتية يعطي الانطباع بحيادها.

4.2.3- فئة الأنواع الصحفية:

قراءة للجدول رقم (15):

أظهرت الدراسة أن الخبر الصحفي من أكثر الأنواع الصحفية المستخدمة في معالجة موضوع الهجرة غير الشرعية في صحيفة الدراسة إذ تحصل على نسبة (68.32%) وبذلك يتضح مدى الاهتمام الذي توليه الصحيفة لهذا النوع من الأجناس الصحفية. أما في المرتبة الثانية في التقدير الصحفي بنسبة (21.78%)، إن هذين الجنسين الصحفيين كان لهما النصيب الأوفر في معالجة موضوع الهجرة غير الشرعية. وهما نوعان صحفيان لا يعطيان معلومات أوسع عن الظاهرة وأبعادها بصورة تمكن القارئ من الوقوف على معالم هذه الظاهرة بصورة كاملة، ويرى الباحث أن سيطرة الصحفي قد ترجع حسب اعتقادنا إلى كون صحيفة الدراسة إخبارية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى أن استخدام الأنواع الأخرى يحتاج إلى مزيد من الجهد والعناء، وعليه اهتمت الصحيفة بالمعالجة الخبرية لموضوع الدراسة.

أما المرتبة الثالثة فكانت للربورتاج بنسبة (2.97%) وتقاسم المرتبة الرابعة كل من التعليق والحوار الصحفي، والتحقيق بنسبة (1.98%) وجاء في المرتبة الأخيرة

المقال التحليلي بنسبة ضئيلة جداً قدرة بـ (0.99%) وكان ممثلاً في مقال للكاتب خضير بوقايلة بعنوان: "الحل الأمثل لوقف الهجرة غير الشرعية".

ومما يلاحظ أن هناك شحاً في توظيف الأجناس الصحفية القائمة على الشرح والتحليل والتقصي عن الحقائق وكذا الرأي، حيث تم الاعتماد عليها بصورة قليلة، وكان بإمكانها أن تعطي حقائق أكثر عن الظاهرة لأنها أنواع صحفية تتجاوز الوصف والسرود. فهذه الأنواع الصحفية حسب رأينا لا نقل أهمية عن باقي الفنون الصحفية المستخدمة في معالجة الظاهرة من حيث أداء واجبها الصحفي.

والمعروف في مجال الصحافة المكتوبة أن القصة الخبرية للحدث تزداد أهميتها كلما دعمت بمقالات تحليلية أو تعاليق أو تحقيقات الخ. ونرى أن التقصير في عدم اهتمام الجريدة بالتعليق والروبرتاج والمقال التحليلي مرده إلى الأسباب السالفة الذكر.

ما نخلص إليه أن تنوع الأجناس الصحفية نابع من تنوع الأحداث والحاجات الإعلامية المطلوب إشباعها، ولكن لاحظنا أن الخبر هو الطاغي في تغطية موضوع الهجرة غير الشرعية في جريدة (الشروق اليومي)، وعليه سيطرت المادة الإخبارية بنسبة كبيرة جداً مما أدى إلى غياب الأجناس الفكرية التحليلية. وعليه فإن المطلوب من الصحف ليس الإكثار من الأنواع الصحفية بسبب وبدون سبب، بقدر ما هو تحسين مستوى التغطية بنحو يتلاءم ومسيرة الأحداث حتى يتسنى للقارئ التقرب من حيثيات الموضوع المتناول.

3.3- التحليل الكيفي للمحتوى:

1.3.3- فئة الموضوعات:

• قراءة للجدول رقم (17):

أظهرت الدراسة أن الموضوعات المتعلقة بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين قد تصدرت قائمة الموضوعات بشأن موضوع الهجرة غير الشرعية (الحرقاة) حيث بلغت نسبة (38.61%) وقد يكون هذا الأمر شيئاً طبيعياً وهذا لكثرة هذه المواضيع، حيث تعددت أشكال المداهمات والتوقيفات لقوافل المهاجرين غير الشرعيين سواء في الشواطئ الجزائرية أو المياه الإقليمية الأجنبية من طرف حرس السواحل الأجنبية. وقد تناولت صحيفة (الشروق اليومي) موضوع توقيف المهاجرين غير

الشرعيين في الكثير من الصفحات. ومن ذلك الخبر الذي جاء في العدد (1975) ليوم: 23 أبريل 2007م بعنوان:

"توقيف فتاة وثمانية عشر حرقاً إلى إيطاليا بسواحل عنابة"

وتناول الخبر حيثيات توقيف تسعة عشر شخصاً من جنسية جزائرية من بينهم فتاة في التاسع عشر سنة من عمرها من طرف وحدات قيادة المجموعة الإقليمية لحرس السواحل بعنابة، وجاء في الخبر أن عملية التوقيف كانت في ثلاث عمليات: الأولى تم توقيف مجموعة مكونة من ستة أشخاص من بينهم فتاة تعطل بهم القارب على بعد عشرين ميلاً شمال رأس الحمراء بعنابة. أما المجموعة الثانية المكونة من سبعة أشخاص عثرت عليها سفينة شحن أجنبية تحمل الراية المغربية على بعد 37 ميلاً بحرياً شمال عنابة، مما استدعى توقيفهم من طرف حرس السواحل الجزائرية، والعملية الثالثة بعد أقل من ساعة تم توقيف مجموعة أخرى مكونة من ستة أشخاص بعد أن تم تقديم بلاغ من طرف سفينة يابانية لصيد سمك التونة.

وجاءت موضوعات إنقاذ الحرقاة في المرتبة الثانية بنسبة (14.85%) وهي في مجملها عبارة عن أخبار وتقارير صحفية رصدتها أسرة تحرير (الشروق اليومي) ولقد كانت تنشر الصحيفة هذه المواضيع كما وردت في مصدرها وعليه أخذت هذه الفئة من الموضوعات حيزاً معتبراً بعد الموضوعات المتعلقة بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين، وهذا يقودنا للقول أن هذا الأسلوب يعبر بشكل أو بآخر عن الخط الافتتاحي للصحيفة والتي تسير عليه في تناولها لأي موضوع. وجاء في العدد (2018) ليوم 13 جوان 2007 بعنوان:

"طارق بن زياد تنقذ 22 مهاجراً غير شرعي"

وتناولت الصحيفة في هذا العدد خبر انقاذ 22 مهاجراً غير شرعي جزائري من طرف باخرة "طارق بن زياد" لنقل المسافرين، كانوا على بعد 60 ميلاً بحرياً شمال منطقة تامنغوست، حيث كانوا في وضعية صعبة يصارعون الموت، وبعد تلقيها التعليمات من طرف المركز الوطني لعمليات المراقبة والانقاذ تم إركاب الشبان الـ 22 وإرجاعهم إلى ميناء الجزائر، وتسليمهم إلى مصالح حرس السواحل لتحويلهم إلى أقرب مركز للدرك الوطني للتحقيق معهم ثم تقديمهم إلى العدالة.

أما بخصوص موضوعات الحرقاة المفقودين فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (12.87%) وهي نسبة تستحقها نظرا لنشاطات عائلات الحرقاة سواء في الناحية الشرقية أو الغربية للوطن، خاصة بعد تكثف عائلات المفقودين في شكل جمعية مؤقتة. مما أفرز نشاطا مكثفا هذا ما حتم على جريدة (الشروق اليومي) تغطية نشاطها، وفتح صفحاتها لمطالبهم قصد الحصول على معلومات تخص أولادهم المفقودين، حيث جاء في العدد 2101 ليوم 18 ديسمبر 2007 بعنوان:

" تسجيل أكثر من 200 قتيل و 1200 مفقود بالسواحل الإيطالية"

يتحدث التقرير عن الحصيلة الثقيلة التي قدمتها مصالح الهجرة وحرس السواحل الإيطاليان خلال الفترة الممتدة بين شهري ماي وأوت 2007. وتتمثل في أكثر من 50 ألف مهاجر سري قدموا من عدة بلدان إفريقية وعربية، منها الجزائر وتونس على عدة دفعات، ثم تحويل أغلبهم إلى مركز الحجز المؤقت لجزيرة لامبيدوزا. فيما أحصت المصالح الصحية وجود أكثر من 2000 جثة في عرض السواحل الإيطالية. فيما قدرت نفس المصالح عدد المفقودين المبلغ عنهم من طرف ذويهم بـ: 1200 مفقود من بينهم جزائريون، كما تحدث التقرير عن نشاط الجمعية المؤقتة بعنابة التي أنشأها السيد بلعابد والد الحراق المفقود، والتي أكدت على أن مسالة البحث عن أبنائها هي مهام الدولة التي فقدت مواطنين لها، وعليها تجنيد مصالحها بخصوص مصيرهم.

وجاءت في المرتبة الرابعة الموضوعات المتعلقة بشبكات الهجرة غير الشرعية بنسبة (11.88%) واحتلال هذه الموضوعات هذه المرتبة نعتبرها شيئا ممكنا خاصة إذا علمنا أن اهتمام السلطات الأمنية دائما بعد كل عملية توقيف وانقاذ للمهاجرين غير الشرعيين ينصبُّ حول معرفة الشبكات التي تقف وراء هؤلاء الشبان، لأن عصابات المافيا المختصة في متاجرة المخدرات والأسلحة غالبا ما تتجه إلى مجال تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر نظرا للأموال التي تجنيها ذات الشبكات⁽¹⁾، ضف إلى ذلك العقوبات الجزائية المخففة مقارنة بالعواقب والمخاطر الوخيمة التي يمكن أن ينجر عنها، هذا ما شجع العصابات إلى ممارسة هذا النوع من النشاط الإجرامي العابر

(1) مقابلة مع محافظ الشرطة مهدي بن شريف- مكلف بالجهاز المركزي لمكافحة الهجرة السرية بالدار البيضاء، الجزائر، يوم

2008/09/14 على الساعة 11 صابحا.

للحدود والمتمثل في تهريب الأشخاص أو الهجرة غير الشرعية ولعل هذا ما أدى بالمشروع الجزائري إلى استحداث نصوص قانونية جديدة لتجريم هاته الشبكات وفق قانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 مارس 2009 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات (1).

وفي العدد 2004 ليوم 28 مارس 2007 جاء خبر بعنوان:

" عمال ميناء الجزائر يتورطون في تهريب الحراقة إلى الخارج "

ويوضح الخبر أنه تم تقديم 23 متهما للعدالة بمحكمة سيدي أحمد 05 منهم عمال بميناء الجزائر كانوا يشتغلون في تهريب الحراقة من خلال تقاضيهم لمبالغ مالية مقابل مساعدتهم على الركوب بإحدى السفن المتوجهة إلى الخارج، حيث اعترف المتهمون البالغ عددهم 17 بأنهم كانوا ينوون الركوب السري عبر الباخرة. وأنت فئة الموضوعات المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية في المرتبة الخامسة بنسبة (08.91%) ويرجع اهتمام الجريدة بهذه الفئة من المواضيع إلى:

- للمساهمة في التقليل من تداعيات وآثار هذه الظاهرة التي ما فتئت تتفاقم يوما بعد يوم.

- الإعلام عن نشاطات واستراتيجيات السلطات الأمنية والمدنية، وذلك في شكل أحاديث وحوارات صحفية يجريها صحفيي الجريدة مع بعض المختصين والباحثين حيث جاء في العدد 2056 ليوم 28 جويلية 2007 تقرير بعنوان:

" رفع عدد الحراس وقوارب المطاردة لمواجهة الحراقة "

يتطرق التقرير إلى المخطط الاستعجالي الذي اعتمده قيادة القوات البحرية، حيث قامت بعملية مسح كامل لمختلف السواحل، وهي أول مرة تقوم بها قيادة القوات البحرية، كما تم إخضاع حرس السواحل لدورات تكوينية ميدانية بعد أن تقرر تحويلهم إلى مواقع مختلفة لتعزيز قدراتهم في البحث والملاحقة والإنقاذ على بعد 200 كلم من عرض البحر، حيث تم استبدال المواقع بين حراس السواحل وتوزيعهم بين سواحل (عنابة، دلس، الغزوات، وهران، تلمسان، عنابة، بومرداس) كما تم نشر عدد إضافي من حرس السواحل على طول شريط المياه الإقليمية الجزائرية وموازة مع

(1) الجريدة الرسمية العدد 15، مارس 2009.

ذلك تم تسخير كل التجهيزات للحد من الظاهرة، من خلال رفع عدد الزوارق نصف الصلبة التي تستعمل في ملاحقة قوارب الحراقة في عرض البحر، إضافة إلى الدعم الذي تلقتّه من القوات الجوية بمروحيات لرصد مواقع المهاجرين غير الشرعيين. أما الموضوعات المتعلقة بانتشال جثث الحراقة فقد حلت في المرتبة السادسة ضمن اهتمامات جريدة الشروق اليومي، وهي نسبة مقبولة بالنظر إلى حساسية الموضوع وصعوبة الحصول على المعلومات الكافية حول عمليات انتشال الجثث وذلك يعود حسب اعتقادنا إلى:

- معظم عمليات انتشال الجثث تتم من طرف السلطات الأمنية مما يصعب الإجراءات في الحصول على المعلومة.
 - يشكل موضوع انتشال الجثث حساسية لدى عائلات الحراقة المفقودين مما يستدعي القيام بعملية الانتشال في سرية تامة.
- وفي هذا الإطار جاء العدد 1883 ليوم 06 جانفي 2007 بعنوان:

" انتشال 33 جثة "حراف" خلال 23 عملية هجرة غير شرعية"

وجاء فيه تصريح لمسؤول خلية الاتصال بقيادة القوات البحرية "المقدم ديفاييري سليمان" بأن قوات حرس الشواطئ قد سجلت خلال السنة الفارطة 2006 انتشال 33 جثة لرجال وشبان من مختلف الأعمار. وذلك خلال 23 عملية هجرة غير شرعية بالسواحل الشرقية. كما قدم حصيلة عن عمليات الإنقاذ والتوقيف بالشريط الساحلي الممتد بين شواطئ بجاية، جيجل، عنابة لغاية السواحل التونسية.

وفي الأخير جاءت الموضوعات الأخرى في المرتبة السابعة بنسبة (5.94%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالموضوعات السابقة. تمحورت معظم هذه الموضوعات حول معاناة المهاجرين غير الشرعيين أثناء رحلاتهم.

وحسب الاتجاه العام لصحيفة الدراسة، والخاصة باستخدامها لفئة الموضوعات في الظاهرة المراد تحليلها، فقد لاحظ الباحث نوعا من التوازن في طريقة طرح المواضيع المتعلقة بموضوع الهجرة غير الشرعية، ونوعا من القصور الواضح في بعض المواضيع التي تساهم إلى حد كبير في صياغة حلول وآليات قصد التقليل من الظاهرة وآثارها على المجتمع الجزائري. ورغم إمامها وتغطيتها لمعظم موضوعات الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر إلا أنه كان هناك نقص في المواضيع التي تعتمد على

الحوارات والأحاديث الصحفية مع مختصين وباحثين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية... الخ، لأن من خلالها تستطيع تشخيص الأسباب وبالتالي صياغة حلول للحد من تداعيات وأثار هذه الظاهرة.

الاستنتاجات:

إن الاستنتاجات تمثل خلاصة ما يتوصل إليه الباحث في دراسته العلمية، و في تحليل المحتوى تمثل آخر خطوة يستعين بها الباحث لاستخراج أهم النتائج من تحليله الكمي و النوعي فمن دون هذه الخطوة يكون البحث ناقصاً و يفقد أهم ركائزه. كما يجب أن تكون الاستنتاجات مطابقة لما في السياق التحليلي لمضمون الدراسة و سوف نناقش أهم النتائج المترتبة عن التعرف على المساحة التي أفردتها صحيفة (الشروق اليومي) لموضوع الهجرة غير الشرعية خلال مدة الدراسة و المساحة الإجمالية و المطبوعة للعينة المدروسة إضافة إلى موقع الحدث على صفحات الجريدة و العناصر التيبوغرافية و فئة الأنواع الصحفية، و نسبة أيام التغطية لنصل إلى الإستنتاجات المتعلقة بالمحتوى و تتضمن فئة الموضوعات، الاتجاهات و المصادر.

وبعد تحليل الجداول التي جاءت في الدراسة السابقة و التي تناولت موضوع " الهجرة غير الشرعية (الحرقاة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي من 01 جانفي 2007 إلى غاية 31 ديسمبر 2007"، توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات نحاول بها الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة في الدراسة:

1. وجد الباحث أن صحيفة (الشروق اليومي) لم تعط من حيث حجم التغطية أهمية كبيرة لموضوع الدراسة و ما يؤكد ذلك تخصيصها لمساحة (19506.63 سم²) من المساحة الإجمالية المطبوعة المقدره بـ: (883288.61 سم²) أي نسبة (2.19%) فقط من مساحة مادة التحرير. قسمت هذه المساحة ما بين النصوص و العناوين و الصور حيث احتلت مساحة النصوص لوحدها (13947.62 سم²) آخذة نسبة (71.50%) حيث تلتها مساحة الصور لما تكتسبه هذه الأخيرة من أهمية عند القارئ بمساحة (2975.1 سم²) أي ما يعادل (15.25%) أما العناوين فقد أخذت نسبة (13.23%). و هذا ما يجرنا إلى الاستنتاج التالي: إن التغطية بصفة عامة كانت متواضعة، مما يعني أن هناك عدم اهتمام كاف من قبل الصحيفة بالظاهرة، و حسب اعتقادنا هذا راجع لأسباب حصرها الباحث في طريقة التغطية و المعالجة الصحفية للظاهرة و التي تصب في نهاية المطاف في السياسة العامة للصحيفة. بالإضافة على وجود

- مواضيع وقضايا استدعت اهتمام الجريدة والتي كانت من ضمن أولوياتها في التغطية كقضية محاكمة القرن "الخليفة"، التفجيرات الإرهابية .
2. استناداً لحجم المساحة الممنوحة لموضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في جريدة (الشروق اليومي)، توصل الباحث إلى النتيجة التالية: أن نسبة أيام التغطية كانت متقاربة بين مختلف أيام السنة وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى امتداد الظاهرة على طول السنة بالإضافة إلى كونها مستمرة حيث أن تداعياتها وانعكاساتها قائمة إلى يومنا هذا.
3. توصل الباحث إلى أن الموضوعات المتعلقة بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين هي المسيطرة على موضوعات الظاهرة في صحيفة الدراسة، و عليه نستنتج أن إستراتيجية الجريدة في تناول الإعلامي لموضوع الهجرة غير الشرعية اتجهت نحو إعلام القارئ بالظاهرة محل الدراسة وذلك بنقل عمليات المداهمة وتوقيف المهاجرين غير الشرعيين في الموانئ وأعلى البحار.
4. إن العناصر التيبوغرافية المستخدمة في إبراز الظاهرة أظهرت توازن منطقياً و طبيعياً في ترتيب النسب على العناصر التيبوغرافية و لكن نستنتج أن هناك تبايناً في طريقة توزيع النسب على فترات الدراسة و هو ما توصلنا إليه في قسم التحليل الكيفي و التي أظهرت بالأرقام عدم توازن في استخدام هذه العناصر .
5. جاءت معظم مواضيع الظاهرة المدروسة في الصفحات الداخلية بصفة مكثفة مع العلم أن الصفحة الأولى بالرغم من احتلالها المرتبة الثانية إلا أنها تبرز مدى اهتمام الجريدة بموضوع الدراسة، ولكن من حيث الترتيب نعتقد أن هناك ترتيباً منطقياً و ذلك عند قراءتنا للحدث من الزوايا التي عالجت بها صحيفة الشروق اليومي لموضوع الدراسة.
6. هيمنت الأخبار والتقارير الصحفية على التغطية الإعلامية لموضوع الهجرة غير الشرعية و هي أنواع صحفية تعتمد بالدرجة الأولى على السرد و الوصف للأحداث دون التعمق في حقيقتها، و نستنتج بذلك هيمنة هذه الأنواع على حساب الأنواع الصحفية الأخرى ذات الأبعاد التحليلية و التفسيرية و الفكرية.
7. إن الاتجاه العام لصحيفة الدراسة بشأن تناول موضوع الهجرة غير الشرعية كان محايداً، و ذلك راجع للاعتبارات الموضوعية و الإعلامية و المتمثلة في نقل الصورة الإعلامية الحقيقية لتداعيات الظاهرة.

8. رغم تنوع مصادر أخبار موضوع الهجرة غير الشرعية إلا أن صحيفة الدراسة اعتمدت بالدرجة الأولى على مصدر توقيع المراسل لتأكيد مصداقية و رسمية المعلومات و الأخبار المتعلقة بالظاهرة من جهة وطبيعة الموضوع تقتضي تواجد المراسل الصحفي في ناحية الحدث.

9. أبرزت الصحيفة كل مقومات الإثارة للنهيات المأساوية للمهاجرين غير الشرعيين من أجل التدليل على وهم الهجرة، كما استخدمت ألفاظ (قوارب الموت، الرحلة إلى المجهول، تجديف نحو الموت) في العديد من المناسبات للتدليل على البعد التراجيدي وفيه اتهام مباشر لشبكات التهريب باستغلال أحلام الشباب. و عليه فقد أبدت جريدة الشروق اليومي نوعاً من الاهتمام اتجاه موضوع الهجرة غير الشرعية، و إن كانت هناك بعض النقائص وهذا لتجلية أسباب الظاهرة ومراميها وأبعادها، قصد استشراف آثارها وصياغة حلول لها.

الخاتمة

تأسيساً لما سبق فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرافة) ظاهرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تكون أثارها بشكل تتابعي وتراكمي معقد على مختلف الأطراف حيث أصبحت اليوم تتم عبر قوارب الموت والتي لم تعد يبصر عليها الرجال فقط بل أصبح يبصر على ظهرها المتهالك، القصر، والكهول والنساء، فالكل يرغب في الإبحار إلى عالم مجهول وهذه أقصى درجات التعبير عن اليأس وفقدان الأمل وفي أغلب لحظات الرحلة تستوي عندهم الحياة والموت. ولقد أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي تشغل بال المجتمع بشكل متنام على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وفي هذا المسار تبذل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين جهوداً مضنية للتنسيق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود. ولكن رغم ذلك فإن الظاهرة أصبحت تنتسح عبر المكان والزمان لتبقى هذه الإجراءات محدودة وغير كافية للحد من الهجرة غير الشرعية.

والحقيقة أن التدابير الأمنية لن تكون فعالة بمفردها بل ينبغي التعامل مع إشكالية الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة اجتماعية ناجمة عن خلل وجب إصلاحه، ينبغي أن يتم وفق إستراتيجية اجتماعية واقتصادية وتربوية متكاملة تشرك كل الفاعلين وتراعي مصلحة كل الأطراف، بالتأكيد فإن هذه الرؤية الشمولية تجسد بالفعل المنطلقات الأساسية لمعالجة الهجرة غير الشرعية من منظور إنساني وتنموي واقتصادي يؤدي حتماً إلى تحريك عجلة الإنتاج والتنمية المحلية وتقوية فرص الاستثمار لتشغيل اليد العاملة التي تشكل مصدراً للهجرة غير الشرعية.

والمطلوب منا إيلاء الأهمية القصوى والتصدي لهذه الظاهرة، واعتماد موقف مسؤول وعدم التهرب من الواقع، وإيجاد التدابير الضرورية خصوصاً أن المسؤولية جماعية ينبغي أن تقوم بها كافة أجهزة الدولة من وزارات ومؤسسات رسمية وحزبية ومنظمات المجتمع المدني، والعمل على فهم أسباب الظاهرة قصد محاصرتها للحفاظ على الروابط الإستراتيجية لخلق ظروف مواتية لتحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومضاعفة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة والمنسجمة مع مصالح الجميع، وترشيد الحكم، ومضاعفة الحد الأقصى للإستثمارات لتوفير فرص أفضل وآفاق جديدة للعمل.

واليوم أصبحت المطالبة وأكثر من أي وقت مضى لاحتامية التعاون الفعال والدعم المتواصل من دول الشمال لبلدان الجنوب في إطار من الشراكة الإستراتيجية القادرة على رفع التحديات التي تطرحها الهجرة غير الشرعية في مختلف جوانبها وأبعادها وانعكاساتها ولا يتأتى هذا إلا باستعداد وإرادة جادة لتمويل أو الإسهام في إنشاء مشاريع تنموية على أساس تحقيق الأمن والاستقرار لا على أساس منطق الربح والخسارة في الاستثمار، فالأمن والاستقرار يعتبر من أكبر عوائد النمو والتنمية على ضفتي البحر المتوسط ورغم صحة المقولة للعالم الديمغرافي ألفريد صوفي التي تقول : (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات) إلا أن دلالاتها لا يمكن إسقاطها على بلدنا الجزائر.

الاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث تم الخروج باقتراحات التي تسمح لنا بترك مجال البحث مفتوح في هذه المواضيع الهامة، والتي ندرجها كما يلي:

- عقد ندوة وطنية لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية الحارقة في الجزائر، يشارك فيها باحثين، قانونيين، رجال الإعلام، المجتمع المدني، جمعيات الحارقة المفقودين، كل الوزارات المعنية بالظاهرة ووزارة التضامن الوطني، العمل والحماية الاجتماعية، العدل، الإتصال، وزارة الخارجية.
- تفعيل دور الإعلام لكونه الأداة المحركة للمشاعر والروح والقيم الوطنية، مما يتطلب منه تناول هذه القضية بصورة ايجابية وإبراز خطورتها وتوعية الشباب من مغبة الوقوع في مصيدة الهجرة غير الشرعية، وذلك بفتح النقاش أمام المختصين قصد تحليل أسباب هذه الظاهرة للوصول إلى حلول للتقليل من آثار هذه الظاهرة
- القيام بعمليات تحسيسية بخطورة هذه الظاهرة لما لها من آثار سواء على الفرد المهاجر وأسرته وصولاً إلى المجتمع.
- إيجاد خطة استراتيجية لسياسة الشغل في الجزائر، بإشراك كل القطاعات بما فيها القطاع الخاص لخلق مناصب شغل دائمة للشباب البطل للعمل في بلاده والتخلي عن التفكير في الهجرة بطرق غير شرعية.
- إعادة النظر في قانون العقوبات 01/09 الصادر في 8 مارس 2009 وذلك بتعديل المادة 175 مكرر 1 بحيث تخفف العقوبة من الحبس النافذ إلى الحبس الغير النافذ. واستثناء (الحبس النافذ) في حالة العود.
- إنشاء خلية وطنية مشتركة بين كل من وزارة التضامن ووزارة العمل والحماية الاجتماعية ووزارة الخارجية تعكف على رصد البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة خاصة ملفي المفقودين وجنث الحارقة المتواجدة بالدول الأوروبية.
- تقوية الإتصال، الحوار، الشراكة والتفاهم ما بين كل القوى الفاعلة وطنياً ودولياً وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير الشرعية في إطار يحترم كرامة الإنسان وعدم الدوس على حقوقه المشروعة.

- وضع خطة اجتماعية واقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنفيذ تنمية مستدامة.
- إيجاد إرادة سياسية لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، والعمل على صياغة حلول بعيدة المدى لها، وارساء معالم التعاون والتشاور لتنفي هاته الحلول مهما كانت الصعاب واختلفت المواقف والإيديولوجيات الثقافية والسياسية، وذلك من أجل أمن واستقرار الجميع، وجعل المتوسط بحيرة أمان وسلام وتنمية وتجارة وسياحة وليس بحيرة خوف ورعب وممات.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أ/ المراجع باللغة العربية :

- القرآن الكريم.

أولاً:الكتب:

1. أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، ط 5، وكالة المطبوعات، 1961.
2. أديب خضور: الخبر الصحفي، مطابع البعث، سوريا، دون تاريخ.
3. أديب خضور: الإعلام و الأزمات، ط1، دار الأيام للنشر و التوزيع، الجزائر، 1999.
4. أديب خضور: أدبيات الصحافة، مطبعة مداوي، دمشق، 1986.
5. أحمد مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
6. أكرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية، دار الشروق، ط2، جدة، 1988.
7. انشراح الشال : المغترب ووسائل الاتصال، دار الفكر العربي، 1987، ص 16.
8. الوسيط في الدراسات الجامعية، إعداد نخبة من الأساتذة تحت إشراف الدكتور بن خرف الله الطاهر، دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر الجزء 13، 2006 .
9. الوسيط في الدراسات الجامعية، إعداد نخبة من الأساتذة تحت إشراف الدكتور بن خرف الله الطاهر، دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزء14، 2007.
10. لروود لوبرس : حق اللجوء : على أوروبا فعل الأفضل، ترجمة عميرات آمال ، الوسيط في الدراسات الجامعية ،إعداد نخبة من الأساتذة إشراف الدكتور الطاهر بن خرف الله ، دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزء 10، 2005 .
11. جيهان أحمد رشتي: نظم الاتصال-الإعلام في الدول النامية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة.
12. بوجمعة رضوان : الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر-دراسة سوسيو - مهنية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008.

13. بوفير ليون وآخرون : الهجرة الدولية، ماضيها حاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهاونة، عمان، 1982.
14. جمال العيفة : الصحيفة (والمجلة) كمؤسسة إعلام واتصال ، الوسيط في الدراسات الجامعية، إعداد نخبة من الأساتذة تحت إشراف الدكتور الطاهر بن خرف الله ، دار هومة للنشر والتوزيع ، ج 14 ، 2007.
15. زهير احدادن: الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
16. رشيد طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه، أسسه، استخداماته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.
17. سعيد الغريب النجار: مدخل إلى الإخراج الصحفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ط 1، 2001.
18. سمير محمد حسن: بحوث الإعلام الأسس ومبادئ، عالم الفكر، القاهرة، 1976.
19. صلاح مصطفى الفوال: منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتاب، القاهرة، 1982.
20. طلعت إبراهيم لطفي: أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
21. عبد الحليم الوالي : إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، ط 1، 2007.
22. عواطف عبد الرحمان، نادية سالم، ليلي عبد المجيد: تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
23. عاطف عدلي وزكي احمد: الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
24. عمار بوحوش و محمد محمود نيبات : مناهج البحث العلمي أسس وأساليب، مكتبة المنار، الأردن، 1989.
25. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك : الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ط 1، 2008.
26. علي عبد الرزاق حلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.

27. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، الجزء الثالث، 1983.
28. عبد الله حمادي : محمد الهادي الزاهري السنوسي- شعراء الجزائر في العصر الحاضر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ط2، قسنطينة، 2007.
29. على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية، ط1، طرابلس، 2007.
30. عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
31. عمر سعد الله : معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2007.
32. فاروق يوسف أحمد: مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1990.
33. فاروق أبو زيد: مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1986.
34. فاروق أبو زيد: "فن الخبر الصحفي" عالم الكتب القاهرة، ط4، سنة 2000.
35. فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني: الهجرة والعنصرية في الدول الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الخروب، قسنطينة، 2003.
36. كمال عبد الباسط الوحيشي : أسس الإخراج الصحفي، منشورات جامعة قاز يونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط1، 1999.
37. محمد عبد الحميد: دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتاب، ط1، القاهرة، 1993.
38. محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1985.
39. محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
40. محمد منير حجاب: أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، دار الفجر، ط3، القاهرة، بدون سنة النشر.

41. محمد صالح ناصر: الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1945، ط2، 2006.
42. محمد اللمداني: الصحافة المستقلة في الجزائر، منشورات الحبر، الجزائر، 2005.
43. نصر الدين لعياضي: اقتربات نظرية من الأنواع الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
44. نعمات أحمد نعمات: فنون التحرير الصحفي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
45. يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2007.

ثانيا: المجلات والدوريات:

1. مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 526، ماي 2007.
2. مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 533، ديسمبر 2007.
3. مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 527، جوان 2007.
4. مجلة الشرطة: العدد 88، سبتمبر 2008.
5. مجلة الشرطة : عدد خاص، جويلية 2008.
6. مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، نوفمبر 2007.
7. السياسة الدولية: عدد 124، أبريل 1996.
8. مجلة دراسات دولية: تونس، العدد 101، 2006 .
9. مجلة العلم والإيمان: مؤسسة العالي للنشر والإعلام، سطيف، العدد 2008.
10. نشرة الهجرة القسرية، العدد 26، أوت 2006.
11. مجلة مجلس الأمة: دورية تصدر كل شهرين عن مجلس الأمة ، العدد 32 ، أوت - سبتمبر 2007.
12. مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 452، مارس 2001.
13. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئون بالأرقام، 2001.

ثالثا: القواميس والمعاجم باللغة العربية:

- 1- محمود إبراهيم : المبرق، قاموس موسوعي للإعلام و الإتصال، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2004.
- 2- المنجد في اللغة والأعلام: منشورات دار المشرق، بيروت، ط42، 2007.
- 3- زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1977.
- 4- كريم شلبي: معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1989.

رابعا: المؤتمرات والمحاضرات:

- 1- المحامية فاطمة الزهراء بن براهيم :الحراقة بين الإدانة والبراءة، ملتقى بكلية الحقوق ببن عكنون،الجزائر، ليوم 2008/04/22 على الساعة11.

خامسا: الجرائد:

الشروق اليومي الأعداد:

2285، 2103، 2101، 2254، 1829، 1897، 1935، 1930، 1254)
2157، 2445، 2275، 2282، 2368، 2346، 2163، 2399، 2483، 2095،
(2125، 2095،

1. الخبر اليومي : الجزائر، العدد 5299، 19 أفريل 2008.
2. الخبر اليومي: الجزائر، العدد 5223، جانفي 2008.
3. الخبر اليومي: الجزائر، العدد 5485، يوم 25 نوفمبر 2008.
4. الخبر اليومي : الجزائر، العدد 5344، 11 جوان 2008 .
5. الخبر اليومي: الجزائر، العدد 5234، 03 فيفري 2008.
6. الخبر اليومي: الجزائر، العدد 1903، فيفري 2008 .

سادسا: المقابلات:

1. مقابلة مع الأستاذ ناصر جابي: أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، يوم 10 جوان 2008، بقسم علم الاجتماع بالجزائر، على الساعة 11.00.
2. مقابلة مع الدكتور حمّاش الحسين : أستاذ محاضر بقسم علم النفس والتربية، جامعة تيزي وزو، يوم 25 جوان 2008، على الساعة الثانية والنصف مساء، بقسم علم النفس بالجزائر.
3. مقابلة مع الرائد كروود عبد الحميد : المكلف بالإتصال بقيادة الدرك الوطني ، يوم 02 جويلية 2008، بالشرافة على الساعة 14:00.
4. مقابلة مع السيد محافظ الشرطة: مهدي بن شريف مكلف بالجهاز المركزي لمكافحة الهجرة السرية بالمديرية العامة لشرطة الحدود ، يوم 24 سبتمبر 2008، بالدار البيضاء الجزائر، على الساعة 11 صباحا.
5. مقابلة مع السيد سليم قحاف : منسق التحرير بجريدة الشروق اليومي ، 27 أوت 2008 ، بمقر الجريدة الكائن بالقبة القديمة، على الساعة 11:00.
6. مقابلة مع السيد أحمد عليوة : رئيس القسم المحلي بجريدة الشروق اليومي ، يوم 27 أوت 2008 ، بمقر الجريدة الكائن بالقبة القديمة، الجزائر العاصمة. على الساعة 14:00.
7. مقابلة مع السيد مصطفى باشن : أستاذ مكلف بالدروس بقسم علم النفس والتربية، جامعة الجزائر، يوم 28 جوان 2008 ، بقسم علم النفس بالجزائر، على الساعة 11:30 .
8. مقابلة مع الأستاذ محمد بن حمو: نائب ومحام سابق بمجلس قضاء باريس، يوم 17 مارس 2008 بالجزائر العاصمة، على الساعة 11:00.
9. مقابلة مع الأستاذة فاطمة الزهراء بن براهيم : يوم 18 مارس 2008 بالمكتب بحسين داي، بالجزائر العاصمة، على الساعة 14:30.

سابعاً: الجرائد الرسمية والقوانين والتقارير:

1. المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو، الدورة السادسة والعشرون 2005.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السادسة والعشرون 2005.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية العدد 36 ، 25 جوان 2008.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، العدد 47، 1998.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، العدد 15 ، 08 مارس 2009.

ثامناً: المذكرات :

1. غالية بن زيوش: الهجرة والتعاون الأورو المتوسطي منذ منتصف السبعينات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
2. لعرباوي نصير: البعد الاجتماعي- الثقافي للشراكة الأورو- متوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

تاسعاً: وثائق غير منشورة:

1. أحمد عيدات : الهجرة غير الشرعية في الجزائر، خلية الإتصال ، قيادة الدرك الوطني، وثيقة غير منشورة.

عاشراً: الحصص التلفزيونية:

1. حصة تلفزيونية بعنوان: يحدث عندنا، بثها التلفزيون الجزائري يوم 2008/04/04 على الساعة 22:00.

ب/ المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب باللغة الأجنبية:

1. Mucchielli Roger: l'analyse de contenu des document et des communications, application pratique, Paris, 1988.
2. Brahim Brahimi : le droit à l'information, à l'épreuve du partie unique de l'état d'urgence, édition SAFC- liberté 2002.
3. Slemania Ben Daoud: Harraga"S" CES Eternels Incompris!, édition elmaarifa, Alger, mars 2008.
4. A .Sauvy : L'Europe Submergée, Parie, édition Dunod, 1987.
5. George Pierre :Les Migration Internationales, paris , presses universitaires de France, 1976 .
6. Nathalie Berger : LA Politique Européenne d'Asile et d'Immigration, enjeux et perspective,Bruxelles, bruylant , 2000.
7. Abdel Malek Sayad: L'Immigration ou les paradoxes de l'altérité , Bruxelles, de boeck wesmael, 1991.
8. M.Khelladi, M.Belattaf, la zone économique da la méditerranée occidentale, dans, M.Boukella, Y Ben Abd Allah et M.Y Fer fera , la méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation .CR.E.A.D Université de Abderrahmane Mira Bejaia, 2003 .
9. Jean-luc Mathieu : Migrant et Réfugiés, presse s universitaires de France , 1991.

ثانيا:المجلات والدوريات باللغة الأجنبية:

1. Amar nait Messaoud: Le phénomène " Herraga " et le malaise culturel. épaves humaines et bouteille à la mer, revue passerelle, N°29, Mars 2008.
2. George pierre tapines : Mondialisation ,intégration régionale et migration internationales, revue internationale des sciences sociaux,N 165 septembre , 2000 .
3. Slimane Medhar :L'implication de jeunes Algériens dans l'immigration clandestine, revue –pensée et sociétés, taksidj.com, étude – édition – distribution , N 01 janvier, 2008.
4. T . Parisot : Sur la piste de l'esclavage moderne, Manière de voir , Mars – Avril 2002 .

ثالثا: الجرائد باللغة الفرنسية:

1. A. Morice : L'Europe enterre le droit d'asile, Le Monde Diplomatique ,mars 2004.
2. Adléne Medah : Pourtant, On ne demande pas la lune, El watan, dimanche 21 janvier 2007, N4922.
3. Kamel alimazigh : Les harraga et la mauvaise gouvernance, El watan, dimanche 02 mars 2008, N 5264
4. N .Bell :l'Europe organise la clandestinité ,Le Monde Diplomatique ,avril 2003.
5. V.A.LLuch: En espagne,un apartheid sous plastique, Le Monde Diplomatique, mars 2000.
6. D.Carpentier : A Marseille, dans les cuisines du vieux port, Le Monde Diplomatique,nov 2000.
7. H. Barti : 921 harraga ont péri en mer, Quotidien d'Oran, samedi 15 mars 2008, N 4028.

8. Mohamed Aziri : Les Maghrébins font la police pour l'Europe, El watan, jeudi 13 mars 2008, N 5274.
9. Hichem Ben Yaiche : Nous sommes très conscients des défis et des enjeux en Algérie, Quotidien d'Oran, dimanche 02 mars 2008, N 4017 .

رابعاً: القواميس والمعاجم باللغة الأجنبية:

- 1- BALLE Francise : miracle et réalité de la liberté de la presse, encyclopédie universelle, volume 18, Paris, 1990.

خامساً: مواقع إلكترونية :

1. <http://www.ambafrance-eg>
2. <http://www.rcinet.ca> .
3. . <http://www.akhbarelyoum-dz.com>.
4. <http://news.Bbc.co>.
5. <http://immigrer.blogpost.com> ..
6. <http://www.migration.org>.
7. WWW . DIRASAAT .COM.
8. <http://RADIO ALGERIE . NET>.
9. <http://www.dgsn.dz>.
10. <http://www.aljazeera.net>.

الملاحق